

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني  
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية  
شعبة: علوم اقتصادية  
تخصص: مالية وصيرفة اسلامية

الموضوع:

---

## متطلبات الملاءة المالية في المصارف الإسلامية وفقا لمقررات بازل 3 -دراسة عينة مجموعة البركة المصرفية-

---

إشراف الأستاذ :

د. زكري ميلود

إعداد الطالبين:

□ هشام حريزي

□ حمزة بن حميميد

السنة الجامعية: 2022-2023



# تشكرات

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم، الحمد لله أقصى مبلغ الحمد... والشكر لله من قبل ومن بعد، الحمد لله الذي ما تم جهد ولا حُتم سعي إلا بفضل، اللهم صل وسلم على سيدنا مُحَمَّد صلاة تحب لنا بها أكمل المراد وفوق المراد، وعلى آله وصحبه وبارك وسلم عدد حبات الحصى والتراب، أما بعد:

يقال إن للتجاح أناس يُقدِّرون معناه، وللإبداع أناسٌ يحدونه، لذا لا يمكن للكلمات أن تعبر عن مدى امتناننا لأساتذتنا الفاضل والمسؤول المباشر على رسالة التخرج "الأستاذ الدكتور زكري ميلود"، الذي نقدر جهوده المضنية، فلولا دعمه ما كان أن يكن هذا المسعى ممكنًا، فأنت أهلٌ للشكر والتقدير ووجب علينا تقديرك، فلك منا كل الاحترام والتقدير.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل أستاذنا الكرام "أساتذة تخصص المالية والصيرفة الاسلامية" كل باسمه ومقامه الذين كانوا لنا نعم الناصح والموجه، ولم يخلوا علينا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم، فقدموا لنا بكل تفان المعرفة والخبرة خلال هذه المسيرة الدراسية، فجزاهم الله عنا كل خير.

وفي الأخير لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من بعيد او من قريب وكافة أساتذة وإداري وأعاون قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، راجين من المولى عز وجل أن

يتقبل أعمالنا.

# إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين:

إلى روحه أهدي هذا البحث، راجياً أن يكون حسنة وصدقة عنه، إليك "أبي الغالي"  
الحاضر دوماً رغم الغياب.

إلى من جعلها الله لي ضياءً ينير حياتي، إلى من جاهدت في تربيتي وضحت لأجل  
تحقيق أحلامي، يا من أغدقت علي بالدعوات والرضا أطال الله في عمرها، أهديك  
بحثي هذا يا "أمي الحنون".

إلى زوجتي العزيزة وريحانة قلبي، التي تجعل كل شيء ممكناً بصبرها ودعمها، فأشعلت لي  
قناديلاً، تنير دروبي بالودّ والمحبة، محتملة انشغالي وإرهاقي وقلقي، طوال فترة دراستي،  
فكانت هي الدافع لي دوماً، نحو طرق أفضل وأجمل، اليك أهدي بحثي يا أجمل نصيب  
لي في هذه الدنيا.

إلى من حلّت بركة وجودها في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهما الجميلة عمري، إلى من  
أستمر بالتقدم لأجلهما، أولادي: "أحمد اباد، ومُجد رسيم"، أهدي هذا البحث.

إلى أستاذي المحترم نعم الأستاذ: "الدكتور زكري ميلود"، وكل أساتذتي الكرام  
"أساتذة تخصص المالية والصيرفة الإسلامية" كل باسمه أهديكم بحثي.

إلى أخي ورفيقي الوفي "حمزة بن حميميد" في مسيرة الدراسية ولكل الزملاء طلبة  
تخصص المالية والصيرفة الإسلامية كل باسمه أهديكم بحثي هذا.

هشام حريزي

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين:

أهدي هذا البحث، إلى روح "أبي الغالي" أحمد بن حميميد العلاوي. الذي اسأل الله ان

يتغمده برحمته الواسعة وان يجعله من اهل الجنة.

إلى "أمي العزيزة" حميميد فاطمة بنت الحاج لحسن حفظها الله واطال في عمرها.

إلى كل عائلتي

إلى زوجتي الكريمة ام اولادي. "سعاد بلمعلوفي"

إلى أولادي "مُحَمَّد، اسامة، قطر الندى"

إلى أستاذي الكريم "الدكتور زكري ميلود" وكل أستاذتي الكرام

"أستاذة تخصص المالية والصيرفة الاسلامية" كل باسمه وبمقامه.

إلى حركتي وانتمائي السياسي "حركة البناء الوطني" رئاسة ومناضلين.

إلى أخي وصديقي "هشام حريزي" الذي أكن له كل التقدير والاحترام.

ولكل الزملاء والأصدقاء أهدىكم بحثي هذا.

بن حميميد حمزة



يقول الله تعالى:



# مقدمة



لقد شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات وذلك من خلال التقدم التكنولوجي الهائل الذي مس الصناعة المصرفية باستحداث أدوات مالية جديدة، التي كان لها الأثر الكبير في أعمال البنوك وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالاستثمارات المالية التي لوحظ رواجها وازدهارها على مستوى الأسواق المالية بشكل كبير ، ولأن المصارف تعتبر هي العصب والمحرك الأساسي لأي اقتصاد كونها تحفظ الأموال وتضع خطط لاستثمارها من أجل تنميتها وتسهيل تداولها في مختلف الأنشطة سواء أكانت مالية أو اقتصادية أو اجتماعية ، فإننا نجد أن الدور الذي يلعبه النشاط المصرفي في تقديمه للخدمات والاستثمار والتمويل إيجابيا لا يمكن انكاره، غير أن ممارسة هذا النشاط يدفع بالكثير من البنوك لمواجهة العديد من المخاطر المصرفية وخاصة بعد تحرير الأسواق وانتشارها الجغرافي وانفتاحها على بعضها البعض وارتفاع حدة المنافسة فيما بينها، حتى أنه صار تحديا كبيرا يواجه البنوك من خلال كيفية التحديد والقياس والإدارة والتحكم في هذه المخاطر من أجل التخفيف من الأثار المترتبة عليها.

من هنا قام العاملون في المجال البنكي والخبراء المصرفيون بالسعي إلى إيجاد أسس ومعايير لتسيير هذا النشاط، من أجل المحافظة على سلامة النظام المصرفي، وهذا من خلال إتباع مجموعة من التدابير الوقائية كالعامل وفقا للمعايير الاحترازية والتفديد بقواعد الحيطة والحذر الصارمة، التي من شأنها ضبط استخدامات الموارد المالية المتاحة وبذلك تضع حدا لتلك المخاطر التي تترتب بها.

ولقد كانت من أولى المبادرات في هذا الشأن ، هو إنشاء لجنة دولية للإشراف والرقابة على البنوك، وهذا بحلول عام 1974 ، والمتمثلة في " لجنة بازل " ، التي كان هدفها إيجاد المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، أخذت بعين الاعتبار التطورات المهمة ، التي تمس الأسواق المالية العالمية والتشريعات الرقابية، واعتبرت هذه اللجنة أن أهم أدوات التحوط ضد المخاطر المصرفية، هو تحديد معدل الملاءة المالية التي عملت على تطويره بعد سلسلة من الاجتماعات، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل 1 في سنة 1988، ثم اتفاقية بازل 2 في سنة 2005، ثم تلتها اتفاقية بازل 3 في سنة 2010 التي جاءت بعد الاضطرابات المالية التي حدثت بعد أزمة الرهن العقاري في سنة 2008 والتي تسببت في إشهار العديد من البنوك لإفلاسها، ولقد شددت مقررات اتفاقية بازل 3 على البنوك ضرورة تحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية التي يمكن حدوثها في المستقبل ، معتبرة أن تحديد معدل الملاءة المالية خط الدفاع الأول وصمام الأمان الذي يجنب البنوك والمؤسسات المالية الخسائر التي يمكن أن تلحق بها .

و حاليا إن أهم ما تسعى الى تطبيقه مختلف البنوك العالمية هو مقررات اتفاقية بازل 3 لكون بنودها كانت أكثر صارمة في إدارة المخاطر التي فرضت على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بنسب خاصة من رأس

المال ومعدلات السيولة، وبما أن المصارف الإسلامية التي شهدت تطورا ملحوظا وانتشارا كبيرا، و هي تعتبر جزءا من المنظومة المصرفية في الكثير من الدول، إلا أن نشاطها تكتنفه مجموعة من المخاطر التي ألزمت إدارتها بضرورة تحديد وقياس هذه المخاطر من أجل التخفيف من اثارها، وبما أن مقررات بازل واتفاقياتها مصممة خصيصا للبنوك التقليدية، واستمدت نصوصها من مبادئ عمل تلك البنوك، نجد أن عمل آلية المصارف الإسلامية مستنبط من أحكام الشريعة الاسلامية وهذا يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتناسب مع المصارف الإسلامية، وبما ان تطبيق هذه الاتفاقية أصبح شيء حتميا عليها فلقد واجهت كل من المصارف الإسلامية والسلطة الرقابية مشاكل مرتبطة بقياس الملائة عند المصارف الإسلامية ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة بمصادر امال هذه المصارف التي ليس لها عائد ثابت كما أنه من الجانب النظري يمكنها أن تتعرض إلى خسائر مع الاخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة الأدوات المالية الإسلامية عن الأدوات المالية التقليدية وهي التي لها من الفائض في السيولة الذي يمكنها من تقوية مكانتها والتصدي للتحديات المحلية والدولية من خلال تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر .

وفي هذا الإطار تأتي دراستنا لهذا الموضوع الموسومة بـ: "متطلبات الملاءة المالية في المصارف الاسلامية وفق مقررات بازل 3".

### أولا: الإشكالية:

ومن أجل معرفة مدى مساهمة معدل الملاءة المالية وفقا لمقررات اتفاقية بازل 3 في سلامة المصارف الإسلامية من المخاطر الناتجة عن ممارستها للنشاط المصرفي وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن صياغة إشكالية الموضوع وفق ما يلي:

ماهي متطلبات الملاءة المالية في البنوك الإسلامية وفقا لمقررات لجنة بازل 3.

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ❖ ما هي مقررات بازل 3 المتعلقة بمتطلبات الملاءة المالية؟
- ❖ ما مدى ملائمة متطلبات الملاءة المالية وفقا لبازل 3 للمصارف الإسلامية؟
- ❖ ما هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية؟ وكيفية التصدي لها والحد من تأثيرها؟
- ❖ ما هي العوائق التي ستواجه المصارف الإسلامية عند تطبيق متطلبات الملاءة المالية وفقا لمعايير بازل 3؟

## ثانيا: فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

❖ الفرضية الأولى: إن طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تختلف عن طبيعة عمل البنوك التقليدية لا يمنعها من تطبيق معايير الرقابة الدولية التي جاءت بها اتفاقية بازل 3.

❖ الفرضية الثانية: المصارف الإسلامية لتزال بعيدة عن الالتزام بكل ما جاءت به اتفاقية بازل 3.

❖ الفرضية الثالثة: تختلف طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية عن تلك التي تتعرض لها البنوك التقليدية.

## ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأسباب ذاتية لاختيار الموضوع وهي:

**01 - أسباب ذاتية:** الرغبة الشديدة في معرفة وفهم آلية عمل البنوك الإسلامية ومعرفة المخاطر.

**02 - أسباب موضوعية:** الموضوع يدخل ضمن إطار تخصصنا "مالية وصيرفة اسلامية" ولأنه يتناول مشاكل تمس أمن وسلامة البنوك.

## رابعا: أهمية الدراسة وأهدافها:

### 01 - أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في التعرف على كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لمقررات بازل 3، حتى يسهل علينا تحديد نقاط القوة والضعف في إدارة هذه المصارف للمخاطر التي تتعرض لها، وعلى هذا الأساس نتمكن من تقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة لدعم الجوانب الإيجابية وتقويم الجوانب السلبية للنشاط المصرفي الإسلامي، وتتضاعف أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمصارف الإسلامية عند تعرضها للهزات المالية والنقاش المشتد حول ما مدى تمكنها من مواجهة وتجنب الخسائر الناجمة عن تداعيات هذه الازمات المالية.

### 02 - أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

❖ التعرف على المصارف الإسلامية وطبيعة منتجاتها.

❖ توضيح وشرح مبادئ الرقابة المصرفية وفق اتفاقية بازل 3.

❖ محاولة التعرف على مدى تجاوب المنظومة المصرفية الإسلامية مع مقررات اتفاقية بازل 3.

### خامسا: منهج البحث:

ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد في اعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي استنادا لطبيعة الموضوع، وذلك بتقسيم البحث إلى قسمين، الأول نظري يعتمد على المنهج الوصفي، والثاني تطبيقي يعتمد على المنهج التحليلي.

### سادسا: الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية التي تحتلها الملاءة المالية في القطاع المصرفي، إلا أن جلّ الأبحاث ركزت بشكل كبير على الملاءة المالية في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، ومن بين الدراسات التي تناولت الملاءة المالية وكفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية ما يلي :

### 01 – الدراسات باللغة العربية:

❖ دراسة أبو محميد موسى عمر مبارك (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والصرفية، الأردن، 2008، بعنوان "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامي من خلال معيار بازل 2".

وفيه قام الباحث بتناول مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل، وقد توصل الباحث إلى ضرورة بيان مصدر تمويل كل صيغة من هذه الصيغ التمويلية حتى تكون هناك علاقة منطقية بين مكونات معادلة كفاية رأس المال.

❖ محمد عبد الحفي (مقال منشور بمجلة بحوث جامعة حلب، العدد 2010، 64) بعنوان: "تطبيق معيار كفاية رأس المال بالمصارف الإسلامية".

وقد تناول فيه الباحث شرح معيار كفاية رأس المال الإسلامي وابرز التحديات المتعلقة باستخدام هذا المعيار من الناحية العملية، ولقد توصل إلى أنه من غير المنطقي أن يتم حساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامي باستخدام نسبة بازل 2.

❖ ماهر الشيخ (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة) بعنوان " قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال".

وفيها تناول الباحث دراسة إطار جديدة لقياس كفاية رأس المال آخدا بعين الاعتبار مفهوم الملاءة وطبيعة مصادر أموال البنوك الإسلامية المستخدمة في مواجهة الخسائر غير المتوقعة و ذلك مع توافيقها مع اتفاقية بازل 2، وتوصل الباحث أن ملاءة البنوك الإسلامية من الناحية الفعلية مقياسان مختلفان أحدهما يتعلق بالدرجة الرئيسية بحقوق المساهمين والمخاطر التشغيلية، والآخر يتعلق باحتياطات معدل الأرباح ومخاطر الاستثمار والمخاطر الائتمانية والسوقية، وأنه يمكن أن تقاس الملاءة للبنوك الإسلامية بنفس أسلوب قياس الملاءة للبنوك التقليدية وإن كانت أنواع المخاطر تختلف باختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية.

## 02 – الدراسات باللغة الأجنبية:

❖ **Rima Turk & Yolla Saredinne (Journal of Banking régulation, vol 9, 2007) Défis liés à la mise en œuvre des lignes directrices sur la suffisance du capital pour banques islamiques ».**

ولقد تناولت الباحثتان إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وتحدياتها في تطبيق الدعامات الأولى لاتفاقية بازل 2، وذلك من خلال تطبيقها على قطاع البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة، ولقد توصلت الباحثتان إلى وجود عدة تعقيدات تظهر عند محاولة قياس مخاطر الامتثال للأحكام الشرعية، كما أن أنشطة الاستثمار ليست موحدة بين مختلف مؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى عدم وجود هيئة تنظيمية لقياس هذه المخاطر.

❖ **Khaled Alzubi & autres, (Jordan Journal of Business Administration, vol 4, 2008), " Adéquation des fonds propres, profils de risque et comportement des banques, Preuve empirique de Jordanie".**

وقد أظهرت هذه الدراسة طريقة مواجهة البنوك للتغيرات في متطلبات رأس المال التي فرضت من طرف الهيئات الإشرافية في الأردن، وذلك من خلال استخدام كل من النماذج التالية GLS و FEM و REM، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك آثار إيجابية للإطار التنظيمي ومستويات رأس مال البنوك التي نص عليها لمواجهة المخاطر، إضافة إلى ذلك فإن البنوك الأردنية عند اعتمادها للمتطلبات الدنيا لرأس المال فإن ذلك يؤدي إلى رفع من قيمة قاعدة رأسمالها لمستويات المخاطر المختلفة.

سابعا . مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصر البحث على دراسة البيانات المالية لمجموعة البركة المصرفية من الفترة 2013 إلى غاية 2022 لالتزامها بتقديم التقارير المالية ونشرها اولا بأول من خلال الموقع الالكتروني الخاص بها.

## ثامنا . هيكل البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

### ❖ الفصل الأول:

وهو عبارة عن الإطار النظري للدراسة ويتكون من مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى معايير الملاءة المالية وفقا لمقررات بازل الثلاثة من خلال المطالب الثلاثة التالية:

- ◆ ففي المطلب الأول تم تناول مفاهيم أساسية حول معايير لجنة بازل وتم فيه التطرق إلى كل من الملاءة المالية والحاجة إليها في ضوء مقررات بازل 3 لكفاية رأس المال، ومدخل لتعريف بلجنة بازل، ومعالجة اتفاقية بازل 1 لكفاية رأس المال.
- ◆ ثم في المطلب الثاني تم تناول اتفاقية بازل 2 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية وفيه تم التطرق إلى كل من منهج مقررات بازل 2 لكفاية رأس المال، وأهمية إطار بازل 2 في تحقيق السلامة المصرفية.
- ◆ أما في المطلب الثالث تم تناول اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية وفيه تم التطرق إلى كل من نشأة اتفاقية بازل 3، وبنود اتفاقية بازل 3، وموقع البنوك الإسلامية من مقررات بازل 3.

وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى معايير الملاءة المالية في المصارف الإسلامية وذلك من خلال المطالب

الثلاثة التالية:

- ◆ ففي المطلب الأول تم تناول مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية وفيه تم التطرق إلى كل من ماهية البنوك الإسلامية، وأهداف البنوك الإسلامية، أسس العمل المصرفي الإسلامي، خصائص البنوك الإسلامية.
- ◆ ثم في المطلب الثاني تم تناول المخاطر المتعلقة بصيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامية وفيه تم التطرق إلى كل من التمويل في المصارف الإسلامية، وأنواع التمويل الإسلامي، وصيغ التمويل في المصارف الإسلامية، وطبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية، وطرق وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

- ◆ أما في المطلب الثالث تم تناول المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات الاسلامي وفيه تم التطرق إلى كل من عموميات حول مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومقارنة ما بين ترتيبات اتفاقية بازل 3 ومعايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية المعدل لمعايير بازل 3.

## ❖ الفصل الثاني:

وكان يتمحور هذا الأخير حول دراسة متطلبات الملاءة المالية في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2020، وكانت بمثابة دراسة تطبيقية لمعرفة مجموعة البركة المصرفية، ومؤشراتها المالية، والمخاطر التي تتعرض لها، وطرق إدارتها وكيفية الحد منها. وتم التطرق في المبحث الأول إلى التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية وهذا من خلال المطالب التالية:

- ◆ المطلب الأول وتم تناول التعريف بمجموعة البركة المصرفية من خلال تقديم المجموعة، ثم نشأتها، ثم الانتشار الجغرافي لها، ثم الهيكل التنظيمي لها.
- ◆ أما في المطلب الثاني فتم التطرق من خلاله إلى المؤشرات المالية للمجموعة البركة المصرفية، وذلك من خلال التعرف على كل من تطور حجم الأصول لدى المجموعة، ثم تطور قيمة حجم حساب العملاء لدى المجموعة، ثم تطور قيمة وحجم إجمالي التمويلات والاستثمارات للمجموعة، ثم تطور قيمة حجم الدخل الصافي للمجموعة.
- وفي المبحث الثاني وتم التطرق فيه إلى إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية وذلك من خلال المطالب التالية:
- ◆ المطلب الأول الذي تم تناول هيكل إدارة المخاطر في المجموعة، والذي تم فيه التعرف على إدارة المخاطر لدى المجموعة، ثم لجان إدارة المخاطر لدى المجموعة، ولجنة الامتثال والحوكمة لدى المجموعة.
- ◆ وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى إجراءات إدارة المخاطر في المجموعة من خلال التعرف على نوعية كل من مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، التي قد تتعرض لها المجموعة.
- أما في المبحث الثالث تم تناول الملاءة المالية في مجموعة البركة المصرفية وهذا من خلال المطالب التالية:
- ◆ المطلب الأول وهو متعلق بهيكل رأس المال لدى المجموعة وذلك من خلال معرفة قيمة رأس مال الفئة الأولى والفئة الثانية، وعملية المتعلقة بهيكل رأس المال لدى المجموعة.
- ◆ أما المطلب الثاني فتم تناول فيه حجم التعرض للمخاطر في المجموعة، من خلال الإفصاح عن كل من حجم المخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق.

◆ وفي المطلب الثالث فتم التطرق إلى تطور كفاية رأس المال لدى المجموعة المال، وهذا من خلال التعرف على كل من تطور حجم رأس المال في المجموعة، وتطور نسبة كفاية رأس المال لدى المجموعة.



# الفصل الأول:

متطلبات الملاءة المالية

وفقا لمقررات بازل 3

## تمهيد:

لقد اتسمت البيئة المصرفية الحديثة بإزالة كافة القيود أمام حركة رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود، فاصبح تحقيق الاستقرار المالي أولوية تسعى كل أطراف المنظومة المالية العالمية إلى تحقيقه في ظل تزايد المنافسة المحلية والدولية، وفي مقدمة هذه المنظومة المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنوك المركزية والمصارف سواء أكانت تقليدية أو إسلامية لكون الأعمال التي تقوم بها معرضة للعديد من المخاطر، وفي ظل الظروف الغير ملائمة كان لزاما عليها السعي لتطوير قدراتها التنافسية لمواجهة تلك المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها المصرف ودعم مقدرة رأس المال على وضع حد لها ، فكانت الخطوة الاولى لبداية التفكير والتشاور بين البنوك المركزية العالمية للتقليل من حدة مخاطر العمل المصرفي بوضع معايير دولية موحدة تطبق في هذا الميدان، ولتحقيق الاستقرار المالي لدى المنظومة المصرفية وحماية حقوق المودعين، ولقد تطور الاهتمام بملاءة البنوك التجارية بإنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك، وذلك في عام 1974 ، حيث أنشأت الدول الصناعية الكبرى هذه اللجنة ضمن إطار بنك التسويات الدولية. وقد ركزت هذه اللجنة على معيار كفاية رأس المال باعتباره صمام الامان الذي يجنب البنوك الوقوع في الأزمات التي قد يتعرض لها النشاط المصرفي، لذا أصبحت جل السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى جاهدة إلى تطبيق توجيهات بازل فيما يخص العمل المصرفي في البنوك التقليدية أو الإسلامية على حد سواء.

من هنا بغية التطرق للمفاهيم العامة التي تتعلق بالبنوك والاستقرار المالي وأيضا بمقررات لجنة بازل من خلال اتفاقياتها الثلاثة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

### ❖ المبحث الأول: معايير الملاءة المالية وفقا لمقررات بازل 3.

### ❖ المبحث الثاني : معايير الملاءة المالية في المصارف الإسلامية.

### المبحث الأول: معايير الملاءة المالية وفقاً لمقررات لجنة بازل 3:

إن موضوع الملاءة المالية يعتبر من المواضيع المهمة للسلطات الرقابية والبنوك على حد سواء، كونها تمثل أحد وأهم الدعائم الصلبة التي تتركز عليها البنوك، وفي هذا الإطار سعت السلطات الرقابية إلى تقديم مجموعة من المقاييس المختلفة للملاءة المالية وكان من أبرزها معيار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل في سنة 1988 والذي تم اعتماده من طرف أكثر من 100 دولة، لهذا سوف نحاول تسليط الضوء على الملاءة المالية وفقاً لمقررات بازل 3 من خلال ما يلي:

#### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول لجنة بازل

من أجل تحسين وضمان الاستقرار المالي، الذي لا يتم إلا من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية، ودعم مقدرة رأس المال على وضع حد للمخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها المصرف في ظل الظروف الغير ملائمة، وبهدف الحفاظ على سلامة أموال المودعين من هذه المخاطر، قامت لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك "Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)" بإصدار مجموعة من القرارات التي تعتبر معياراً تشريعياً دولياً لقياس الملاءة المالية لدى البنوك، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى النقاط التالية:

#### أولاً: الملاءة المالية والحاجة إليها في ضوء مقررات بازل 03 لكفاية رأس المال:

##### 01 - مفاهيم أساسية حول الملاءة المالية:

سنحاول ضبط أهم المصطلحات المستعملة في الملاءة المالية، وكيفية حسابها والمراحل التي مر بها مؤشر قياسها من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

##### أ: تعريف الملاءة لغة:

" مأخوذة من (مأ الشيء يملؤه؛ فهو مملوء)، ومأؤه فامتأ، ويقال: (إناءٌ ملاءن، وقربة ملاءى)، والملاء بالكسر: اسم ما يأخذه الإناء إذا امتأ، وفي دعاء الصلاة: لك الحمد ملء السموات والأرض.

والميم واللام والحرف المعتل (ملي) إذا هُمَزَ دَلَّ على كمال الشيء، ومنه الملاء: أي الأشراف من الناس، سموا بذلك لأنهم مُلئوا كرماءً، أو لأنهم قادرون على إنفاذ قراراتهم، وشاب ملاء العين: إذا كان فحماً حسناً، ويقال: (فلان مليء بكذا)؛ أي مضطلع به، و(رجل مليء): كثير المال، وقد ملاء الرجل يملأ ملاءةً

فهو مليء: صار مليئاً أي ثقة، فهو غني مليء بيئ الملاء والملاءة، وفي حديث الدين (إذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع)، و(المليء) بالهمز: الغني المقتدر، وقد أولع فيه الناس بترك الهمز وتشديد الياء.<sup>1</sup>

## ب: مفهوم الملاءة المالية والمصرفية:

### ❖ مفهوم الملاءة المالية:

ويعرف بأنها القدرة على الدفع وتحسب بطرح قيمة مطلوبات المؤسسة من قيمة موجوداتها، ويعبر عنها بتوافر النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالتزامات المالية عند استحقاقها.<sup>2</sup>

### ❖ مفهوم الملاءة المصرفية:

يمكن تعريف درجة الملاءة لدى البنك باحتمالية إعسار البنك، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك.<sup>3</sup>

### ❖ العسر المالي:

هو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد التزاماتها المالية، والتي استحققت فعلاً وسوف تستحق في الأجل القصير، نظراً لكون إيراداتها قصيرة المدى و إيرادات النشاط الجاري لا تغطي احتياجاتها والتزاماتها المالية.<sup>4</sup>

## 02 – مفاهيم أساسية حول كفاية رأس المال:

### أ: تعريف الكفاية لغة:

" أمّا الكفاية لغةً: مأخوذة من كفى يكفي كفاية: إذا قام بالأمر، ويقال: كفاك هذا الشيء إذا حصل به الاستغناء عن غيره، واكتفى: اضطلع، والكُفِيَة بالضم: القوت الكافي أو ما يكفيك من العيش،

<sup>1</sup> - حسين سعيد، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق. المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية، الأردن، 2014، ص 12.

<sup>2</sup> - شاهر فلاح العرود، أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية-دراسة تحليلية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 2010، العدد 10.

<sup>3</sup> - ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 2005، ص 10.

<sup>4</sup> - محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة الظاهرة... الأسباب - العلاج. ط 1، إترك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 31.

والكفاية الغنى في المال، والكفاية: البلاغ وهو ما يتبلغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب، ومنه قول الراجز (ترجَّ من دنياك بالبلاغ.. وباكر المعدة بالبلاغ)، وقال ابن فارس: الكاف والفاء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على الحسب الذي لا مستزاد فيه.

ونلمح من خلال التعريفات اللغوية السابقة دوراتها حول مفهوم القيام بالأمر والوصول إلى درجة معينة من الإشباع المادي أو المعنوي بحيث لا يحتاج إلى المزيد.<sup>1</sup>

### **ب: مفهوم كفاية رأس المال:**

هي قدرة المصرف على تحمل المخاطر بالاعتماد على قدراته الذاتية (رأس المال والاحتياطيات)، ويكون ذلك بالاحتفاظ بقدر محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة.<sup>2</sup>

### **ج: مؤشرات كفاية رأس المال:**

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات.<sup>3</sup>

### **د: المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال:**

هناك عدد من المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال، عكست التطور في إدارة البنوك عامة، وفي إدارة المخاطر خاصة، وذلك وفق المؤشرات التالية:

### **❖ معيار نسبة رأس المال إلى الودائع:**

وتعد هذه النسبة من أولى المعايير المستخدمة لقياس كفاية رأس المال والمطبقة من قبل البنوك المركزية على البنوك التي تخضع لرقابتها، وقد اعتمدت معظم البنوك المركزية نسبة 15% كمقياس ملائم لمدى كفاية رأس المال، ويقوم هذا المعيار على أساس عدد مرات مجموع الودائع إلى رأس المال الممتلك. وهذا المعيار كان مستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن تم التخلي عنه وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية.

<sup>1</sup> - حسين سعيدود، علي أبو العز، مرجع سابق، ص 14.

<sup>2</sup> - مُجَّد علي عبود، حسن مُجَّد اسماعيل، مخاطر الائتمان وأثارها في كفاية راس المال المصرفي (دراسة تطبيقية). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، 2018، ص 248.

<sup>3</sup> - عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007، ص 103.

إن الهدف من استخدام هذا المعيار في ذلك الوقت هو أن زيادة حجم الودائع عن مضاعف معين من رأس المال الممتلك، يعني زيادة مخاطر رأس المال وإمكانية تسرب الخسائر من رأس المال إلى ودائع العملاء.<sup>1</sup> ويؤخذ على هذه النسبة أنها لا تميز بين البنوك وفقاً لحجمها، ولا تأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية الأصول التي توظف فيها الودائع ودرجة مخاطرها.<sup>2</sup>

### ❖ معيار نسبة رأس المال إلى الأصول:

بدأ استخدام هذا المعيار بشكل واسع على نطاق البنوك بعد الحرب العالمية الثانية، ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار استخدامات الأصول، وهو يتميز عن المعيار السابق في أنه يربط رأس المال بالأصول وبذلك يمتص رأس المال أي خسائر تنتج عن توظيف ودائع العملاء.

وليس لهذا المعيار نسبة مثلى محددة، فكلما كانت النسبة أكبر كلما دل ذلك على ملاءة البنك وقوة مركزه المالي، ويعاب على هذا المعيار أخذه لمجمل الأصول دون التمييز بين الأصول من حيث درجة مخاطرها.<sup>3</sup>

وهذه النسبة غير مرحب بها من قبل ملاك البنك لتعارضها مع مصالحهم، فزيادة هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، إلا أنها في الوقت نفسه تحقق حماية أفضل لحقوق المودعين لذلك يعطيها البنك المركزي شيئاً من الاهتمام على الرغم من كونها معياراً تقليدياً.<sup>4</sup>

### ❖ معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة:

يقوم هذا المعيار على ربط الأصول الخطرة برأس مال البنك باستثناء الأصول غير الخطرة، وظهر هذا المعيار في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1942 نتيجة لاعتراض كثير من البنوك التجارية فيها على السياسة الإقراضية وأنه ليس من العدل معاملة البنوك بنفس المعيار على الرغم من اختلاف استثمارات البنوك عن بعضها البعض.

أما فيما يتعلق بالأصول الخطرة فهنا اختلاف فيها وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - الخالدي أمين، كفاية رأس المال وأثرها على استثمارات البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2005-2006، ص 22.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح أحمد، الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل. اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 44.

<sup>3</sup> - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 125.

<sup>4</sup> - الخالدي أمين، مرجع سابق. ص 23.

➤ هي كافة الأصول في البنك يطرح منها النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي وصافي الودائع بين البنوك والسندات التي تصدرها الدولة.

➤ هي كافة الأصول في البنك باستثناء القروض المضمونة من قبل الحكومة بالإضافة إلى ما سبق ذكره في البند السابق.

وتجدر الإشارة، إلى أن علاقة رأس المال بالأصول الخطرة تبرز في مقدار ما يمكن أن يقابله رأس المال من مخاطر عدم الوفاء بصفة عامة، وبدون التعرض لالتزامات البنك اتجاه الغير والناشئة عن الودائع وهي تقاس على النحو التالي:<sup>2</sup>

$$\text{رأس المال إلى الأصول الخطرة} = (\text{حقوق الملكية} - \text{الأصول الثابتة}) \div (\text{الأصول الخطرة})$$

ويعاب على هذا المعيار أنه لا يأخذ في الاعتبار تباين درجة مخاطر الأصول في البنك، والتي تختلف تبعاً لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال.<sup>3</sup>

### ثانياً: مدخل لتعريف بلجنة بازل

سوف نحاول في هذا الفرع تسليط الضوء على لجنة بازل من خلال النقاط التالية:

#### 01 - تعريف لجنة بازل:

بازل "Basel" هي مدينة تقع شمال دولة سويسرا على نهر الراين وهي تعد مرفأً نهرياً وقطباً صناعياً هاماً فيها.

ولجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف، وفي عام 1988م أقرت

<sup>1</sup> - خليل الشماع، مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1990، ص 75.

<sup>2</sup> - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. ط 1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 233.

<sup>3</sup> - عدنان الهندي، الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل. اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص 74.

لجنة بازل معيارا موحدًا لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي كـمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للمصرف وملاءته المالية من أجل تقوية ثقة المودعين.<sup>1</sup>

## 02 - أسباب إنشاء لجنة بازل:

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية نتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:<sup>2</sup>

- ❖ تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.
- ❖ ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها.
- ❖ تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك.
- ❖ سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا.
- ❖ المنافسة القوية بين البنوك العالمية.
- ❖ التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العولمة، الخصخصة، الأزمات المالية.....).
- ❖ التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية).
- ❖ التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية).

لكن الدوافع الحقيقية التي أدت إلى تشكيل لجنة بازل هي العجز عن إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، خاصة بعد فشل المعايير التي وضعها الخبراء البنكيين لقياس كفاية رأس المال من أهمها ما يلي:

- ❖ كانت أولى المعايير المستخدمة في قياس كفاية رأس المال هو نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع، وذلك منذ سنة 1914م، وقد حددت هذه النسبة بـ 10% عالمياً، أي ألا تزيد الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال، وقد ساد هذا المعيار إلى غاية سنة 1942م حيث تخلت عنه البنوك بعد ذلك خاصة الأمريكية منها .

- ❖ بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت السلطات النقدية والبنوك معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في توظيفات مختلفة، ومدى سيولة هذه الأصول.

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان. الأردن، ط 1، 2012، ص: 307-30.

<sup>2</sup> - عبد القادر شاشي، معايير بازل للرقابة البنكية، اتفاقية بازل 2. ملتقى الخدمات المالية وإدارة البنوك الإسلامية، جامعة سطيف، 20-18 أبريل 2010، ص7.



❖ تطور الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والاستثمارات، باستثناء بعض الأصول كالنقدية في الصندوق والأوراق المالية الحكومية، والقروض المضمونة من الحكومة على اعتبار أن هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك، وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948م تقريباً.

و انه خلال سبعينات القرن الماضي و تحديدا سنة 1974م و بسبب انهيار بعض المصارف ظهرت مخاطر مصرفية جديدة لم تكن معروفة في السابق ( مثل مخاطر التسوية و مخاطر الإحلال)، وازدادت المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق أدت إلى إفلاس و انهيار المصارف الكبيرة، مما دفع السلطات إلى التدخل لإنقاذها، بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، و في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، نتيجة لذلك تشكلت لجنة الرقابة المصرفية من مجموعة من الدول الصناعية في نهاية 1974م، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة "بازل" السويسرية و ذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية.<sup>1</sup>

### 03 - أهداف لجنة بازل:

بعد قيام لجنة بازل بإصدار معيار كفاية رأس المال عام 1988 الذي أصبح بموجبه أن تلتزم المصارف العاملة بحد أدنى لرأس المال قدره 8% من نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية، وعلى أساس هذا المعيار أصبح تقييم الملاءة المالية للمصرف يرتبط بمدى التزامها بالحد الأدنى لرأس المال، ومن هنا نستنتج أن لجنة بازل لها أهداف محددة اتجاه السوق المصرفي وهي:<sup>2</sup>

❖ المساهمة في تعزيز أمن وسلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي خصوصا بعد تزايد أزمة الديون الخارجية للدول النامية.

❖ توفير شروط المنافسة العادلة والمتكافئة بين المصارف الدولية، وبالتالي إزالة الفروق في متطلبات السلطات الرقابية الوطنية بشأن نسبة كفاية رأس المال حيث تمثل تلك الفروق المصدر الأساسي للمنافسة غير العادلة بين المصارف؛ حيث دلت التجربة على أن المصارف اليابانية كانت أكثر تفوقا في السوق المصرفي العالمي من المصارف الأوروبية والأمريكية واستطاعت أن تنفذ بقوة إلى الأسواق العالمية، وهو ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توفر العدالة والتناسق في تطبيق معيار كفاية رأس المال في جميع الدول، للتقليل من آثار المنافسة غير العادلة بين المصارف الدولية.

<sup>1</sup>- دريد كمال أبو شبيب، إدارة البنوك المعاصرة. دار المسيرة للنشر، الأردن، 2013، ص 206 . 207.

<sup>2</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ط 1، ص 254.

- ❖ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية الدولية، وفي مقدمتها العولمة المالية وتحرير الأسواق المالية والنقدية والتشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع النشاط المصرفي.
- ❖ تطوير الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول وتبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب السلطات النقدية في الرقابة.
- ❖ تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال في المصارف وجعلها أكثر ارتباطاً بالمخاطر التي تتعرض لها المصارف.
- ❖ تحسيس المساهمين بمسئوليتهم في الرقابة على أنشطة المصارف واستثماراتها وذلك بعد زيادة متطلبات الحدود الدنيا لرأس المال.
- ❖ سهولة تقييم المصرف والتأكد من سلامته المالية من خلال معيار كفاية رأس المال المتفق عليه دولياً.
- ❖ تشجيع المصارف على توظيف أموالها واستثمارها في أصول ذات أوزان مخاطر متدنية، والموازنة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها.

#### 04 - أنشطة لجنة بازل:

- تتمثل مهمة لجنة بازل بالإشراف المصرفي في تعزيز التنظيم والإشراف على المصارف في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز الاستقرار المالي؛ وتسعى لجنة بازل لتحقيق هدفها من خلال الأنشطة التالية:<sup>1</sup>
- ❖ تبادل المعلومات حول التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية بغرض تحديد المخاطر الحالية أو الناشئة.
- ❖ تبادل القضايا والمناهج والتقنيات الإشرافية لتعزيز التفاهم المشترك وتحسين التعاون عبر الحدود.
- ❖ وضع وتعزيز المعايير الدولية لتنظيم المصارف والإشراف عليها، بالإضافة إلى وضع الإرشادات والممارسات السليمة.
- ❖ معالجة الثغرات الموجودة في المعايير التنظيمية والإشرافية التي قد تشكل خطر على الاستقرار المالي.
- ❖ مراقبة تنفيذ معايير بازل للرقابة المصرفية في الدول الأعضاء وخارجها، وضمان تنفيذها في الوقت المناسب وبشكل فعال، والمساهمة في تحقيق شروط المنافسة العادلة بين المصارف.

<sup>1</sup> - موقع لجنة بازل للرقابة المصرفية، <https://www.bis.org/bcbs/charter> 2023/02/28

- ❖ التشاور مع البنوك المركزية والهيئات الإشرافية التي هي ليست أعضاء في لجنة بازل للإشراف المصرفي، من أجل الاستفادة من مساهمتها في صياغة السياسات الإشرافية وتعزيز تنفيذ معايير بازل والمبادئ التوجيهية والممارسات السليمة في الدول التي ليست أعضاء في لجنة بازل للإشراف المصرفي.
- ❖ التنسيق والتعاون مع الهيئات الدولية التي لها علاقة بالقطاع المالي، لا سيما المعنية بتعزيز الاستقرار المالي.

### 03 - معالجة اتفاقية بازل 1 لكفاية رأس المال:

فسوف نتطرق في هذا الفرع الى كيفية معالجة بازل 1 لكفاية راس المال من خلال النقاط التالية:

#### أ: كفاية رأس المال حسب معيار بازل 1

وتحدد كفاية رأس المال وفقاً للاعتبارات التالية :

ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته، تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين :

#### ❖ رأس المال الأساسي:

ويمثل الشريحة الأولى ويشمل العديد من العناصر هي: حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطيات المعلنة (الاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة) - (القيم المعنوية مثل الشهرة + الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التابعة أو المتبادلة معها).

#### ❖ رأس المال المساند:

ويمثل الشريحة الثانية وتشمل العناصر التالية: احتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والاحتياطيات غير المعلنة وأدوات رأس المال المهجنة (دين + حق ملكية) والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:

- ❖ ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.
- ❖ ألا تزيد نسبة القروض المساندة عن 50% من رأس المال الأساسي.
- ❖ ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحلياً، ثمَّ تحدد بـ 1,25% من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.

❖ تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خصم بنسبة 55% لاحتقال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).

❖ القروض المساندة يتم سدادها (في حالة إفلاس البنك) بعد حقوق المودعين وقيل المساهمين، ولا يقل أجلها عن خمس سنوات، على أن يخصم 20% من قيمتها سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها.

❖ يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقاً عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.<sup>1</sup>

وهكذا فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1 كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الاساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الالتزامات والاصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 08\%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساوي لـ: (8%) مجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة. وحسب هذه الاتفاقية فإن احترام البنك لهذه النسبة أثناء ممارسته لمختلف أنشطته كفيل بأن يضمن له وضعية مالية مريحة تمكنه من تغطية الخسائر التي قد تلحق به عن طريق استخدام رأس ماله.<sup>2</sup>

## 02 - الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 01:

سنحاول التحدث عن أهم النقاط والمبادئ الأساسية التي جاءت بها اتفاقية بازل 01 وهي:

<sup>1</sup> - طيب لحليح، كفاية رأس المال البنكي على ضوء توصيات لجنة بازل. الملتقى الوطني حول الإصلاح البنكي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، جويلية 2005، ص 5-6.

<sup>2</sup> - رقية بوحيزر، ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 02. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 2010، عدد 03، ص 16.

## أ: التركيز على المخاطر الائتمانية

حيث تهدف الاتفاقية الى حساب الحدود الدنيا لرأس المال اخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة الى مراعاة مخاطر الدول الى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال - كما جاء بالاتفاقية عام 1988م- مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.<sup>1</sup>

## ب: تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

حيث تم تركيز الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها، وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور ان يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوفر لديه المخصصات اللازمة أولا، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.<sup>2</sup>

## ج : تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

حيث تضمنت الاتفاقية تقسيم الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين، والثانية ذات مخاطر مرتفعة.

### ❖ المجموعة الأولى: ضمت كل من:<sup>3</sup>

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية (OCDE) ويضاف اليها دولتان هما سويسرا والمملكة العربية السعودية.
  - الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات بشأن قروض خاصة مع صندوق النقد الدولي (FMI) وهي: استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فنلندا، ايسلندا، الدانمارك، اليونان وتركيا.
- وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في شهر جويلية من عام 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

### ❖ المجموعة الثانية: وتضم جميع دول العالم إلا دول المجموعة الأولى المذكورة سابقا.

<sup>1</sup> - حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص 95 - 96.

<sup>2</sup> - منار حنينة، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص 38.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 84-85.

## د - وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، وقد اعتمدت لجنة بازل خمسة اوزان ترجيحية للمخاطر لتصنيف أصول البنك عند حساب معدل كفاية راس المال، واعطاء وزن ترجيحي لأصل ما لا يعني انه مشكوك في تحصيله بنفس الدرجة، وانما هو أسلوب ترجيحي للفرقة بين أصل واخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.<sup>1</sup>

وتحسب أوزان مخاطرة الأصول كما في الجدول التالي:

جدول رقم (01): أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل	
نوعية الاصول	درجة المخاطرة
النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية بالإضافة الى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + المطلوبات المقررة والمدعمة من حكومات والبنوك المركزية لدول (OCDE)	00 %
المطلوبات (الأصول) من هيئات القطاع العام المحلية حسبما يتقرر وطنيا في الدولة.	من 10% إلى 50%
المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة دول (OCDE).	20 %
أ : الفقرات النقدية برسم التحصيل. ب : القروض المضمونة برهانات عقارية.	50 %
جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة (OCDE) + مطلوبات شركات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى.	100 %
المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 138 - 139.	

وتحسب اوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج ميزانية البنك (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:

<sup>1</sup> - منار حنينة، مرجع سابق، ص 39.

## الجدول رقم (02) أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول خارج الميزانية

البنود	أوزان المخاطر
بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الاجل كاعتمادات المستندية.	20 %
بنود مرتبطة بمعاملات حسن الاداء (خطابات الضمان، الكفاءات).	50 %
بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض.	100 %

المصدر : المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 138 - 139.

### ج: الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل 1

نتج عنها العديد من الايجابيات والسلبيات وتمثلت فيما يلي:

#### ❖ ايجابيات بازل 1:

تتمثل أهمها في:

- وضعت اللجنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة.
- توفير المعلومة حول البنوك، بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

#### ❖ سلبيات بازل 1:

وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في:<sup>1</sup>

- أنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية البنوك.
- الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.
- لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية.

### المطلب الثاني: اتفاقية بازل 2 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية

اتضح من خلال تطبيق مقررات بازل 1 التي صدرت في سنة 1988 أن هنالك عدة ثغرات وقصور حيث استمر هاجس الازمات المالية خاصة أزمة دول جنوب شرق اسيا بالرغم من التزام الدول بتطبيق

<sup>1</sup> - رقية بوحيزر، مولود لعرابة، البنوك الإسلامية بين ضغط المخطر ومتطلبات لجنة بازل. الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، 06-07 أبريل 2009، ص 08

مبادئ بازل 1، وتشير لجنة بازل في مقرراتها الجديدة الى ان مبررات التعديلات المقترحة لاحتساب معيار كفاية رأس المال عما كانت عليه في المقررات الاولى جاءت نتيجة للعديد من الاسباب اهمها ما يلي:

**01:** تحسن الاساليب التي تتبعها البنوك لقياس وادارة المخاطر مما يقتضي بحث مدى إمكانية الاعتماد على هذه الاساليب لتحديد حجم رأس المال اللازم.<sup>1</sup>

**02:** عدم مراعاة النظام الحالي لدى تحديد اوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين واخر.

**03:** قد برزت من خلال تقييم الممارسة عدة عناصر قصور وثغرات في هيكل الاتفاقية الأولى من أهمها أن بازل 01 تغطي هيكلًا سطحيًا غير مرن و غير عميق لنتائج قياس المخاطر، ولا يتماشى مع درجات المخاطر في كل بنك على حدى.<sup>2</sup>

**04:** أدى التقدم التكنولوجي في الاتصالات وتحليل المخاطر إلى إتباع العديد من البنوك إلى أساليب أكثر تقدماً وفاعلية في إدارة المخاطر المالية، وقد تجاوزت المصرفية الإلكترونية والخدمات الأخرى القائمة على تقنية المعلومات الكثيفة التشريعات الرقابية.

**05:** وقد شجعت الاتفاقية كذلك فرص مراجعة رأس المال<sup>3</sup>، خاصة تشجيعها الأنشطة خارج الميزانية والأنشطة التجارية المرتبطة بالتعامل في أسواق المال.

## أولاً : منهج مقررات بازل 2 لكفاية رأس المال

### 01 - الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تحدد الدعامة الأولى لاتفاقية بازل 2 المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر، ولقد أقرت لجنة بازل على معدل كفاية رأس المال بنسبة 8%، حيث يشكل رأس المال القانوني ما نسبته 8% من مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، ويغطي الحد الأدنى لمجموع رأس المال حسب المقررات الجديدة ثلاثة أنواع رئيسية للمخاطر وهي:

❖ المخاطر الائتمانية.

❖ مخاطر السوق.

❖ المخاطر التشغيلية.

<sup>1</sup> - سمير مجد الشاهد وآخرون، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية. بيروت، 2001. ص 263.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي. دار السداد، الخرطوم، 2007، ص 115.

<sup>3</sup> - طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، (ترجمة: عثمان بابكر احمد)، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2003، ص 107.



وتبقي المقررات الجديدة على نفس المفهوم لراس المال القانوني و الذي يمثل شريحة رأس المال الأساسي وكذلك رأس المال المساند حيث بقيت مكوناته على حالها، إلا أنها عدلت جذريا من نظام الأوزان فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، وتشير اللجنة إلى أن الاتفاق الجديد يقدم سلسلة من المقاربات الأساسية والمتطورة لقياس مخاطر الائتمان والتشغيل.<sup>1</sup>

### أ: رسمة المخاطر الائتمانية

سمحت اللجنة بثلاث مناهج لقياس المخاطر الائتمانية وهي:

- ❖ **المنهج القياسي:** يتميز بأنه أكثر حساسية للمخاطر حيث يقوم البنك بتحديد وزن المخاطر لكل عنصر من عناصر الموجودات والبنود خارج الميزانية وينتج عن ذلك مجموع كلي لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر.<sup>2</sup>
- ❖ **منهج التقييم الداخلي للمخاطر.**
- ❖ **منهج التقييم الداخلي المتقدم للمخاطر.**

وموجب المنهجين الاخيرين يسمح للبنوك باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض وهذا بالنسبة للبنوك التي لديها تصنيفات داخلية متطورة و ذلك بعد موافقة السلطات الرقابية على سلامة التصنيف، ووفقا لهاذين المنهجين تقوم البنوك بتجزئة تعرضها للمخاطر الائتمانية الى عدة شرائح، وتقدم ضمن كل شريحة مقاييس كمية اساسية تعبر عن تقديراتها الداخلية للتعرض للمخاطرة وتخضع هذه التقديرات لمعايير منهجية وإفصاحيه صارمة، وبموجب ذلك فان البنوك تقوم بتقدير أهلية الاقتراض لكل عميل ثم تقوم بترجمة تلك الملاءة الى تقديرات لمبالغ الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل أساسا لمتطلب الحد الادنى لرأس المال.<sup>3</sup>

### ب: رسمة مخاطر السوق:

حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري، ومنهج النماذج الداخلية، وقد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك مع نهاية سنة 1997.

<sup>1</sup> - مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل 2 فرصة أم تحد؟ العدد 279، فبراير 2004، ص 08.

<sup>2</sup> - بريس عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 03 ودورها في تحقيقي مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي في المصرف العالمي. مجلة الاقتصاد والمالية، 2015، المجلد رقم 01، العدد 01، ص 104.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 104.

## ❖ الطريقة المعيارية:

وتقوم هذه الطريقة على تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة البنك، والخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل، فالخطر الخاص ينتج عن تغير غير مناسب في سعر السند لسبب يعود على مصدره الخاص، أما الخطر العام فيتم من خلاله قياس خطر الخسارة التي تنتج عن تغير في سعر الفائدة في السوق.

## ❖ طريقة النماذج الداخلية:

ويرتكز هذا المنهج على طريقة (VAR)1 التي تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلاً استناداً على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال، فلجنة بازل تطلب من البنوك تحديد حجم الخسارة القصوى التي يتحملها البنك خلال عشرة أيام (مستقبلاً) باحتمال (01% مجال ثقة 99%)، وقد بدأت لجنة بازل العمل بهذه الطريقة بداية من سنة 1996، وهي تعتمد على طرق إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في البنوك، ولذلك ينحصر تطبيقها بصفة شبه كلية على البنوك الدولية النشاط.<sup>2</sup>

## ج: رسملة المخاطر التشغيلية

جاءت مقررات بازل الثانية لتؤكد على أهمية المخاطر التشغيلية باعتبارها من المخاطر المهمة التي تواجه البنوك في عملها وان على البنوك الاحتفاظ برأس مال خاص لحمايتها من الخسائر المترتبة على هذه المخاطر، وكما هو الحال بالنسبة للمخاطر الائتمانية فقد حددت لجنة بازل 3 مناهج يمكن للبنوك ان تلجأ إليها لتقدير رأس المال المطلوب لتغطية هذا النوع من المخاطر، وهذه المناهج هي:

## ❖ منهج المؤشر الأساسي:

وفق هذا المنهج يتم احتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو اجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات حيث يتم الوصول لرأس المال اللازم عبر الحاصل ضرب اجمالي الدخل في نسبة ثابتة (الفا) والتي تم تحديدها من قبل لجنة بازل بـ 15%.

<sup>1</sup> - VAR: valeur-à-risk.

<sup>2</sup> - بريس عبد القادر، زهير غراية، مرجع سابق. ص 105.

$$K = GI \times \alpha$$

بجيث:

$K$  = متطلبات رأس المال

$GI$  = متوسط الإيراد الصافي للبنك على مدى ثلاث سنوات الاخيرة

$\alpha$  = 15%

### ❖ المنهج المعياري:

تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح المستمر للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية وعلى الرغم من ان هذه الطريقة تعتمد ايضا على عوامل ثابتة كنسبة اجمالي الدخل الا انها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الرئيسي، وتحسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات (الدخل الاجمالي لوحدات العمل) بجيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي (الخدمات) وحسب الخدمات المصرفية المقدمة (المنتجات).

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا) بجيث يكون مجموعها هو الحد الادنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.<sup>1</sup>

$$K = \sum (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})$$

بجيث:

$K$  = متطلبات رأس المال

$GI_{1-8}$  = متوسط الإيراد الصافي للبنك الخاص بكل نشاط على مدى ثلاث سنوات الاخيرة

$\beta_{1-8}$  = نسبة مئوية ثابتة خاصة بكل نشاط تتراوح بين 12% - 18%

<sup>1</sup> - بريس عبد القادر، زهير غراية، مرجع سابق. ص 105.

## ❖ منهج القياس المتقدم:

بموجب هذا المنهج تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها وتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدماً من الطرق السابقة حيث تعتمد البنوك على بياناتها الاحصائية المبينة على خسائرها السابقة بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الالية وتقييمها لقدرة البنك على قياس المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها.<sup>1</sup>

### د: معادلة حساب معدل كفاية رأس المال نسبة **Mc Donough**:

إن اتفاقية بازل الثانية تهدف إلى ضمان أن الأموال الخاصة للبنوك تكون في مستوى المخاطر التي تواجهها، حيث تفرض على البنوك أن يكون رأسمالها الجاهز يساوي على الأقل رأس المال الرقابي المطلوب للتغطية ضد المخاطر الائتمانية (FPRC) ومخاطر السوق (FPRM) ومخاطر التشغيل (FPRO)، وقد عبرت اتفاقية بازل الثانية عن هذه المعادلة بنسبة سميت باسم **Mc Donough** والتي يجب أن تكون أكبر أو تساوي 8 % وهي كالتالي:<sup>2</sup>

$$\% 08 \leq \frac{\text{مجموع رأس المال}}{\text{الاصول المرجحة بمخاطر الائتمان} + \text{متطلبات رأس المال لمخاطر السوق} \times 12.5} = \text{معدل كفاية رأس المال}$$

(متطلبات رأس المال لمخاطر السوق  $\times 12.5$ )

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 105.

<sup>2</sup> - بريس عبد القادر، زهير غراية، مرجع سابق. ص 105.

## 02 - الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية

تعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 على مجموعة من المبادئ التي تؤكد على ضرورة امتلاك البنك لنظم داخلية سليمة لتقييم ملاءة رأسماله وفقا لحجم المخاطر التي يوجهها وتحدد هذه الدعامة مسؤوليات الإدارة العليا والتنفيذية مما يؤدي إلى تدعيم الرقابة الداخلية. وتستند عملية المتابعة هذه على أربعة مبادئ متكاملة وأساسية هي:<sup>1</sup>

أ: تفرض مقررات بازل 2 على البنوك ضرورة الاحتفاظ بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لمعيار ملاءة رأس المال، وبذلك توصي اللجنة بإعطاء الصلاحيات للمراقبين لحث البنوك على ان تحتفظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك التي تحتفظ بالحد الأدنى فقط وذلك في ضوء اوضاع البنوك وأدائها.

ب: يجب أن يكون لدى كل بنك أنظمة رقابة داخلية جيدة لتقييم كفاية رأس المال والاحتياطيات وذلك في ضوء المخاطر التي يتعرض لها البنك وخطته المستقبلية، ولتحقيق ذلك يجب ان يكون لدى البنك منهجية واضحة وجيدة فيما يتعلق بتوزيع رأس المال.

ج: تقويم التقييمات والاستراتيجيات الداخلية لكفاية رأس المال وكذلك مدى وفاء البنوك بمتطلبات رأس المال الرقابية.

يجب ان تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة للحيلولة دون ان ينخفض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وذلك بهدف دعم سياسات ادارة المخاطر لدى البنوك كما يجب ان تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة إذا لم تحتفظ بمعدل رأس المال المطلوب وقد تشمل هذه الإجراءات:<sup>2</sup>

- ❖ تشديد الرقابة على البنك.
- ❖ تقييد دفع الارباح الموزعة للمساهمين.
- ❖ الطلب من البنك تعبئة مصادر اضافية لرأس المال فورا.

<sup>1</sup> - بريس عبد القادر، زهير غراية، المرجع سابق. ص 105-106.

<sup>2</sup> - بريس عبد القادر، زهير غراية، مرجع نفسه. ص 106.

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامة الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح.<sup>1</sup>

وتطالب اللجنة بان تكون للبنك سياسة افصاح واضحة ومقررة من قبل مجلس الادارة تحدد هدف واستراتيجية البنك فيما يخص الافصاح للجمهور عن المعلومات الخاصة بالمركز المالي والاداء،<sup>2</sup> وتقترح اللجنة مزيدا من الافصاح عن معيار كفاية رأس المال ونوعية وحجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم اصوله والتزاماته وتكوين المخصصات واستراتيجياته للتعامل مع هذه المخاطر.

وتقترح اللجنة نظاما للإفصاح العام أكثر شمولاً وهذا باعتبار أن الهدف النهائي للإفصاح هو التشجيع على اتباع البنوك الممارسات المصرفية السليمة وتمكين المشاركين في السوق من تقييم المعلومات الأساسية الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية ادارتها وعلاقتها برأس المال، وهذا يعني زيادة درجة الإفصاح الأمر الذي يحفز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل امن وسليم وبذلك تشكل الانضباطية السوقية عنصرا أساسيا لتقوية الثقة في القطاع المصرفي وبالتالي ضمان سلامة القطاع المصرفي، وتلعب البنوك المركزية وهيئات الرقابة دورا هاما في تمكين البنوك من تطبيق مقررات بازل 2 بطريقة سليمة.<sup>3</sup>

#### ثانيا: أهمية إطار بازل 2 في تحقيق السلامة المصرفية

#### 01: تحقيق السلامة المصرفية:

ان إطار بازل 2 بركائزه الثلاث يمثل حزمة متكاملة من القواعد التي تمثل اساسا لعمليات الرقابة الخارجية ولا يمكن اعتبار مقررات بازل 2 كاملة التنفيذ إذا لم تكن الاركان الثلاثة قد تم تنفيذها معا وبشكل كامل، إذ أن التنفيذ الجزئي لواحد او اثنين من الركائز سوف لن يعكس مستوى السلامة المطلوبة. وقد ركزت مقررات بازل 2 باعتبارها اطارا متكاملا لإدارة المخاطر المصرفية واساسا لتحقيق الاستقرار المالي والتأكيد على أهمية السلامة المصرفية على الجوانب الرئيسية التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-ERIC Lamarque, **Gestion bancaire**. PEARSON Education France, Paris, 2002, P: 89

<sup>2</sup>-Antoine Sardi, **BALE II**, Afiges Edition, Paris, 2004, P 231.

<sup>3</sup>- صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص 43.

<sup>4</sup>- بريس عبد القادر وزهير غراية، مرجع سابق.

أ: إن أي نظام لمراقبة المخاطر والتحوط لها يجب ان يقوم على تحديد جميع المخاطر وادارتها وبالتالي فان التحديد الكامل لمجموع المخاطر التي تواجه البنوك يعتبر مسؤولية البنوك والمراقبين.

ب: ربط متطلبات رأس المال التنظيمي لدى البنوك بالمخاطر الناتجة عن عملياتها وانشطتها المختلفة بغض النظر فيما إذا كانت تلك العمليات تصنف ضمن ميزانية البنك او خارج هذه الميزانية.

ج: يعطي إطار بازل 2 خيارات موحدة للبنوك عند تقدير المخاطر منها أساليب تعتمد على التصنيفات الداخلية للبنوك إذا توافرت لديها النظم الداخلية القادرة على ذلك او اساليب تعتمد تصنيفات وكالات التقييم الخارجية.

د: توضيح مفهوم رأس المال الكلي او الرقابي، اذ تحتفظ الغالبية العظمى من البنوك برأس مال يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي بهدف زيادة مستوى الحماية.

هـ: حاولت اللجنة جعل عملية تصنيف المخاطر أكثر دقة من خلال تعديل فئات الأصول وفق مخاطر كل نوع منها، بما يجعل عملية تصنيف الأصول أكثر حساسية على الرغم من الصعوبة في تحديد المعايير التي سيتم قياس فئات مخاطر الأصول على أساسها.

و: يتم تصنيف الالتزامات على الحكومات والالتزامات على البنوك والشركات ضمن ستة فئات لتصنيف المخاطر هي (صفر%، 20%، 50%، 100%، 150%، 100%) حسب تقويم مؤسسات التصنيف العالمية التي تشترط معايير محددة كحد أدنى.

### جدول رقم (03): اوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل

نوع الالتزام	من (AAA <sup>+</sup> ) إلى (AA <sup>-</sup> )		من (A <sup>+</sup> ) إلى (A <sup>-</sup> )		من (BBB <sup>+</sup> ) إلى (BBB <sup>-</sup> )		من (BB <sup>+</sup> ) إلى (B <sup>-</sup> )		أقل من (B <sup>-</sup> )	غير مصنف
	% 00	% 20	% 50	% 100	% 50	% 100	% 150	% 100		
الحكومات والبنوك المركزية	% 00	% 20	% 50	% 100	% 100	% 150	% 100	% 100	% 100	% 100
المصارف	البنك 01	بناء على تصنيف الحكومة التي تم تأسيس المصرف فيها	% 20	% 50	% 100	% 100	% 100	% 150	% 100	% 100
		(بناء على تصنيف وكالات التصنيف الخارجية المعتمدة) للالتزامات الطويلة الأجل	% 20	% 50	% 50	% 100	% 150	% 50	% 100	% 50
	البنك 02	(بناء على تصنيف وكالات التصنيف الخارجية المعتمدة) للالتزامات الطويلة الأجل	% 20	% 20	% 20	% 50	% 150	% 20	% 20	% 20
الشركات بما فيها شركات التأمين	% 20	% 50	من (BBB <sup>+</sup> ) إلى (BBB <sup>-</sup> )	% 100	% 150	% 00	أقل من (B <sup>-</sup> )	% 00	% 00	% 00
محاظف التجزئة التنظيمية	% 75									
الالتزامات المضمونة بعقارات سكنية	% 35									
الالتزامات المضمونة بعقارات تجارية	% 100 (يسمح بأوزان أقل للمخاطر تحت شروط صارمة)									
القروض المستحقة (الجزء المضمونة بعد خصم المخصصات المحددة)	% 100 أو % 150 (اعتماداً على درجة تغطية المخصصات)									
باقي الأصول الأخرى	على الأقل % 100									

Les normes IAS : Denis Dupré, Pilotage Bancaire ,Source : Pascal Dumontier .revue banque édition, Paris, 2005, p 174 ,et La réglementation Bale2

ز: ضرورة أن يتوافر لدى كل بنك أنظمة داخلية جيدة تراقب كفاية رأسماله ولا شك أن هذه الأنظمة ستكون مختلفة من بنك إلى بنك آخر وفقاً لحجم البنك وحجم أعماله.



.....: توافر نظام للإفصاح والشفافية يدفع البنوك إلى الاهتمام بتحسين إدارة الأصول والخصوم واكتساب ثقة العملاء، الأمر الذي يدعم معيار كفاية رأس المال وعملية المراجعة الرقابية.

واخيرا تؤكد لجنة بازل على ان السلامة المالية للنظام المصرفي والحد من المخاطر النظامية لا يتم فقط من خلال تدعيم كفاية رأس المال لديها وانما ايضا من خلال توفر ادارة قوية لكل من المخاطر والموجودات والمطلوبات وكذلك الاهتمام الكافي بسيولة البنك.

## 02 - ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2:

### أ: ايجابيات تطبيق بازل 2

هناك العديد من المزايا لتطبيق اتفاق بازل 2 نذكر منها ما يلي:<sup>1</sup>

- ❖ تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال، بهدف الوصول إلى إدارة أفضل لرأس المال بحيث يقدم الاتفاق أساساً ممتازاً لتطبيق نظم قياس الأداء المرتبطة بدرجة المخاطر ونظم تسعير القروض المرتبطة بدرجة المخاطر.
- ❖ تطوير أسلوب حساب متطلبات رأس المال، حيث من المفروض أن يكون هناك ارتباط بين متطلبات رأس المال التنظيمي وحجم المخاطر التي تواجه المصارف.<sup>2</sup>
- ❖ تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف.
- ❖ تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، والتقليل من المخاطر الائتمانية.
- ❖ فهم أفضل للمخاطر المصرفية من خلال وضع نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها.
- ❖ ومن بين الإيجابيات التي تم ملاحظتها، أن اتفاقية بازل أعطت المصارف مرونة كبيرة في اختيار أساليب قياس المخاطر المرتبطة بحساب متطلبات رأس المال لتناسب حجم ونشاط المصرف والبيئة التي ينشط فيها.

<sup>1</sup> - قارون أحمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل. أطروحة مقدمة لنيل شهادة (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص: 23-24.

<sup>2</sup> - مجّد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل من منظور المطلوبات والاستيفاء مقررات بازل 1 و2 و3. دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011، ص170.

## ب: سلبيات اتفاق بازل 2:

لقد وجهت انتقادات عديدة لاتفاقية بازل 2، وهذا خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:<sup>1</sup>

- ❖ أن النماذج الداخلية قد تنقصها الدقة، وبالتالي قد تعطي تقديرات تقل عن الواقع لمستويات المخاطر.
- ❖ تطبيق بازل 2 ينطوي على صعوبة في تقدير المخاطر الناجمة عن الأحداث غير العادية.
- ❖ من أجل استيفاء متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، يجب على المصارف احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات كافية للأرباح على المساهمين.
- ❖ قد لا تتمكن مؤسسات التصنيف الدولية من تقييم مخاطر الائتمان بشكل دقيق في المصارف الناشطة في الاقتصاديات الناشئة.
- ❖ ارتفاع التكاليف الناشئة عن زيادة رأس المال، سيؤدي إلى إضعاف تنافسية المصارف أمام المؤسسات المالية الأخرى التي لا تخضع لقواعد هذا المعيار.
- ❖ تتطلب اتفاقية بازل 2 بأن تتوافر لدى المصارف أنظمة لتقدير مدى كفاية رأس المال لكل سوق أو نشاط، وهذا يتطلب توافر تقنيات حديثة غير موجودة لدى معظم المصارف في الدول النامية.
- ❖ ربط القطاع المصرفي بمجموعة من وكالات التصنيف، والتي هي في الغالب لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بجيادها كونها تحصل على أتعابها من المصارف التي تقوم بتقييمها.

## المطلب الثالث: اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية

رغم تدعيم اتفاقية بازل 1 بقواعد جديدة أطلق عليها بازل 2 إلا، أنها لم تكن كافية للحد من المخاطر المتعلقة بالنشاط المالي للقطاع المصرفي، نتيجة تزايد العمليات المالية وهو ما تسبب في أزمات مالية حادة، كادت تعصف بالاقتصاد العالمي لذلك كان لزاما تدعيم بازل 2 ببازل 3. وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال النقاط التالية:

<sup>1</sup> - أنظر:

\* حبيب ليان فريد، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطوير. اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص30.

\* زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، ماي 2013، ص450-451.

### أولاً: نشأة اتفاقية بازل 3

إن الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي منذ أواخر سنة، 2007 وطالت كبرى البنوك والشركات، دعت بشكل عاجل زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية في العام، 2009 إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئياً عن تعاملات غير آمنة للبنوك، وبهدف تخفيف آثار أية أزمة مالية مستقبلية.

### ثانياً: مرتكزات اتفاقية بازل 3

ترتكز الاتفاقية على مجموعة من القواعد الجديدة هي كالتالي:<sup>1</sup>

**01 -** إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ: 2% وفق اتفاقية بازل 2.

**02 -** تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

**03 -** وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) ، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

**04 -** رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سيدي محمد عباد، المعايير والنظم الاحترازية بازل 3 وما مدى ملاءمتها مع المصارف الإسلامية. صحيفة الصدى، موريتانيا، <https://essada.info> /2023/04/30.

متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرأ أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.<sup>2</sup>

زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق وغيرها من الأدوات المركبة، وهي العملية التي ورّطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.<sup>3</sup>

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:<sup>4</sup>

**01** – نسبة تغطية السيولة وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه ويجب ألا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

**02** – نسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%.

وقد أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية، و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، ااضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر 2012، ص 3.

<sup>2</sup> - الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية، أكتوبر 2010، ص 1.

<sup>3</sup> - معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق، ص 3.

<sup>4</sup> - محمد بن بوزيان، وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي-النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011، ص 29.

<sup>5</sup> - فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012، ص 2.

$$\text{الرفعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الاولى لرأس المال}}{\text{اجمالي الديون}} \leq 3\%$$

لقد قامت بازل 3 بإدخال مفاهيم جديدة على معيار بازل 2 يمكن تلخيصها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

**01 -** تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً.

**02 -** تعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018.

إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك: حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{نسبة الاصول عالية السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوما}} \leq 100\%$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{نسبة مصادر التمويل لدى البنك}}{\text{استخدامات هذه المصادر}} \leq 100\%$$

للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً.

### ثالثاً: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل 3)

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت لذا فقد منحت اتفاقية بازل 3 الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كاملة، على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5%، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% بحلول

<sup>1</sup> - سيدي محمد عباد، مرجع سابق، <https://essada.info> . 2023/04/30.

عام 2019، كما أن بعض الدول مارست ضغوطاً من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5%، ليصل الإجمالي إلى 9.5%، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول بشكل فردي.<sup>1</sup>

### رابعاً : انعكاسات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي

في الوقت الذي تستعد فيه البنوك في أنحاء العالم لتلبية المعايير التنظيمية الصارمة لمقررات بازل 3 والتي اشترط فيها على البنوك الاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات الخارجة لفترة 30 يوماً في حالة التعرض لضغوط شديدة، نجد أن البنوك الإسلامية قادرة على التأقلم مع قواعد اتفاقية بازل 3 التي ستطبق تدريجياً في أنحاء العالم على مدى الأعوام القليلة المقبلة، وخاصة في الخليج وجنوب شرق آسيا حيث الاقتصادات قوية.

وإن قدرة البنوك الإسلامية على تطبيق إطار بازل 3 الخاص بكفاية رأس المال دون وجود أي صعوبات راجع إلى ما يلي:<sup>2</sup>

أ: عدم اعتماد البنوك الإسلامية عند الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال على الشريحة الثالثة لرأس المال والمتمثلة في القروض المساندة، وعليه لن يكون هناك تأثير لإلغاء الشريحة الثالثة لرأس المال لدى البنوك الإسلامية.

ب: اعتماد البنوك الإسلامية في تطبيق معيار كفاية رأس المال على الشريحة الأولى لرأس المال والمتمثلة في رأس المال عالي الجودة مما يمكنها من الوفاء بالمتطلبات التي أقرها إطار بازل 3.

ج: تحقق البنوك الإسلامية معدلات ربحية جيدة تمكنها من تكوين الاحتياطيات اللازمة لإدارة المخاطر، وإن أدت إلى انخفاض معدلات الربح الموزعة فإن ذلك يكون في الأجل القصير فقط لأن استقرار وقوة الوضع المالي للبنوك في ذلك الوقت سيدعم ثقة المتعاملين معها، وبالتالي ارتفاع حجم الودائع مما يزيد الموارد المستثمرة ومن ثم زيادة الأرباح.

ولأن التمويل الإسلامي يستهجن المضاربة النقدية فإن ميزانيات تلك البنوك نظيفة بدرجة كبيرة من المشتقات والأصول المعقدة عالية المخاطر التي أغرقت بعض البنوك التقليدية في خضم الأزمة المالية العالمية، لذا يفترض ألا تواجه البنوك الإسلامية مشاكل في تلبية معايير بازل 3 بخصوص الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

<sup>1</sup> – سيدي محمد عباد، مرجع سابق، <https://essada.info> . 2023/04/30.

<sup>2</sup> – كوثر الأبي، “إطار بازل 3” في البنوك الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، <https://www.aliqtisadalislami.net> . 2023/04/30

## المبحث الثاني: معايير الملاءة المالية في المصارف الإسلامية:

لقد قامت البنوك الإسلامية بالتزام بمقررات بازل لكفاية رأس المال منذ صدورهما أخذاً بأفضل الممارسات الفنية، وتماشياً مع المتطلبات الدولية الاحترازية. وبالرغم من الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية من حيث المشاركة في الربح والخسارة، والضوابط الشرعية للتمويل، والاستثمار، والخدمات، إلا أن جوانبها الفنية كالملاءة لا تختلف كثيراً عن البنوك التقليدية من حيث تخصيص نسب الشريحة الأولى (1 Tier) والشريحة الثانية (2 Tier) لكفاية رأس المال، ومن أجل ذلك سوف نحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على معايير الملاءة المالية في المصارف الإسلامية من خلال النقاط التالية:

### المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية

لقد تمكنت المصارف الإسلامية رغم حداثة تجربتها أن تصير واقعا حتميا أوجد مكانا له في السوق المصرفية العالمية رغم التحديات، تعدت فيه إطار التواجد في أفق التفاعل إلى إطار التوسع والابتكار، الأمر الذي يستدعي منا التعرض لماهية البنوك الإسلامية، وتطور التطبيق العملي لها، وأوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها وبين البنوك التقليدية.

#### أولاً: ماهية البنوك الإسلامية

وهنا سيتم إلقاء الضوء على ماهية البنوك الإسلامية من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

#### 01 - نشأة البنوك الإسلامية:

على غرار الدول الإسلامية الأخرى عرفت الجزائر العمل المصرفي الإسلامي مبكراً مقارنة بها، أين تعود أول فكرة لإنشاء أول بنك إسلامي في سنة 1929 في الجزائر بمبادرة من الشيخ أبو اليقظان من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حيث دعا الشيخ أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة بنك وفق قواعد الفقه الإسلامي، وقد لقيت دعوته ترحاباً من قبل كبار رجال الأعمال القاطنين بمدينة الجزائر. فقدموا ملفاً كاملاً لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري". وبعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل رجال أعمال مسلمين بمدينة الجزائر، وتم حتى تعيين مدير له، تصدت سلطات الاحتلال الفرنسية لهذا المشروع وأوقفته بالكامل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -خيرة مسعودي، العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر تقييم الماضي ومتطلبات النجاح، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، 2022.

ولقد مرت نشأة البنوك الإسلامية بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

تعود جذور النشاط المالي الإسلامي إلى مرحلة صدر الإسلام حيث كان أول من ابتكر طريقة للإيداع تمنع الاكتناز المحرم في الإسلام، ويتيح للمودع حرية التصرف بالأموال المودعة هو الزبير بن العوام رضي الله عنه، حيث كان يأخذ الأموال في مكة ويعطي صاحبه إيصالاً وأمرًا بالدفع إلى عامل له في الشام والعراق أو اليمن يأمره بأن يؤدي نقوداً إلى حاملها، وكان لا يقبل أن يودع لديه مالا إلا على سبيل القرض بعيداً عن الفائدة.

وعندما انتشر استعمال الفائدة الربوية بشكل سريع في جميع الأعمال البنكية التي يقوم بها البنك التقليدي كان من الطبيعي البحث عن بديل للبنك التقليدي القائم على الفائدة الربوية بإيجاد مؤسسة مالية (البنك) تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية؛ وتعود المحاولات الأولى لجمع الأموال واستثمارها دون فوائدها إلى نهايات القرن التاسع عشر الميلادي، ففي مدينة "حيدر أباد" الإسلامية في الهند كان أحد مشايخ الطرق الصوفية الإسلامية يستخدم الصدقات التي يقدمها له أتباعه من أجل توزيعها على الفقراء، كان يمولهم بما على شكل (قرض حسن) دون فوائد من خلال مضاربات مشروعية، بدلا من توزيعها عليهم كمساعدات وهذه المضاربات المشروعة ومداخيلها جعلت المال يتزايد سنويا، ومن ثم يعاد استخدام المداخيل في تمويلات ومضاربات جديدة، وقد استفاد المسلمون في الهند من هذه الحركة التعاونية وأسسوا شركات تعاونية، وانتشرت تلك الشركات والهيئات داخل وخارج الهند. فيمكن اعتبار سنة 1940م بداية انطلاق العمل البنكي الإسلامي الحديث، ففي ذلك العام أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فوائد، وبعدها بعشر سنوات أي في سنة 1949م بدأت في باكستان خطوات إعداد ووضع تقنيات من أجل التمويلات التي تراعي التعاليم الإسلامية، واحتاج الأمر لعشر سنوات أخرى لكي تظهر في مصر "بنوك الادخار المحلية" في أوائل الستينات من القرن العشرين.

ولظروف مختلفة، لم تتمكن هذه التجربة البنكية من الاستمرار أكثر من سبع سنوات غير أنها وبعد عدة سنوات أخرى كانت تجربة مفيدة للنظام المالي الإسلامي من خلال تأسيس البنوك الإسلامية وشركات التأمين والاستثمار سواء في الدول الإسلامية أو في الدول الغربية، فقد تأسس البنك الإسلامي والتنمية عام 1939م، وغيرها من البنوك الإسلامية.

وقد زاوجت بعض الدول الإسلامية بين النظامين المصرفيين، التقليدي والإسلامي مثل: الأردن، البحرين ومصر وسعت بعض الدول الإسلامية لمحاولة أسلمة الاقتصاد والقانون كإيران وباكستان والسودان،

<sup>1</sup> - خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية. الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 8002، ص31.



وفي عام 1939م تأسس أول بنك خال من مبدأ الفائدة هو بنك الادخار وذلك في مدينة ميث غمر في جمهورية مصر العربية على يد الدكتور أحمد النجار، وكان هدفه مساعدة فقراء هذه المدينة، واعطاء قروض حسنة خالية من الفائدة لمن يرغب من أهلها بدأ في مشروعه، ومع الطفرة الكبيرة في الأسعار النفطية بعد حرب أكتوبر 1939، وبسبب الوفرة المالية التي تحققت، دخلت دول الخليج العربي بقوة في تأسيس البنوك الإسلامية، حيث سعى الكثيرون في هذه الدول إلى استثمار تدفقاتهم المالية بشكل حلال، حيث تأسس أول بنك إسلامي في العصر الحديث، وهو بنك دبي الإسلامي، في مدينة دبي في 2 مارس 1999م.

وسرعان ما تأسس عدد من البنوك الإسلامية فاعتبر عقد السبعينات من القرن العشرين مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية، أما عقد الثمانينات فاعتبر عهد إثبات مكانة تلك البنوك وجدارتها. وفي العقد الثالث لتأسيس البنوك الإسلامية، وهو عقد التسعينات من القرن العشرين، وانتشرت البنوك الإسلامية وفتح بعضها الآخر فروعاً لها في أنحاء مختلفة من العالم ولم ينته القرن العشرين حتى بلغ عدد البنوك الإسلامية في سنة 2000م 187 بنكاً إسلامياً في مختلف بقاع العالم تدير أصولاً يزيد حجمها عن 200 مليار دولار أمريكي ثم اتسعت رقعة البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي وفي الدول العربية.

## 02 - تعريف البنوك الإسلامية:

تنوعت تعاريف المصارف الإسلامية، وتعددت ب: اختلاف المع: زفين له: :ا وتباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية في تحديد مفهومها، نذكر من بينها ما يلي:

أ: المصارف الإسلامية هي: "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والبنكية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق التنمية الاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية".<sup>1</sup>

ب: كما عرفها البعض بأنها "مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية".<sup>2</sup>

ج: وعرفت على أنها "تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال البنكية، مع التزامها باجتناب التعامل بالف: وائد الربوية أخذاً وعطاء -بوصفه تعاملًا محرماً شرعاً- و باجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 110.

<sup>2</sup> - شهاب أحمد سعيد العزيمي، إدارة البنوك. دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص11.

## ثانياً: أهداف البنوك الإسلامية

من المعلوم أن الأهداف تتبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة، بحيث تكون الحاجة هي الهدف والتوصل إلى إشباع هذه الحاجة هو الحل، ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أموالهم واستثمارها بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيداً عن شبهة الربا.

### 01 - أهداف مالية:

انطلاقاً من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الأهداف هي:<sup>2</sup>

أ: جذب الودائع وتنميتها.

ب: استثمار الأموال.

ج: تحقيق الربح.

### 02 - أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب على أن يحرص على تحقيقها وهي على النحو التالي:<sup>3</sup>

أ: تقديم الخدمات البنكية.

ب: توفير التمويل للمستثمرين.

ج: توفير الأمان للمودعين.

### 03 - أهداف داخلية:

للبنوك الإسلامية أهداف داخلية وتتمثل في:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - جلال وفاء البدري مُجدين، البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 45.

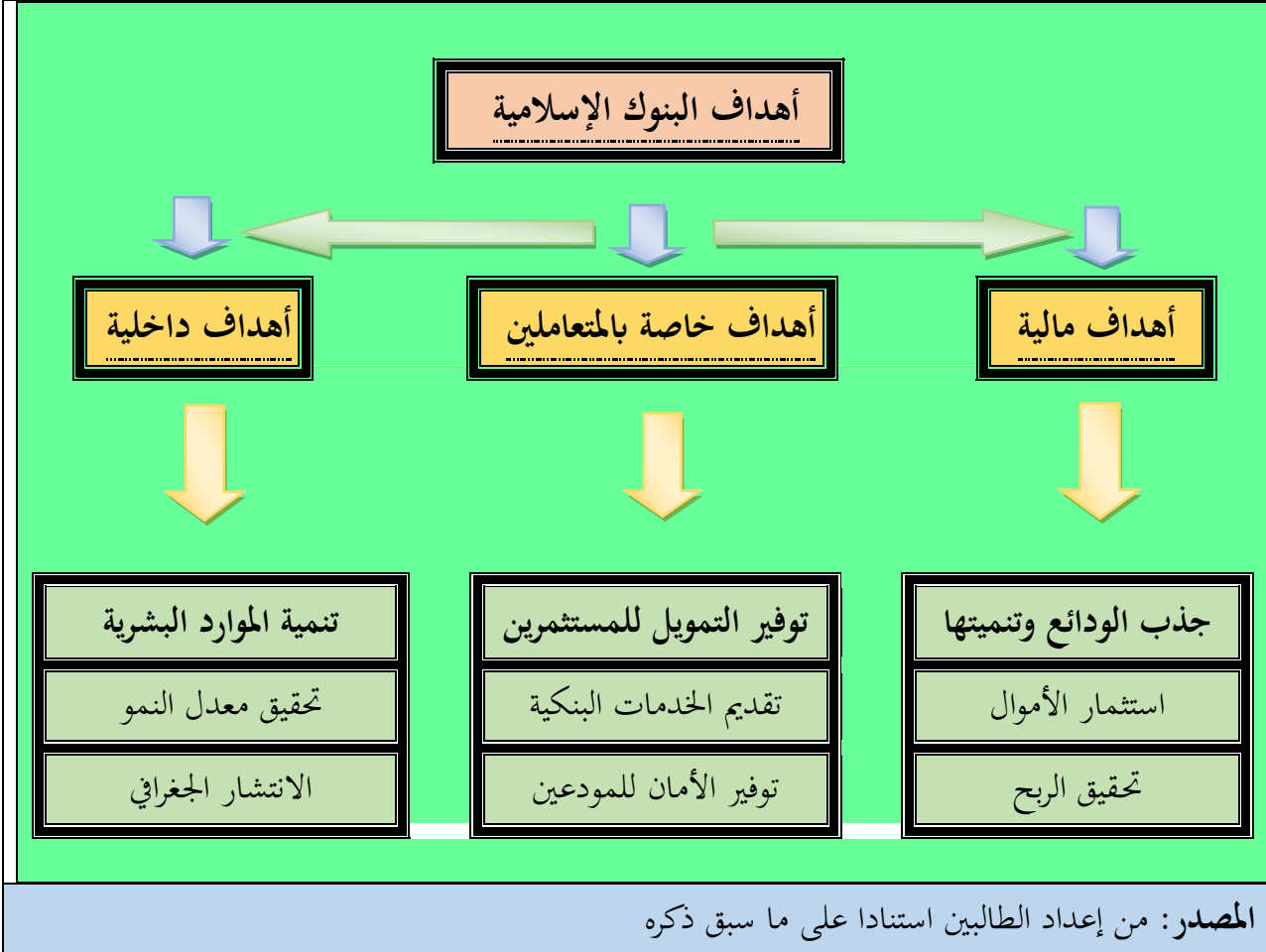
<sup>2</sup> - مُجّد سالم وهيب، كامل حسن كلاكش، المصارف الإسلامية - نظرة تحليلية في التحديات التطبيق. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 17.

<sup>3</sup> - حربي مُجّد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية - مدخل الحديث - ، دار وائل للنشر، الاردن، 2010، ص 122.

<sup>4</sup> - حربي مُجّد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 122.

- أ: تنمية الموارد البشرية.  
 ب: تحقيق معدل النمو.  
 ج: الانتشار الجغرافي.

الشكل رقم (01): مخطط يبين أهداف البنوك الإسلامية



ثالثا: أسس العمل المصرفي الإسلامي

يتميز العمل المصرف الإسلامي عن نظيره البنك التقليدي بأسس قام عليها وهي:

## 01 - حرمة التعامل بالفوائد الربوية:

تعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصارف الإسلامية، وبدونها تصبح مثل المصارف التقليدية؛ وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلاً عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة.<sup>1</sup>

## 02 - تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:

حيث يستعمل رأس المال في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية، وبأساليب المشاركة: نة وليس بأسلوب القرض، ويترتب على هذا الخصائص التالية:<sup>2</sup>

أ: أن العلاقة التي تجمع بين المصرف الإسلامي والمودعين تقوم على أساس المشاركة في تحمل نتائج العمليات الاستثمارية من ربح وخسارة، وهذا يعني عدم التزام المصرف بتقديم عائد ثابت محدد مسبقاً، كما يعني عدم وجود التزام على المصرف برد هذه الودائع كاملة كما هو الحال في المصارف التقليدية التي تعتبر بمثابة مدين للمودع.

ب: بما أن المصارف الإسلامية ترفض التعامل بالفوائد الربوية وتعتمد في توظيف مواردها على الأنشطة الاستثمارية الحقيقية سواءً بمفردها أو بالمشاركة مع طالبي التمويل الاستثماري بأساليب مختلفة، ولهذا فعلاقة المصرف الإسلامي بعملائه (طالبي التمويل) تعتمد على نظام الاستثمار ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

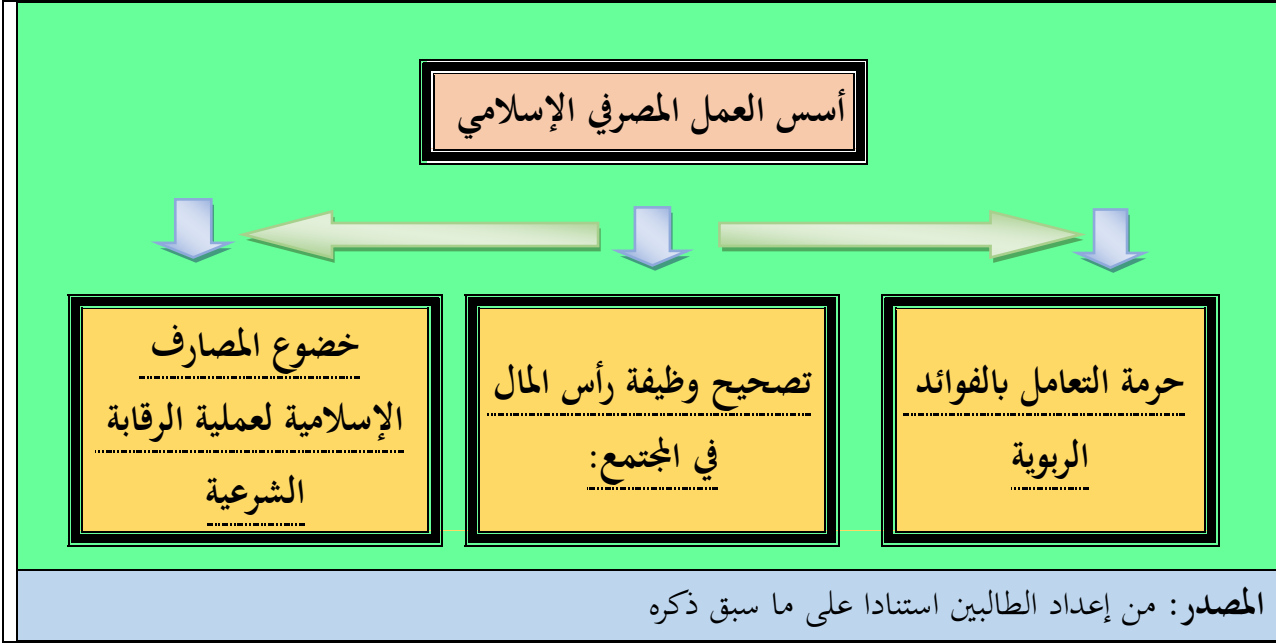
## 03 - خضوع المصارف الإسلامية لعملية الرقابة الشرعية:

بالإضافة لخضوع المصارف الإسلامية إلى الرقابة المصرفية والرقابة المالية، فإنها تخضع أيضاً إلى الرقابة الشرعية، وهذه الأخيرة تمثل الفارق الجوهرى بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛ والمقصود بعملية الرقابة الشرعية فتح: ص مختلف أعمال وأنشطة المصرف الإسلامي لمعرفة مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> - أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها. عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص62.

<sup>2</sup> - فادي مجد الرفاعي، المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص55.

## الشكل رقم (02): أسس العمل المصرفي الإسلامي



### رابعاً: خصائص البنوك الإسلامية

هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها المصارف الإسلامية وتتمثل في:

#### 01 - الصفة العقائدية للمصرف الإسلامي:

إن المصارف الإسلامية تقوم على أسس تختلف كل الاختلاف عن الأسس التي تقوم عليها المصارف التقليدية، فالمصارف الإسلامية تقوم على أساس عقائدي ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف، ومقتضى هذا المبدأ هو أن ملكية المال تعود لله عز وجل، وأن الإنسان مستخلف فيه، ويترتب على هذا أن تصرف الإنسان فيما يملك مقيّد بإرادة المالك الأصلي ووفقاً لأوامره ونواهيه، وموضوع الخلافة ومحلها هو إعمار الأرض وذلك من خلال الإنتاج والاستثمار، فالمصارف الإسلامية بذلك تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية.<sup>1</sup>

#### 02 - الصفة التنموية للمصرف الإسلامي:

تختلف أهداف المصارف الإسلامية عن أهداف نظيرتها التقليدية، حيث أن المصارف الإسلامية لا تهدف إلى تعظيم أرباحها فقط، بل تسعى جاهدة إلى توظيف الأموال المتاحة لديها في أنشطة ومشاريع

<sup>1</sup> - فادي مُجَدِّد الرفاعي، المرجع سابق. ص 32.

استثمارية تعود بالنفع عليها وعلى المجتمع، وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية، وعليه تم تحدد مع:::الم الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية في الجوانب التالية:<sup>1</sup>

أ: إيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال، وذلك من أجل الحد من مشكلة نقص حجم المدخرات وصغر حجم التراكم الرأسمالي بالدول الإسلامية، وفي الوقت ذاته توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية.

ب: توسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع من خلال قيام المصارف الإسلامية بتنمية الصناعات الحرفية، والصناعات الصغيرة، والتعاونيات، باعتبارها الأساس الفعال لتطوير البنية.

ج: من خلال التوظيف الفعال لمواردها، تسعى المصارف الإسلامية إلى القضاء على البطالة في المجتمع، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالي للدول الإسلامية.

د: تعمل المصارف الإسلامية على تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية سواءً لحساب المصرف، أو عن طريق المشاركة مع الغير أصحاب الخبرة والمعرفة، وهي بهذا تهدف إلى توسيع قاعدة الاستثمار في المجتمع وتنمية أصوله الإنتاجية، وتحقيق تنمية متسارعة في التراكم الرأسمالي تكفل للمجتمع الاستقلال والأمن الاقتصادي.

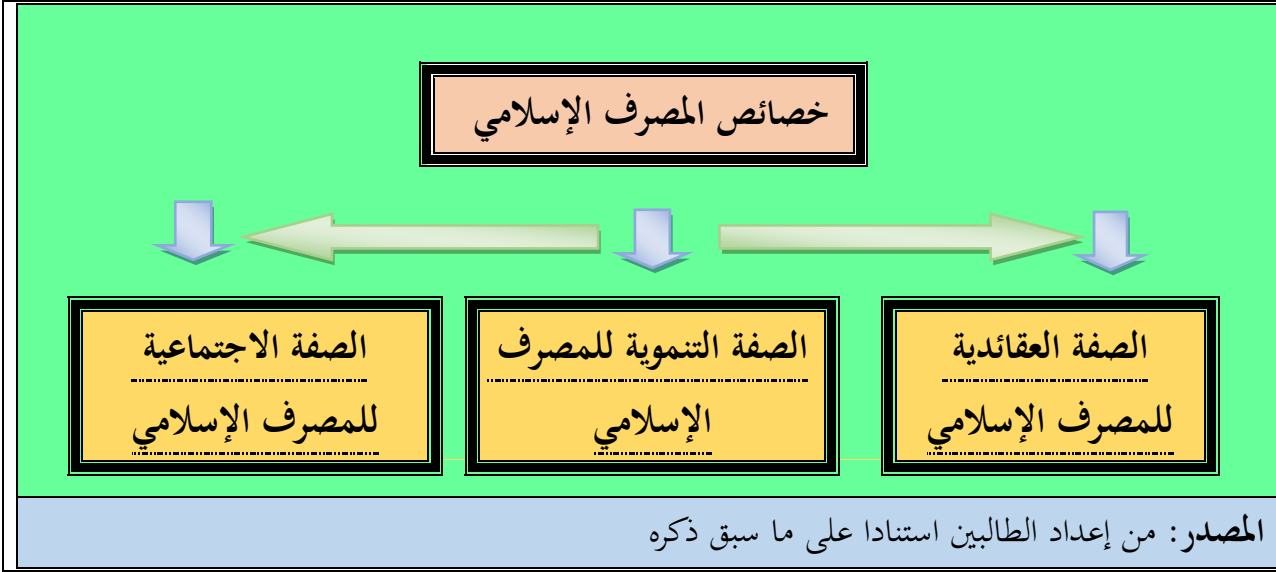
### 03 - الصفة الاجتماعية للمصرف الإسلامي:

المصارف الإسلامية هي مصارف اجتماعية تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية، كما تقوم هذه المصارف بتقديم القروض الحسنة لغايات إنسانية كحالات ال::زواج، وعلاج الأمراض وسداد الديون، ويعتبر القرض الحسن من أهم أدوات المصرف الإسلامي في تنفيذ رسالته الاجتماعية، كذلك الوقوف إلى جانب المتعاملين معها في عسرهم للوصول معهم إلى ح:لول تضمن استمرار هؤلاء المتعاملين في نشاطهم، مع ضمان حقوق المودعين، ونشر الوعي الثقافي المصرفي من خلال إنشاء مراكز للبحث والتدريب، مثال ذلك المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الموجود في البنك الإسلامي للتنمية بجدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محسن أحمد الحضيري، البنوك الإسلامية. إيتراك، مصر، ط2، 1995، ص30-31.

<sup>2</sup> - فادي مجَّد الرفاعي، المرجع سابق. ص 62-64.

## الشكل رقم (03): خصائص المصرف الإسلامي



### المطلب الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامية

نظرا لدور الصيرفة الاسلامية البارز في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت عدة دول بإعادة النظر والتفكير في تطوير انظمتها البنكية والاعتماد على هذا النوع التمويلي المعتمد على عدة طرائق وأساليب متنوعة على غرار البنوك التقليدية المعتمدة على القروض فقط. وفي محاولة الفهم والتعرف على صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية والمخاطر المتعلقة به سيتم التطرق إلى ما يلي:

#### أولا: التمويل في المصارف الإسلامية

يعتبر التمويل أهم الحلقة الأساسية في أي نشاط اقتصادي وذلك لكونه الركيزة الأساسية التي يتحدد بمقتضاها حجم المشروع وعوائده الاقتصادية وحتى الاجتماعية، والتمويل الإسلامي قيد يكون استراتيجيا أو تمويليا تبرعيا،<sup>1</sup> والمقصود بالتمويل الاستراتيجي هو: أن مقدم التمويل يبتغي الحصول على العائد الدنيوي (الربح) إضافة للعائد الأخروي (الجر والثواب) إذا كانت غايته شرعية ويتبغى فيها وجه الله تعالى،<sup>2</sup> أما

<sup>1</sup> - منذر قحف، مفهوم التمويل الإسلامي. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2 جدة، السعودية، 2004، تحليل بحثي رقم 13، ط3، ص 12.

<sup>2</sup> - إلياس عبد الله سليمان أبو هيجاء، تطوير آليات المشاركة في المصارف الإسلامية، دراسة حالة الاردن. جامعة اليرموك، الأردن، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، 2006-207، ص28.

التمويل التبرعي فهو ذلك التمويل الذي يتبغي في مقدم التمويل الحصول على الجز والثواب ابتغاء الحياة الآخرة (القرض الحسن والهبة).<sup>1</sup> وعلى هذا الأساس سوف سيتم تناول النقاط التالية:

## 01 - تعريف التمويل من المنظور الاقتصادي والإسلامي:

في البداية سوف نحاول استعراض تعريف مصطلح التمويل بشكل عام اقتصاديا قبل أن نتعرف على مفهوم التمويل الإسلامي.

### أ: تعريف التمويل من المنظور الاقتصادي

جاءت الكثير من التعريفات الاقتصادية للتمويل من المنظور الاقتصادي التي تدل على المفهوم اللغوي للتمويل، إذ يعتبر التمويل عنصر أساسيا لأي نشاط اقتصادي من أجل الاستمرار والبقاء وبهدف تحقيق التنمية، ولقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية ونذكر منها:

- ❖ عرف بأنه " نقطة بدء، ونقطة استمرار بالنسبة لكافة المشروعات".<sup>2</sup>
- ❖ يعرف التمويل على أنه: " تدبير الأموال في المشروع".<sup>3</sup>
- ❖ كذلك يعرف على أنه " توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك".<sup>4</sup>

### ب: تعريف التمويل من المنظور الإسلامي

بعد استعراض بعض المفاهيم عن التمويل من المنظور الاقتصادي بشكل عام سنتناول أهم التعريفات للتمويل من المنظور الإسلامي الاستراتيجي الذي تتنوع أساليبه وصيغته وعقوده باختلاف نوع النشاط التمويلي.

- ❖ يعرف التمويل بأنه: " تقديم الثروة أو النقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".<sup>5</sup>
- ❖ وعرف أيضا على أنه: " أن يقوم شخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر اما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين من أجل استثماره قصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسب يتم

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص28.

<sup>2</sup> - مكي علي سعيد، تمويل المشروعات في ظل الإسلام "دراسة مقارنة". دار الفكر العربي، 1979، ص 133.

<sup>3</sup> - عبد الفتاح دياب حسن، إدارة التمويل في مشاريع الأعمال. سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية، ص31.

<sup>4</sup> - محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص1.

<sup>5</sup> - منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991، ط1، ص12.



الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري".<sup>1</sup>

## 02 - خصائص التمويل من المنظور الاسلامي:

من منطلق أن المال مال الله وأن الانسان مستخلف فيه في هذه الأرض فإن نظرة الإسلام إلى المال توجب على الانسان أن يسيره وفقا لأوامر الله ومقاصده، ومن هنا يمكن تحدد خصائص التمويل الإسلامي كما يلي:<sup>2</sup>

- أ: التمويل يكون اسلاميا إذا خلت صيغته من المخالفات الشرعية واتسمت بضوابط ومعايير شرعية.
- ب: الغرض من التمويل الإسلامي هو نفع الآخر في قضاء حاجته أو إقامة مشروعه الاستثماري.
- ج: التمويل الإسلامي يقوم على ربط التمويل بالنشاط الحقيقي.
- د: التمويل الإسلامي يعزز النمو والرخاء الاقتصادي وفق مبادئ الشريعة.

## ثانيا: أنواع التمويل الإسلامي من حيث الأجل

حتى يضمن أي نظام مالي أو مصرفي بقاءه عليه إيجاد أدوات ومنتجات تجعله قادرا على التجديد والتأقلم مع الحاجات والمتطلبات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، ولقد تمكنت الصيرفة الإسلامية أن توفر أدوات تمويلية متعددة تقوم على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية، وتناسب كل أنشطة تمويل الاستثمارات، لهذا سيتم التطرق لمختلف هذه الصيغ والأدوات وتطبيقاتها المعاصرة في المصارف الإسلامية من خلال النقاط التالية:

## 01 - التمويل القصير الأجل:

يستخدم لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل، إذ غالبا ما تكون مدة هذا التمويل أقل من سنة، وفي أنشطة المصارف الإسلامية تكون عمليات المراجعة هي النشاط المناسب للتمويل قصير الاجل إذ تتميز بمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد المرات للتداول في العام الواحد، لذلك نجد المراجعات لا تزيد عن ثلاثة أشهر، ويتميز هذا النوع من التمويل بالآتي:

- أ: سهولة السداد من الممول، يمكن سداده على المدى القصير.
- ب: القدرة التأثيرية على معالجة المواقف التي تأثر على قدرة المشروع.
- ج: عدد مرات التداول في العام الواحد.

<sup>1</sup> - فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ذو القطاع الخاص. دار المسيرة، عمان، الأردن، 1999، ط1، ص 97.

<sup>2</sup> - زهير بن دعاس، عويسي امين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول. مجلة التنمية وافق الاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة، 2018، ص215.

وينقسم إلى:

### ❖ التمويل بصيغة المراجعة:

تعتبر المراجعة من أنواع البيوع ، كما أنها إحدى صور بيوع الأمانة وهي تختلف تماما عن بيوع المساومة، ويسمى هذا النوع من البيوع بالأمانة لأنه يتصف بالأمانة، حيث يضع المشتري ثقته بالبائع ويطمئن على أمانته فيشتري منه على أساس ثمنها الذي اشترى به، ونميز هنا بين ثلاثة أنواع هي:

- ◆ أن يبيع بالثمن الذي اشترى به ويسمى هذا النوع ببيع التولية.
  - ◆ أو أن يبيع بأقل من ثمنها فيسمى ببيع الوضعية وفي حالة الزيادة عن ثمنها يعرف ببيع المراجعة.
  - ◆ أما بيوع المساومة فهي البيوع التي يتم فيها الاتفاق بين البائع والمشتري بغض النظر عن الثمن الأصلي.
- والمراجعة لغة مشتقة من الربح ويقصد به الزيادة والنماء في التجارة، واصطلاحا هي "بيع السلعة بثمنها التي قامت به مع ربح معلوم،<sup>1</sup> وسوف يتم التطرق لصيغة المراجعة من خلال ما يلي:

### ➤ تعريف المراجعة:

تعرف المراجعة المصرفية بأنها اتفاق بين المصرف (بائع السلعة) والعميل (المشتري) على شراء سلعة معينة وبمواصفات محدودة على أساس كلفة شرائها، ويتفق العميل مع المصرف على طريقة الاستلام والتسديد، سواء كان الدفع فوريا أو بالتقسيط.<sup>2</sup>

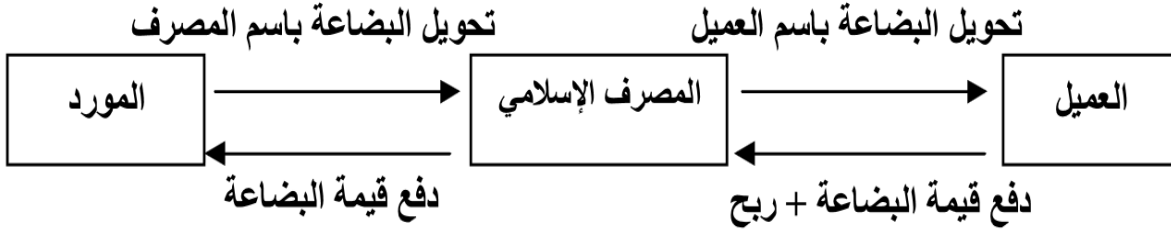
ويلزم لصحتها بالإضافة إلى الشروط العامة مجموعة من الشروط هي:

- ◆ علم المشتري بالثمن الأول للسلعة (بما في ذلك المصاريف) وأن يكون من ذوات الأموال (كالنقود، الموزونات، العدديات).
  - ◆ ألا يترتب على المراجعة ربا، وأن يكون عقد الشراء الأول صحيحا، لأن المراجعة يبيع بالثمن الأول مع زيادة الربح.
  - ◆ يجب أن يكون الربح معلوما، ولا يجوز للمصرف أن يغالي في هامش الربح، مستغلا حاجة العميل للتمويل أو عدم توفر السلعة في السوق.
  - ◆ تقع على المصرف مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها، والرد بالعيب الخفي بعده.
- ويمكن توضيح عملية المراجعة بالشكل التالي:

<sup>1</sup> - هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2011-2012، ص30.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه. ص30.

## شكل رقم (04) كيفية عملية المراجعة :



المصدر: إبراهيم الكاسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص9.

### ➤ أنواع التمويل بالمراجعة:

يأخذ التمويل بالمراجعة في المصارف الإسلامية أحد الصور التالية:

#### ◆ المراجعة بالتوكيل:

يتقدم فيها العميل بطلب إلى المصرف لشراء سلعة معينة، يحدد فيه جميع أوصافها كما يحدد ثمنها يدفعه للمصرف مضافا إليه أجرا معيناً مقابل قيام المصرف بهذا العمل، وتوجد هذه الصيغة بينك دبي الإسلامي.<sup>1</sup>

#### ◆ المراجعة البسيطة (المراجعة الفقهية):

يقوم المصرف بشراء سلعة ذات رواج في السوق ثم يقوم ببيعها لمراجعة للعميل، وبذلك يكون المصرف في هذه الحالة تاجراً لذا يجب أن تكون له دراية كافية عن السوق.<sup>2</sup>

#### ◆ المراجعة للأمر بالشراء (المراجعة للواعد بالشراء):

تتمثل صورة هذا البيع في أن يلجأ شخص ما اعتباري أو حقيقي إلى المصرف الإسلامي راغباً في شراء سلعة أو بضاعة معينة مقابل ربح يتفقان عليه وغالباً ما يشتري المصرف السلعة نقداً ويبيعها بالأجل للعميل، وتقع على المصرف مسؤولية الهلاك قبل التسليم، وذلك وفقاً لقاعدة "الغنم بالغرم" أي للمصرف ربح العملية وعليه خسارتها إن هلكت.<sup>3</sup>

وتعد هذه الصورة الأكثر انتشاراً وتطبيقاً في المصارف الإسلامية ويمكن تسميتها إما مراجعة للأمر بالشراء أو الواعد بالشراء ولقد كانت محل جدل الكثير من الفقهاء خاصة فيما يخص لزوم الوعد من عدمه.

<sup>1</sup> - عبد العظيم أبو زيد، بيع المراجعة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004، ص23.

<sup>2</sup> - هاجر زراقي، المرجع السابق، ص31.

<sup>3</sup> - عبد العظيم أبو زيد، المرجع نفسه، 2004، ص23.

## ◆ صكوك المراجعة:

هي وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصل (عين أو منفعة أو خدمة) مولّد لدخل دوري، إلى مدة محددة، مسجلة بأسماء مالكيها، قابلة للتداول، تصدر على أساس صيغة استثمارية شرعية.<sup>1</sup>

## ◆ التمويل بصيغة المراجعة بنظام الاعتمادات المستندية:

هي عقد وعد بالشراء من العميل الى المصرف الإسلامي يعقبه عقد شراء بين المصرف الإسلامي والمصدر الأجنبي، وعند وصول البضاعة واستلام المصرف مستنداتها ودفع قيمتها يتم البيع من المصرف الإسلامي::ي إلى العميل.<sup>2</sup>

## ➤ النموذج المعاصر لتطبيقات التمويل بالمراجعة في المصارف الإسلامية:

قام الدكتور سامي السويلم باستحداث صيغة تمويلية جديدة عن طريق إعادة هندسة المراجعة للأمر بالشراء من خلال المشاركة كما يلي:<sup>3</sup>

يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشاركة، ثم يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية، وعند نهاية العملية الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين العميل والمصرف بالاتفاق.

## ❖ التمويل بصيغة السلم:

إن السلم والسلم الموازي أداة تمويلية هامة يمكن الاستفادة منها على نطاق واسع في الوقت الحاضر، وسيتم محاولة اوضح ذلك من خلال ما يلي:

## ➤ تعريف التمويل بالسلم:

السلم في المصارف الإسلامية هو عقد بين المصرف والعميل على بيع أو شراء سلعة معينة وبمواصفات محددة وبثمن معين، ويتم تسليمها في آجال محددة سلفاً، ويتكون من العناصر التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - سعود العنزي ومحمود السرطاوي، صكوك المراجعة. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، 2012، المجلد 8، العدد 1، ص 6.

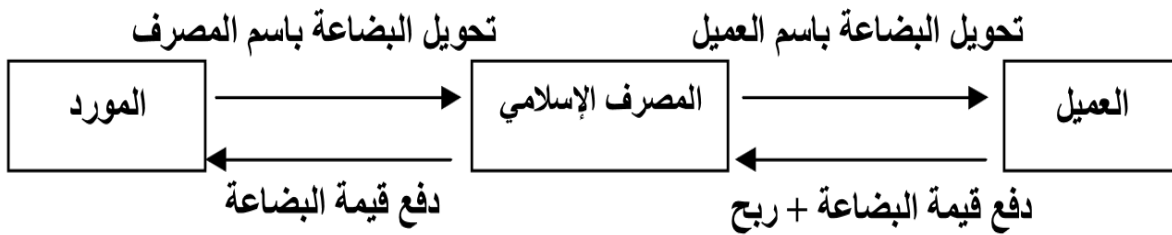
<sup>2</sup> - حسين الشيخ، التكييف الفقهي والقانوني للاعتمادات المستندية ومقارنة بين الشريعة والقانون، ط 1، 2007، ص 79.

<sup>3</sup> - هاجر زراقي، المرجع السابق. ص 32.

<sup>4</sup> - محمد سليمان الأشقر، وآخرون، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة. المجلد الأول، دار النفائس، ط 1، 1988، ص 183.

- ◆ **المسلم أو رب السلم:** وهو المشتري للسلعة التي يدفع ثمنها في المجلس (قد يكون المصرف إذا قام بشراء السلعة من العميل، وقد يكون العميل إذا قام بشراء السلعة من المصرف سلماً).
- ◆ **المسلم إليه:** وهو بائع السلعة التي يقبض ثمنها في الحال مع وعد بالتسليم الآجل.
- ◆ **رأس مال السلم:** هو الثمن المقدم.
- ◆ **دين السلم (المسلم فيه):** وهو المبيع (السلعة).

### شكل رقم (05) كيفية عملية السلم :



المصدر: إبراهيم الكاسنة، مرجع سابق، ص 9.

### ➤ أنواع التمويل بالسلم:

يتخذ التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية عدة أشكال منها:

#### ◆ بيع السلم العادي:

يقصد بالسلم بأنه اتفاق لشراء سلعة من نوع معين بكمية وجودة محددة، بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ مستقبلي محدد، ويدفع المصرف الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم، أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة أيام.<sup>1</sup>

#### ◆ السلم الموازي:

وهو إبرام المسلم (المصرف) عقد سلم آخر يكون فيه بائعاً لبضاعة اشتراها بعقد سلم أول وبمواصفات ذاتها دون ربط بين العقدین، فيصبح المشتري بالسلم الأول هو البائع في السلم الثاني (السلم الموازي).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - إبراهيم الكاسنة، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة. دار الفكر، دمشق، 2002، ص 296.

## ◆ بيع السلم بالتقسيط:

وهو الذي يتم فيه الاتفاق على تسليم المسلم فيه بأقساط (السلع) وكذا تسليم السلم (رأس المال) بدفعات، بمعنى آخر أن يقوم المصرف بدفع قسط معين لقاء استلام جزء من المسلم فيه، وهكذا إلى أن يستوفي كل الثمن مع تسلم المسلم فيه وذلك بحسب الاتفاق.<sup>1</sup>

## ◆ صكوك السلم:

تقوم المصارف الإسلامية بإصدار شهادات (صكوك) متساوية القيمة لغرض جمع المال اللازم لتمويل شراء سلع على أساس السلم، ويعتبر حملة الصكوك هم أرباب السلم (المشتري) يملكون المبيع عند تسليم البائع له، يحقق حملة الصكوك ربحاً ببيع السلعة إما بالسلم الموازي أو بعد قبضه في السوق بثمن أعلى، وهي صكوك لا يجوز تداولها لأنها تمثل دين.<sup>2</sup>

## ➤ أهم مجالات تطبيق السلم في المصارف الإسلامية:

يعتبر السلم أسلوباً من أساليب المتاجرة التي تستخدمها المصارف الإسلامية، وهي أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي النشاط المصرفي من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة،<sup>3</sup> وهو يطبق في المجالات التالية:

## ◆ في المجال الزراعي:

يعتبر أداة فعالة لتمويل القطاع الزراعي، حيث يقوم المصرف بتمويل المزارعين قبل تمام الإنتاج عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس المال مقابل الحصول على جزء من منتجاتهم،<sup>4</sup> وهو بذلك يساهم في تنشيط هذا القطاع.

## ◆ في المجال الإنتاجي:

تستخدم المصارف الإسلامية التمويل بالسلم من أجل تمويل الحرفيين والمقاولين والمنتجين، حيث توفر لهم هذه الأداة الأموال اللازمة لشراء المواد الأولية والبذور، الآلات والمعدات المختلفة، دفع أجور العمال وغيرها، وتستفيد المصارف من فارق الأسعار.

## ◆ في مجال التجارة:

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل التجارة الخارجية عن طريق شراء المواد الأولية من المنتجين وإعادة بيعها بأسعار مجزية، فالغالب في الدول الإسلامية هو زيادة الاستيراد عن التصدير، لذا يوفر استعمال هذه

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية. عالم الكتب الحديث، عمان، ط1، 2006، ص384.

<sup>2</sup> - هاجر زرارقي، المرجع السابق. ص34.

<sup>3</sup> - وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية. دار الثقافة، ط1، 2009، ص141.

<sup>4</sup> - علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي. دار الثقافة، الدوحة، ط7، 2002، ص616.

الصيغة الأموال اللازمة لإنتاج السلع وتصديرها للخارج. وبذلك يساهم في التقليل من مشكلة المديونية وعجز ميزان المدفوعات، كما يساعد التمويل بالسلم في تشجيع قيام صناعات في الدول الإسلامية لتحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، وبذلك ترتفع أسعارها عند تصديرها.<sup>1</sup>

#### ◆ في تمويل الأصول الثابتة:

يمكن للمصارف الإسلامية استخدام السلم كبديل للتأجير التمويلي حيث يقوم المصرف بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع، أو إحلالها في المصانع القديمة القائمة، وتقديم هذه الأصول كرأس مال سلم مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع على دفعات وفقاً لآجال التسليم.<sup>2</sup>

#### ❖ التمويل بصيغة القرض الحسن:

القرض الحسن هو من فضائل الأعمال التي يتقرب بها العبد المسلم إلى ربه جل وعلا، حيث إن بآذله يتغني به وجه الله تعالى ورضاه، فيكون عن طيب نفس منه، لا فيه منة ولا أذى، ويكون المال حلالاً طيباً، فالله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً، قال الله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ). سورة البقرة، آية: 245، وإن الحاجة الملحة إلى إيجاد سبل للحصول على السيولة النقدية سواء للأفراد أو المؤسسات أو حتى الدول لإنجاز مشاريعهم، ومن ثم سداد ما عليهم من أموال جاء القرض الحسن ليكون أحد سبل الحصول على السيولة النقدية كبديل القروض الربوية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

#### ➤ تعريف التمويل بالقرض الحسن:

يعرف القرض الحسن المعتمد لدى المصارف الإسلامية كما يلي: "تقديم المصرف مبلغاً محدداً لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه ولو كان شركة أو حكومة، حيث يضمن الآخذ للقرض سداد القرض الحسن دون تحمل أية أعباء، أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي المصرف بأن يسترد أصل المبلغ فقط".<sup>3</sup>

ويشترط لصحة القرض الحسن شروط هي:

- ◆ أن يكون المقرض أهلاً للتبرع، وألا يتبع (المقرض) ما أقرض بالمن والأذى.
- ◆ أن يكون المال المقترض من الأموال المثلية (كالمكيات، الذرعيات) وأن يكون مملوكاً للمقرض ومشروعاً قابلاً للتعامل فيه.
- ◆ ويشترط في القرض القبض (لأن فيه معنى التبرع) وألا يكون قرصاً جر نفعاً إلى المقرض.

<sup>1</sup> - محمد عبد العزيز حسين زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 59-60.

<sup>2</sup> - محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والمحاسبي لعقد السلم. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث، 2004، ص 67.

<sup>3</sup> - وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 80.

## ➤ أنواع القرض الحسن في المصارف الإسلامية:

يأخذ التمويل بالقرض الحسن في المصارف الإسلامية أشكالاً عدة أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

### ◆ القروض الاجتماعية:

وهي تلك القروض التي يقدمها المصرف لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة كالمرض، الوفاة، التعليم، الإسكان...

### ◆ القروض الإنتاجية:

هي تلك القروض التي يمنحها المصرف لصغار الحرفيين والعمال من أجل مساعدتهم على الإنتاج وتحقيق الفائض، ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

### ◆ القروض الحسنة للأغراض الاستهلاكية:

وهي التي يمنحها المصرف من أجل سد حاجات عملائه اليومية أو من أجل التيسير على المعسرين.

### ◆ القروض الحسنة في شكل بطاقات ائتمان:

ويكون ذلك عن طريق إصدار بطاقات ائتمان بدون غطاء، أي التي لا يكون لها رصيد أصلاً.

### ◆ السحب النقدي أو السحب على المكشوف:

وذلك بتمكين العميل من السحب من رصيده وهو مدين دون مقابل، على عكس البنوك التقليدية.

### ◆ القرض الحسن عن طريق خصم الكمبيالة التجارية:

أي تسديد قيمة الكمبيالة من دون مقابل.

### ◆ صكوك القرض الحسن:

وهي أداة تمويلية ليست لغرض الانماء، وإنما لتحقيق أغراض اجتماعية وإنسانية وتكافلية، تخصص مواردها في منح القرض الحسن، وهي لا تستحق عائداً لأن الزيادة عن القرض ربا، ويضمن مصدر صكوك القرض الحسن قيمتها عند انتهاء الأجل.

## 02 - التمويل المتوسط الأجل:

هو التمويل للمشاريع التي تحتاج إلى آلات ومكائن أو تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع من التمويل إلى ثلاثة سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:

<sup>1</sup> - هاجر زراقي، مرجع سابق. ص 36-37.



- ❖ يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل طويل الأجل.
- ❖ يتمتع بالمرونة في علاج العجز في المشاريع.

تتمثل صيغ التمويل متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية في الصيغ التالية وهي:

### أ: التمويل بصيغة الاستصناع:

يعتبر الاستصناع للمصارف خطوة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلد، وذلك إما بكون المصرف صانعاً، أو بكونه مستصنعاً:

#### ➤ أما كونه صانعاً:

فإنه يتمكن على أساس عقد الاستصناع من دخول عالم الصناعة والمقاولات بأفهامها الربحية، كصناعة السفن والطائرات والبيوت والطرق، وغير ذلك، حيث يقوم المصرف بذلك من ادخال أجهزة إدارية مختصة بالعمل الصناعي في المصرف، لتصنع الاحتياجات المطلوبة للمستصنع.<sup>1</sup>

#### ➤ وأما كونه مستصنعاً:

فتوفير ما يحتاجه المصرف من ادخال عقد الاستصناع مع الصناعين والذي يوفر لهم التمويل المبكر، ويضمن تسويق مصنوعاتهم، ويزيد من دخل الأفراد، مما يزيد من رخاء المجتمع بتداول السيولة المالية بين أبناء البلد.<sup>2</sup>

### ❖ تعريف التمويل بالاستصناع:

الاستصناع في المصارف الإسلامية هو أن يطلب العميل (طالب التمويل) من المصرف أن يصنع له سلعة معينة بمادة خام من عنده، وبمواصفات معينة مقابل عوض يتم الاتفاق عليه، يشترط في التمويل بالاستصناع ما يلي:<sup>3</sup>

- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر (الثلث) والأجل حتى يخلو من الجهالة.
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس، في ضوء العرف والعادات السائدة.

<sup>1</sup> - مصطفى محمود محمد محمد عبد العال عبد السلام، آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً). مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 2009، ص 14-15.

<sup>2</sup> - مصطفى محمود محمد محمد عبد العال عبد السلام، المرجع نفسه، ص 15.

<sup>3</sup> - انظر:

- شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط3، 2003، ص 32.

- مصطفى أحمد الزرقا، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 1990، ص 20.

- صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية. اليازوري، عمان، 2008، ص 69.

- حسين الحاج، أدوات المصرف الإسلامي. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 48، 2004، ص 09.

- أن يكون المصنوع مما تجرى فيه الصناعة، فلا يجوز في الأشياء الطبيعية التي لا تدخلها صنعة كالبقول والثمار ونحوها.
- يجب أن تكون العين والعمل من الصنائع، وإلا تحول إلى عقد إجارة.
- إذا كان المصنوع غير موافق للأوصاف المطلوبة أو به عيب خفي، فإنه للمستصنع الخيار، إن شاء قبله وإن شاء رده، ومتى قبله بعد رؤيته فليس له حق رده.

### ❖ أنواع التمويل بالاستصناع:

تمارس المصارف الإسلامية التمويل بصيغة الاستصناع وفقا لأحد الأشكال التالية:

#### ➤ على أساس عقد المقاوله:

وهو الاستصناع الذي يكون فيه المصرف الإسلامي هو صاحب العمل وذلك لما يتوفر لديه من دائرة هندسية وتمويل مالي، أو عن طريق إقامة شركات مقاولات أو مشاركات من أجل استصناع السلع التي يرغب فيها.<sup>1</sup>

#### ➤ الاستصناع الموازي:

أن يبرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعا مع عميل يريد صنعة معينة، فيجرى العقد على ذلك، وتتعاقد المؤسسة مع عميل آخر باعتبارها مستصنعا، فتطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها.<sup>2</sup>

#### ➤ الاستصناع المقسط:

تطبق المصارف الإسلامية هذا النوع عندما يكون حجم الاستصناع ضخما جدا ويحتاج إلى وقت طويل لإنجازه كإنجاز مدينة سكنية أو مجمع تجاري.<sup>3</sup>

#### ➤ سندات الاستصناع:

تقوم المصارف الإسلامية بإصدار سندات استصناع للاكتتاب واستعمال حصيلتها في استصناع سلعة معينة، وتصبح السلع ملكا لحامل الصك.<sup>4</sup>

### ❖ مجالات تطبيق التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية:

يستعمل التمويل بالاستصناع في المجالات التالية:

<sup>1</sup> - محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. دار النفائس، ط2، 2007، ص126.

<sup>2</sup> - مصطفى محمود محمد محمد عبد العال عبد السلام، مرجع سابق، ص15.

<sup>3</sup> - محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، المرجع نفسه، ص130.

<sup>4</sup> - هاجر زراقي، المرجع السابق. ص40.

- تمويل الصناعات الثقيلة كصناعة السفن، الطائرات، المصانع، المعدات.
- تمويل صناعة التعليب، الفواكه، الصناعات الغذائية....
- تمويل مشاريع البنية التحتية لتمويل الطرق وسكك الحديد، الموانئ وفقا لعقود (BOT).

### ب: التمويل بصيغة التسيط

يطلق التسيط في اللغة بمعنى التفريق وجعل الشيء أجزاء، أما اصطلاحا فهو البيع الذي يعجم فيه المبيع ويؤجل الثمن إلى أقساط معلومة لآجال معلومة، أو هو بيع إلى أجم معلوم بزيادة عن الثمن النقدي في الحال.<sup>1</sup>

### ❖ تعريف التمويل بالتسيط:

البيع بالتسيط في المصارف الإسلامية هو عقد يلتزم فيه المصرف بتسليم بضاعة للعميل في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن، ويمكن أن يكون التأجيل لكامل الثمن أو لجزء منه،<sup>2</sup> وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات أو أقساط، ويتضمن التمويل بالبيع بالتسيط الشروط التالية:<sup>3</sup>

- ألا تكون السلعة المباعة وثنها من الأصناف الربوية (اختلاف المال الذي تتم مبادلتة عاجلا عن المال الآجل).
- في حالة اختلاف ثمن البيع الآجل عن ثمن البيع الفوري (النقدي) وحسب فترة السداد، فإن هذا يوجب الاتفاق على الثمن ومدة السداد وطريقته في العقد ابتداء.
- لا يحق للبائع في البيع الآجل المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد له في العقد.
- اشتراط تسليم السلعة المباعة في البيع الآجل فورا وحال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في هذا البيع.
- لا يجوز للبائع أن يشتري ما باعه بأجل بثمان نقدي أقل، لأن هذا الفرق هو ربا، وبذلك يصبح الهدف من الشراء والبيع هو الوصول إلى إقراض واقتراض ربوي، وليس البيع والشراء حقيقة.

### ❖ طرق تطبيق التمويل بالبيع بالتسيط في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتطبيق البيع بالتسيط بإحدى الطرق التالي:<sup>4</sup>

- أن تقوم ببيع السلعة بالسعر الحالي أو السوقي لها مع تسيط الثمن أو تأجيله دون زيادة، وهذه الصورة مستحبة لما فيها من تيسير على الأفراد المحتاجين.

<sup>1</sup> - رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية. دراسة شرعية لعدد منها، سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، دون سنة النشر، ص6.

<sup>2</sup> - محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص142.

<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص357.

<sup>4</sup> - أميرة عبد اللطيف مشهود، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص344.

➤ تحديد سعرين للسلعة، سعر نقدي فوري وسعر آجل، على أن يختار المشتري بينهما، فإذا اختار السعر المؤجل دفعه على أقساط أو دفعة واحدة في نهاية المدة، وهي الصورة الشائعة للاستعمال خاصة للسلع المعمرة لارتفاع ثمنها.

➤ تأجيل الثمن، حيث يتفق الطرفان على بيع أحدهما سلعة للآخر مع تحديد قيمتها تحديدا نهائيا، إلا أن ملكية السلعة لا تنتقل إلى المشتري إلا بعد سداد ثمن السلعة بالكامل.

### ج: التمويل بصيغة التأجيري:

الإجارة لغة هي الكراء، وهي مشتقة من الأجر الذي يعني به العوض، أما اصطلاحا فهي عقد على منفعة مباحة من عين معينة أو موصوفة في الذمة مدة معلومة، أو على معلوم بعوض معلوم، والتأجير التمويلي هو أحد أساليب توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتنفيذ المشاريع والاستثمارات المختلفة، خاصة تلك التي تحتاج إلى رأس مال كبير،<sup>1</sup> وسوف نتطرق إلى هذه الصيغة من خلال ما يلي:

### ❖ تعريف التمويل التأجيري:

التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية هو عملية تمويل رأسمالية لا تهدف إلى تملك الأصول المؤجرة ولا إلى تملكها للمستأجر، بل هي عملية شراء للأصل لإتاحته للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار المتفق عليه، وفي نهاية مدة الإيجار قد يباع الأصل في مزاد عام أو للمستأجر أو يعاد للمؤجر لتأجيره مرة أخرى،<sup>2</sup> بالإضافة إلى الشروط العامة الواجب توفرها في العقد بشكل عام، يجب أن تتوفر في عقد الإجارة الشروط التالية:<sup>3</sup>

- أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة ألا يتعلق بها حق للغير.
- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة.
- أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة.
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل.
- أن يكون الأصل (العين) محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع عينها ولا يجوز تأجير النقود.
- أن يكون الأجر المنتفع به لا يهلك مع الإجارة بل يدوم بعدها كالطعام، المحروقات...

<sup>1</sup> - محمود عباد، إياد صدقي الخصاصنة، أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن. المجلة العربية للإدارة، مجلد 36، عدد 2019، 1، ص 03.

<sup>2</sup> - إبراهيم بن صالح العمر، النقود الائتمانية دورها وآثارها في الاقتصاد الإسلامي. دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 226-227.

<sup>3</sup> - انظر:

- محمود حسين الوادي، حسين مُجَّد سمحان، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009، ص 206-207.

- مُجَّد هاشم كماليلي، تحليل شرعي لبعض مسائل الإجارة التمويلية الإسلامية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 22، العدد 01، 2009، ص 46.

## ❖ أنواع التمويل التأجيري:

يتم تطبيق التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية تبعاً لأحد الطرق التالية:

### ➤ التأجير التشغيلي:

وهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن تتم إعادة الأصل للمالكه (للمصرف) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر، أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك. عادة يكون هذا النوع قصي الأجل نسبياً، ويتميز بتحميل المصروفات الرأسمالية على الأصل للمؤجر، أما المصروفات التشغيلية فيتحملها المستأجر.<sup>1</sup>

### ➤ الإجارة المنتهية بالتمليك:

تمثل هذه الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية، وهو عقد مركب من عقدين، عقد إجارة وعقد بيع بالتقسيط، وهو عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما لآخر سلعة معينة مقابل أجره معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لآخر قسط بعقد جديد، هناك تشابه بين عقد الإجارة المنتهية بالتمليك وما يسمى بالشراء التأجيري الذي يقوم على رهن الشيء المبيع حتى ينتهي المشتري من سداد آخر قسط، والفارق بينهما أن الشراء التأجيري يمثل بيع رقة العين، بينما في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك هي أقساط ثمن منفعة العين.<sup>2</sup>

### ➤ التأجير التمويلي (الرأسمالي):

وهو أن يتفق المصرف وعميله على أن يشتري الأول أصلاً يؤجره للثاني لمدة طويلة أو متوسطة، ويحتفظ المصرف بملكية الأصل، وللعامل الحق الكامل في استخدام الأصل مقابل دفع أقساط تأجيريته محددة، وفي نهاية المدة المتفق عليها في عقد الإجارة يعود الأصل للمصرف، ويكون المستأجر مسؤولاً عن تكاليف الصيانة والتأمين على الأصل طيلة بقائه لديه، وله الحق في استئجاره مرة أخرى أو نقل ملكيته إليه، كما وليس له الحق في إلغاء الإجارة قبل نهاية مدة العقد،<sup>3</sup> وهو اتفاق قطعي لا رجعة فيه.<sup>4</sup>

### ➤ صكوك الإجارة:

هي صكوك تمثل أصولاً مؤجرة، حيث يحصل حملة الصكوك وبصورة مستقلة على عائد دوري ناتج عن إجارة الأصل، وبذلك فهم ملاك للأصل وليس شركاء مع المستأجر.

<sup>1</sup> - حسين مجد سمحان ، ، ص 62.

<sup>2</sup> - علي أبو الفتح أحمد شتا، المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية من المنظور الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط 1، 2003، ص 20.

<sup>3</sup> - محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سابق، ص 65.

<sup>4</sup> - حسين الحاج، مرجع سابق، ص 07.

## ❖ النموذج المعاصر لتطبيق التمويل التأجيري في المصارف الإسلامية:

قام الأستاذ الدكتور منذر قحف باستحداث صيغة جديدة هي "سندات الإجارة الموصوفة في الذمة"، وهي تجمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم.<sup>1</sup>

والإجارة الموصوفة في الذمة هي بيع منافع مستقبلية بثمن حالي أو هي سلم في المنافع، وهي إجارة ذمة، لأن المنفعة المستوفاة متعلقة بذمة المؤجر وليست متعينة.<sup>2</sup> وآليتها أن تكون هناك خدمة موصوفة في الذمة كالتعليم الجامعي مثلا، بحيث يكون الوصف تفصيلا ولا يدع مجالا للخلاف، كأن يكون تعليم طالب جامعي تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مجال دراسي معلوم بزمنه ومدته ووصفه، بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة الخدمة (التعليم الجامعي) بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة، على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات، وتمويل السند حصة ساعية واحدة، ولحامل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للسند الذي يمثل ملكية للمنفعة، وبصفة عامة يتم استخدام هذه الصيغة في المجالات التالية: تمويل التعليم، تمويل الدورات التدريبية، تمويل الخدمات الصحية، تمويل رحلات السفر والحج والعمرة، تمويل حفلات الزواج، تمويل النقل.<sup>3</sup>

### 03 - التمويل الطويل الأجل:

يستخدم لشراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع التي تستغرق عملية انشاءها مدة من الزمن لا تزيد عن خمس سنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، ويكون المصرف شريكا في إنشاء هذه المشاريع من بداية العمل فيها.<sup>4</sup>

### ثالثا : صيغ التمويل الإسلامي

إن عملية التمويل الاستراتيجي الذي تتنوع أساليبه وصيغته وعقوده باختلاف نوع النشاط التمويلي تعتبر هي حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، وهو يلعب دورا أساسيا في مختلف مراحل الإنتاج التي تمر بها المؤسسة، ويتم منحه في المصارف الإسلامية وفق الصيغ التالية:

<sup>1</sup> - هاجر زراقي، المرجع السابق. ص 45.

<sup>2</sup> - أحمد مجد محمود نصار، فقه الإجارة الموصوفة في الذمة وتطبيقها في المنتجات المالية الإسلامية لتمويل الخدمات. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي-3 جوان 2009، ص 06.

<sup>3</sup> - هاجر زراقي، المرجع نفسه. ص 45.

<sup>4</sup> - مجد مكاي، أسس التمويل الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة. القاهرة، المكتبة العصرية، 2009، ص 19.

## 01 - الصيغ التمويلية بصيغة المشاركة:

إن من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية هي صيغة التمويل بالمشاركة لكونها الصيغة الاستثمارية ولكونها أيضاً تجسد أهداف ومبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق العدالة بين المصرف وزبائنه حتى يسود التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين.

### أ: التعريف الشامل والمحدد لصيغة المشاركة:

#### ❖ تعريف المشاركة لغة:

المشاركة أو الشركة هي الاختلاط، أي خلط ملكية، أو النصيبين أو المالين فيما بينهما، بحيث لا يتميزان، فيصعب التفرقة بينهما.<sup>1</sup>

#### ❖ تعريف المشاركة شرعاً واصطلاحاً:

المشاركة عقد بين إثنين فأكثر، وأن يكون رأس المال (الأصل) والربح مشتركاً بينهم، والخسارة إن وجدت تقسم بين الشركاء بنسبة مساهمة كل شريك.<sup>2</sup>

#### ❖ تعريف المشاركة في القانون:

عُرِّفت في القانون الفرنسي بأنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع م:الي، بتقديم حصته من المال أو العمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة.<sup>3</sup>

#### ❖ مفهوم المشاركة في الاصطلاح المصرفي:

فالمشاركة في واقع التطبيق المصرفي هي: تقديم المصرف والشريك (الزبون) المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصّة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ويكون بموجبها مستحقاً للحقوق ومتحملاً للالتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين الطرفين حاوياً لكل الشروط والحقوق والواجبات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - جميل أحمد الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية - دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص14.

<sup>2</sup> - المراسد الفقهية الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية. ط1، ص 123.

<sup>3</sup> - موقع مجلة اتحاد المصارف العربية، <https://uabonline.org/ar>، 2023/03/08.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، <https://uabonline.org/ar>، 2023/03/08.

## ب: صيغ المشاركة في المصارف الإسلامية

تعتبر صيغة التمويل بالمشاركة صيغة مرنة ومتعددة وشاملة لكل عمليات التجارة المتنوعة، ويمكن تقسيم أنواع وأشكال المشاركة كما يلي:

### ❖ المشاركة التمويلية أو المشاركة في رأس المال:

وتكون هذه المشاركة بأن يقدم صاحب رأس المال (فرداً أو مصرفاً) ماله إلى شخص آخر (طبيعي أو معنوي) لمدة معينة متفق عليها، يتقسمان في النهاية نتائج المشروع من ربح، حسب الاتفاق، أو الخسارة حسب مساهمة كل منهم في رأس المال، ويمكن لهذه المشاركة أن تكون لتمويل رأس مال ثابت أو رأس المال العامل حسب مدتها والهدف من التمويل، في هذا النوع من المشاركة يسمح للشريك (الممول) بالتدخل في إدارة المشروع والاطلاع على جميع أعماله، والمشاركة في اتخاذ القرارات والجلوس في مجلس الإدارة، وهذا يعني أن الممول يتمكن من الرقابة الفعلية التي تساعده في حماية تمويله المقدم.<sup>1</sup>

### ❖ المشاركة في الأرباح (المضاربة):

هذا النوع من التمويل بالمشاركة مبني على عقد المضاربة، فالمضاربة عملية تمويلية محضنة، وهي: تقديم المال من طرف، لا يرغب أو لا يستطيع أن يستثمر بنفسه، إلى شخص آخر يعمل فيه على حصة من الربح المحقق من العمل في هذا المال، دون الحق في المساهمة في إدارته من قبل المانح، وفيما عدا ذلك فإن حكمها حكم الشركة من حيث توزيع الربح حسب الاتفاق وتحمل الخسارة من قبل صاحب المال.<sup>2</sup>

### ❖ التمويل على أساس المشاركة في الانتاج:

هذا النوع من التمويل تكون المشاركة على أساس تقديم الممول للأصول الثابتة مثل الأرض، على أن يقوم الممول بزراعتها والعناية بها مقابل تقاسم النتائج لهذه الأرض فيما بينهما حسب النسبة التي تم الاتفاق عليها، ولعل عقد المزارعة والمساقاة هما العقدان اللذان يمثلان هذا النوع من المشاركة، ويصلح هذا النوع في تمويل المشاريع التي تكون بحاجة إلى استثمارات ضخمة في الأصول الثابتة مقابل رأس مال عامل صغير، مثل مشاريع البترول والكهرباء والطرق والجسور.<sup>3</sup>

## ج: أنواع المشاركات كما تقوم بها المصارف الإسلامية

تتعدد أنواع المشاركات وفقاً للمنظور وراء كل تقسيم والأهداف المرغوبة منه، ويوجد للمشاركة عدة أشكال منها:

<sup>1</sup> - إلیاس عبد الله سليمان أبو هيجاء، المرجع سابق. ص 29.

<sup>2</sup> - منذر قحف مرجع سابق. ص 372.

<sup>3</sup> - إلياس عبد الله سليمان أبو هيجاء، المرجع سابق. ص 31.



## ❖ المشاركة الثابتة (طويل الأجل):

وهي نوع من المشاركة يقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في ملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.<sup>1</sup> وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية.

## ❖ المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يجل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.<sup>2</sup>

ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ما يلي:

### ➤ الصورة الأولى:

أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره.<sup>3</sup>

### ➤ الصورة الثانية:

أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - موسى عمر مبروك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل 2. أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الدقي، مصر، 2008، ص 87.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 87.

<sup>3</sup> - أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2: 1991، ص 287.

<sup>4</sup> - عبد الرزاق رحيم حدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ط1، ص 502.

## ➤ الصورة الثالثة:

يتم تقسيم رأس المال إلى أسهم أو حصص متساوية القيمة، ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عدداً معيناً بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.<sup>1</sup>

## 02 - الصيغ التمويلية بصيغة المضاربة:

إن أهم ما تقوم عليه المضاربة هو المزاججة بين رأس المال والعمل، وهي بذلك تجمع بين من يملك ومن لا يملك ويقدر على العمل، مما يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي والتكافل بين الناس، ويقلل من حدة آثار الفروق الطباقية في المجتمع،<sup>2</sup> وهي تأخذ أشكالاً مختلفة وتمتد لتشمل العديد من الأنشطة الاقتصادية.

### أ: مفهوم المضاربة وشروطها

#### ❖ تعريف المضاربة لغة:

كلمة مضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض وهو السير في الأرض، أي العمل والسعي في طلب الرزق،<sup>3</sup> والمضاربة وهي تسمية أهل العراق مأخوذة من الضرب في الأرض بمعنى السعي على الرزق، وبمعنى السفر لأن الاتجار يستلزم السفر غالباً،<sup>4</sup> قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا (101)﴾. سورة النساء: الآية 10، وقوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾. سورة المزمل: من الآية 18.

#### ❖ تعريف المضاربة اصطلاحاً:

➤ المضاربة تعني اتفاق بين الطرفين، يبذل أحدهما فيه ماله ويسمى رب المال، ويبذل الآخر جهده هو عمله في تقليب المال والاتجار فيه ويسمى رب العمل، على أن يوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق، وتكون الخسارة على رب المال وحده، ولا يتحمل رب العمل شيئاً منها إذ يكفيه ما ضاع منه من جهد ووقت وعمل، أما إذا لم يتحقق من المضاربة لا ربحاً ولا خسارة، فإن لرب المال رأسماله ولا شيء لرب العمل.<sup>5</sup>

➤ وتعرف أيضاً على أنها نوع من المشاركة بين صاحب المال وصاحب الخبرة، يقدم فيها الأول المال والثاني خبرته، ويقسمان نتائج المشروع بنسب يتفقان عليها، وهي الوسيلة الإسلامية المشروعة لإدخال

<sup>1</sup> - موسى عمر مبروك أبو محميد، مرجع سابق، ص 88.

<sup>2</sup> - محمد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية، أحكامها ومبادئها. دار المسيرة، 2008، ص 212.

<sup>3</sup> - ليسري، عبد الرحمن، وسائل التمويل الإسلامي مقترحات نحو مزيد من التطور والفاعلية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، ال عدد 271، 2003، ص 39.

<sup>4</sup> - أبا محمد عبد الله بن قدامه، المغني. الجزء الخامس، ص 120.

<sup>5</sup> - العجلوني، مرجع سابق، ص 213.

الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي، وتحويلها إلى عناصر إنتاج عن طريق عمل مشترك يقوم به صاحب المال ورب العمل.<sup>1</sup>

➤ غير أن المضاربة وفق هذا التعريف الشرعي تختلف اختلافا تاما عن المضاربة في الأسواق المالية كالبورصات وأسواق العملات الأجنبية فهي غير معناها الشرعي، بل هي المخاطرة بالبيع أو الشراء بناء على توقعات تغير الأسعار بغية الحصول على ربح سريع، وهي قائمة على البيع والشراء على الهامش أي لا يشترط امتلاك السلعة قبل بيعها ولا يجري فيها تسليم السلعة، وإنما يتم قبض أو دفع فرق الأسعار،<sup>2</sup> أي أنها لا تقتزن باستثمار حقيقي في أصول عينية ينبغي إنمائها لإعمار الأرض، وهي نقيض المضاربة في الإسلام، والتي تكفل تظافر جهود صاحب المال والعامل، ومشاركتهم في شكل منظم في العملية الإنتاجية لخدمة الفرد والمجتمع على حد سواء.<sup>3</sup>

### ❖ مشروعية المضاربة:

قد أجمع أهل العلم على جواز المضاربة استنادا إلى إقرار الرسول صلى الله عليه وسلم لها، وبالإقرار سنة وإن لم تكن قولية وذلك لحاجة الناس إليها ولتحقيق مصالحهم، فقد يكون هناك من يملك المال ولا يقدر على استثماره وقد يكون هناك من لا يملك المال ولكن يملك القدرة على استثمار فأجاز الشرع هذه المعاملة لكي ينتفع كل منهما بالآخر ويتحقق تعاون المال والعمل ومن ثم تكون المضاربة إحدى الوسائل الإسلامية المشروعة لإدخال الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي وتحويلها إلى عنصر إنتاج عن طريق عمل مشترك يقوم به صاحب المال والعامل معا.

### ب : صيغ المضاربة في المصارف الإسلامية

تمارس المصارف الإسلامية عمليات التمويل بالمضاربة بعدة طرق يمكن أن نميز منها ما يلي:

### ❖ حسب عدد المشاركين:

نميز فيها نوعان هما:<sup>4</sup>

### ➤ المضاربة الخاصة (الثنائية):

وتكون عندما يقدم المال من شخص واحد والعمل من شخص آخر، وهي صورة تقليدية لا تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد عليها لعجزها عن تلبية حاجاتها.

<sup>1</sup> - منذر قحف، مرجع سابق، ص 139.

<sup>2</sup> - العجلوني، نفس المرجع، ص 213.

<sup>3</sup> - كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ط1، ص 179.

<sup>4</sup> - ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. ايتال للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 241.

## ➤ المضاربة المشتركة:

وفيها يتعدد أصحاب الأموال والمضاربون، كما هو الحال في المصارف الإسلامية باعتباره أكثر الأنواع استخداماً، فهي تتلقى المال من أصحابه بوصفها مضارباً وتقدمه إلى أرباب العمل ليضاربوا به بوصفها رب المال، وتعتبر المضاربة المشتركة الأسلوب الأكثر تطوراً في العمل المصرفي الإسلامي، وهي تتيح انتشار المزيد من الطمأنينة في العمليات الاستثمارية.

## ❖ حسب حرية المضارب في التصرف:

تنقسم المضاربة حسب طبيعة شروطها أو حرية المضارب في التصرف إلى:

### ➤ مضاربة مطلقة:

وهي التي يترك فيها رب المال الحرية المطلقة للمضارب للتصرف في ماله، فيعطيه حرية اختيار النشاط والمكان والزمان بطريقة تحفظ مال المضاربة وتحقق عائد ملائم.

### ➤ مضاربة مقيدة:

وهي التي يقوم فيها المصرف بدفع جزء من رأس المال الصفقة أو كله للمضارب، مع التزام هذا الأخير بالشروط التي وضعها صاحب المال سواء تعلق ذلك بنوع النشاط الممارس أو الزمان أو المكان.

## ❖ حسب مدة المضاربة:

تنقسم المضاربة حسب مدتها إلى:<sup>1</sup>

### ➤ مضاربة دائمة:

وهي التي لم يتحدد فيها الأجل، فيبقى النشاط الاستثماري متواصلاً طالما لم يفسخ أحد منهما العقد.

### ➤ مضاربة مؤقتة:

هي التي يحدد فيها صاحب رأس المال مدة المضاربة ويتفق عليه منذ البداية.

## ❖ مضاربة منتهية بالتمليك:

وهي المضاربة التي تنشأ بين المصرف الإسلامي والمضارب بحيث يدفع المصرف المال ويقوم المضارب بالعمل، ويعطي المصرف فيها للمضارب الحق في الحلول محله دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها.

\* إذا كانت غالبية صكوك المضاربة من النقود والديون فلا يجوز تداولها.

<sup>1</sup> - حسين مجد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الاردن، 2016، ص 111 - 11251.

## ❖ صكوك المضاربة (سندات المقارضة):

تمثل صكوك المضاربة حصص شائعة من رأسمال المضاربة قابلة للتداول، \*بحيث يعتبر حامل السند مالكا لحصة شائعة في المشروع الممول بحصيلة هذه الصكوك.<sup>1</sup> تقسم المضاربة من حيث الشروط إلى قسمين، مطلقة ومقيدة.

## ج: صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة

### ❖ التمويل بالمزراعة:

هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي، يتم في إطاره المزج بين أهم عوامل الإنتاج الزراعي وهما الأرض والعمل وبين وسائل الإنتاج والبذور والأسمدة، بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الإنتاج ويقوم المزارع بالعمل الزراعي على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكم منهما، كما قد تكون الأرض من المالك والعمل والبذور والآلات من قبل العامل، وتكون النسب معدلة حسب مساهمة كم واحد في الجهد الاستثماري والاستغلال للأرض الزراعية.

### ❖ التمويل بالمساقاة (المعاملة):

هي عقد بين طرفين يدفع أحدهما لآخر شجر ليقوم بسقيه والمحافظة عليه على أن يتم اقتسام الثمر بحصص متفق عليها، فإذا حدث وأن فسدت الثمار تقع الخسارة على صاحب الأشجار ويخسر العامل جهده وعمله، ويختص العامل الزراعي عادة بالأعمال الاستثمارية الجارية كالإصلاح والتنقية والتلقيح والسقي، بينما يساهم صاحب الأشجار بالاستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الآبار...<sup>2</sup>

### د: التمويل بصيغة المغارسة

هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجر ويتم اقتسام الناتج بين الطرفين حسب الاتفاق وتعتبر المغارسة من صيغ التمويل التي لم تحظ بالاستعمال الكبير من طرف المصارف الإسلامية، ولقد اقترح الأستاذ مسدور فارس تطبيق صيغة المغارسة وفق الشكلين التاليين:<sup>3</sup>

### ❖ المغارسة المشتركة:

يقوم المصرف الإسلامي بتملك الأراضي الصالحة للزراعة ثم يقوم بعدها بالاتفاق مع الخبراء في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة كالمهندسين وغيرهم من ذوي الخبرة المهنية والعلمية، بحيث يقومون بإجراء الدراسات اللازمة ثم بعد ذلك يتم الاتفاق بينهم وبين المصرف على أن يغرسوها مقابل جزء من الأرض

\* إذا كانت غالبية صكوك المضاربة من النقود والديون فلا يجوز تداولها.

<sup>1</sup> - محمود عبد الكريم إرشيد، لشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، ط2، الأردن، 2007، ص51.

<sup>2</sup> - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص406.

<sup>3</sup> - فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية. دارهومة، الجزائر، 2007، ص200.

وكذا جزء من المحصول الذي ينتج من العملية، التي يجب أن تتقيد بفترة زمنية محددة حسب نوعية الأشجار، بالإضافة إلى امتلاكهم جزء من هذه الأشجار.

### ❖ المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة:

وهي أن يقوم المصرف بامتلاك أرض صالحة للزراعة، ويبيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين شريطة أن يقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض وتكون الأجرة عبارة عن جزء من الشجر والثمر.

بالإضافة إلى صيغ التمويل السالفة الذكر هناك صيغة أخرى هي صيغة الاستثمار في الإنتاج الحيواني التي يقدم بموجبها صاحب الثروة الحيوانية إلى العامل الذي يقوم برعايتها وتنميتها، على أن يكون الربح الناتج عن التكاثر بينهما، وحيث تساعد هذه الصيغة على نمو الثروة الحيوانية وزيادتها ورفع نسبتها ضمن الناتج الفلاحي.<sup>1</sup>

### رابعا: طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية

يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، الذي يستخدم في جميع المجالات، وكلمة (Risk) مشتقة من كلمة (re - scass) اللاتينية والتي تدل على احتمال الخسارة أو الربح. وسيتم تناول مفهوم المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية من خلال النقاط التالية:

#### 01 - مفهوم المخاطر وأنواعها:

سيتم التطرق إلى مفهوم المخاطر من خلال المفهوم اللغوي والفقهي والاقتصادي بصفة عامة ثم يتم تناول المخاطر التي يختص بها التمويل الإسلامي، وهذا من خلال ما يلي:

#### أ: مفهوم المخاطر

سيتم التعرض لمفهوم المخاطر هنا من خلال التعريف العام لها كما نتناوله من خلال المفهوم الاقتصادي والمالي والفقهي، إضافة إلى أنواع المخاطر التي تعترض العمل المصرفي:

#### ❖ تعريف المخاطر لغة:

المخاطرة في اللغة مشتقة من الخطر، وجاء في لسان العرب ارتفاع القدر والمكانة والشرف والمنزلة، ويقال: رجل خطير، أي: له قدر، وأمر خطير، أي: رفيع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صالح صالح، المرجع نفسه. ص 406.

<sup>2</sup> - نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في المصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.

20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 03.

الخطر في بفتحتين هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف، يقال هذا أمر خطر، أي متردد بين أن يوجد أو ألا يوجد، والخطر هو ارتفاع القدر والمال، والشرف والمترية، وجمعه أخطار، والخطير من كل شيء النبيل، ويطلق الخطر على السبق الذي يتراهن عليه، والمخاطرة المراهنة، وتحاطروا على الأمر، تراهنوا عليه.<sup>1</sup>

#### ❖ تعريف المخاطر اصطلاحاً:

➤ يعرفه قاموس أكسفورد، بأنه إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة وتترتب على ذلك نتائج سيئة أو خساره.<sup>2</sup> أما قاموس ويبستر فيعرف الخطر بأنه الضرر والتخريب والأذى.<sup>3</sup>

➤ وقد عرفه الاقتصادي المعروف كنايت (Knight) بأنه عدم التأكد الممكن قياسه بدقة، باستخدام نظرية الاحتمالات.<sup>4</sup>

➤ ومن الكتاب المعاصرين، سلامة عبد الله عرفه بأنه ظاهرة أو حالة معنوية، تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة من الشك، أو الخوف، أو عدم التأكد من نتائج قراراته.<sup>5</sup>

#### ❖ المخاطرة في المفهوم المالي والاقتصادي:

المخاطرة في المفهوم المالي تعبر عن ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية، أو طبيعية أو سياسية، أو بفعل بشري، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق.<sup>6</sup>

#### ❖ مفهوم المخاطر المصرفية:

عُرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها: "احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من

<sup>1</sup> - ابن منظور، لسان العرب، تعليق علي شبري، ط1، ج 4، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ص 137. 138.

<sup>2</sup> - the oxford illustrated dictionary oxford university press – London – p. 728.

<sup>3</sup> - webster's third new internatinal dictionary, gcameriam company, u.s.a. p.1961

<sup>4</sup> -knight, frank h. risk, uncertainty and profit, new yorkhampr and raw p1921.

<sup>5</sup> - عبد الله سلامة، الخطر والتأمين. الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1980، ص 08.

<sup>6</sup> - عبد الله التميمي ياسين، أساسيات إدارة المخاطر، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1998، ص27.

قُدْرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أُخرى"<sup>1</sup>، المخاطر في المصارف الإسلامية نوعان:

- ما يؤدي لفسخ العقد وعدم ترتب الآثار عليه من حقوق وواجبات بسبب مخالفة الضوابط الشرعية كالتعدي والتقصير.
- ما يمثل أي انعكاس سلبي على الأرباح من المشاركة بالمال والعمل ضمن مفهوم المشاركات والمضاربات والبيوع المشروعة.

### ب: مصادر المخاطر في المصارف الإسلامية

تصنف المخاطر في المصارف الإسلامية بحسب ارتباطها بالعوامل المسببة لها فتشتمل على ما يلي:

#### ❖ المخاطر المرتبطة بالعوامل الداخلية للمصرف:

وتتمثل فيما يلي:

#### ➤ نوعية الموارد البشرية المتاحة:

إن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي تتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية، وهي المصادر النابعة من البيئة الداخلية للمصرف، وعدم توافرها يوقع المصرف في مخاطر عدة.<sup>2</sup>

#### ➤ مخاطر مصدرها محاكاة البنوك التقليدية:

تلجأ المصارف الإسلامية إلى محاكاة البنوك التقليدية في مجال جذب الأموال واستخداماتها، الأمر الذي يوقعها في مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية بالإضافة إلى المخاطر التي تنفرد بها.<sup>3</sup>

#### ❖ المخاطر الناجمة عن نظم وأساليب العمل المصرفي:

إن اعتماد المصارف الإسلامية نظم وأساليب لا تتوافق مع طبيعة عملها يجعلها عرضة للعديد من المخاطر، وفي مقدمة هذه النظم:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - حسين سعيد، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الأول للمصارف وللمؤسسات المالية الإسلامية، تحت شعار: أفاق الصيرفة الإسلامية، سورية، 2006، ص4.

<sup>2</sup> - مُجَدِّ البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، 2010، ص10.

<sup>3</sup> - شوقي بو رغبة، زارقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية. دار النفائس للنشر والتوزيع، 2015، ط1، ص100.

<sup>4</sup> - غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن 21-21 أفريل، 2008، ص11.



- نظام تلقي الأموال وخاصة الاستثمارية منها.
- النظم الملائمة لدراسة الجدوى وتقييم المشروعات وتقييم واختبار العملاء.

### ❖ المخاطر المرتبطة بالعوامل الخارجية:

وهي المخاطر التي تأتي من البيئة الخارجية للمصرف، وتتمثل أساساً فيما يلي:

#### ➤ مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون:

فطبيعة العلاقة القائمة على أساس المشاركة بين المصرف الإسلامي وعملائه جعلته يتعرض لمخاطر عدة، فالعميل المستثمر هو شريك للمصرف في الربح والخسارة، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:<sup>3</sup>

- ◆ مخاطر تنشأ بسبب عدم توافر المواصفات الأخلاقية في العميل.
- ◆ مخاطر تنشأ بسبب عدم توفر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر.
- ◆ مخاطر تنشأ بسبب عدم سلامة المركز المالي للعميل.

#### ➤ مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة:

إن الأنظمة والقوانين السائدة التي تحكم العمل المصرفي صممت في مجملها لخدمة البنوك التقليدية، الأمر الذي جعل المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر ناتجة عن عدم ملائمة هذه التعليمات وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتختلف هذه المخاطر من مصرف لآخر بحسب القوانين السائدة في البلد.<sup>1</sup>

#### ➤ مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية:

إن عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية في ذهن إدارة المصرف الإسلامي، أدى لوجود مخاطر منها:<sup>2</sup>

- ◆ قلة عدد الفقهاء المختصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة.
- ◆ التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان حكمها الشرعي.
- ◆ وجود المخالفات الشرعية بسبب عدم الاستجابة لقرارات الهيئة من قبل إدارة المصرف.
- ◆ ضعف اختصاصات الهيئة والعجز عن تقديم البديل الشرعي.

#### ➤ مخاطر البيئة الاقتصادية:

تعمل المصارف الإسلامية في ظل نظم اقتصادية وضعية، فهي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتتضمن هذه المتغيرات عوامل السوق، أسعار الفائدة، التعامل بالعمات الأجنبية، وكفاية رأس المال، العولمة، المنافسة... الخ.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - شوقي بو رقبة، زارقي هاجر، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> - حمزة عبد الكريم محمد حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية. دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، 2008، ص 50-52.

## ➤ مخاطر البيئة الاجتماعية:

تؤثر المفاهيم السائدة في المجتمع على المصارف الإسلامية، فنظرة المجتمع لهامش الربح الذي تأخذه المصارف الإسلامية بمثابة الفائدة الربوية يجعلهم يقارنون بين تكلفة التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، فإن كانت نسبة الفائدة في البنوك التقليدية أقل من هامش الربح فإنهم سيتوجهون لا محالة للتعامل مع البنوك التقليدية والعكس، هذا إلى جانب اعتياد المستثمرين في التعامل بالأدوات الاستثمارية التقليدية.<sup>2</sup>

## ➤ المخاطر المرتبطة بطبيعة العقد:

تواجه المصارف الإسلامية مخاطر مصدرها طبيعة العقد، إما بسبب الطريقة التي يبرم بها أو الظروف الخارجية المحيطة به أو بسبب المتعاقدين.<sup>3</sup>

## ➤ مخاطر تنشأ في مرحلة تكوين العقد:

يجب أن تكون العقود في الشريعة الإسلامية واضحة في بيان الحقوق والالتزامات المتولدة عنها. فإن شابها الغموض انقلبت إلى عقود خطيرة، لذلك فالمصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر ناجمة عن الغرر الذي قد يكون في صيغة العقد ويجول دون تحقيق أهداف المتعاقدين.

## ➤ مخاطر تنشأ في مرحلة تنفيذ العقد:

قد يتسبب أحد طرفي العقد في تعويض الطرف الآخر لمخاطر أثناء إبرام العقد، ويرجع ذلك للأسباب عدة أهمها:<sup>4</sup>

- ◆ اختلاف المتعاقدين في تفسير المعلومات المتاحة.
  - ◆ تباين معلومات الطرفين.
  - ◆ استخدام أحد الطرفين لإحدى صور التغير كالعش، أو النجش، أو التدليس.
  - ◆ استغلال الطرف الأقوى لحاجة الطرف الأضعف للشيء المتعاقد عليه.
- وتعتبر مخاطر التشغيل والمخاطر الأخلاقية من أهم صور هذا النوع من المخاطر.

<sup>1</sup> - مجّد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص422.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص420.

<sup>3</sup> - شوقي بو رقبة، زرارقي هاجر، مرجع سابق، ص104-105.

<sup>4</sup> - مجّد إبراهيم السحبياني، الغبن الفاحش والغبن اليسر تحليل اقتصادي. مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد18، العدد2، ص26.

## ج: أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية

### ❖ مخاطر الثقة:

قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي بمقارنة بمتوسط العائد في السوق البنكية، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن مرد العائد المنخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي، وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تحرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها، وعلى سبيل المثال قد لا يستطيع البنك الالتزام الكامل بالمتطلبات الشرعية بمختلف العقود وبما أن الدافع الأساسي لأعمال البنك الإسلامي هو التزامها بالشرعية، فإن عدم قدرتها على الوفاء بذلك أو عدم رغبتها يمكن أن يقود إلى مشكلة ثقة عظيمة الأثر وبالتالي تؤدي إلى سحب الودائع.<sup>1</sup>

### ❖ مخاطر صيغ التمويل:

وتتمثل فيما يلي:

#### ➤ مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:

ذهب العديد من الدراسات العلمية والكتابات حول السياسات إلى أن قيام البنك الإسلامي بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل المرابحة والإجارة والاستصناع وفي الواقع، فإن استخدام البنوك الإسلامية لصيغ المشاركة والمضاربة هو في ادنى الحدود، ويعود ذلك للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ، تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي، والانتقاء الخاطيء للزبائن، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشاريع وتقنياتها، ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية جميعها لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الإسلامية.<sup>2</sup>

#### ➤ مخاطر التمويل بالمرابحة:

ومن أهم مخاطر التمويل بالمرابحة ما يلي:

- ◆ عدم وفاء العميل بالسداد وحسب الاتفاق.
- ◆ تأجيل السداد عمدا، لعدم وجود عقوبات على التأجيل.
- ◆ مخاطر الضمانات، نتيجة لبيع الأصول المسترجعة بأدنى من سعر الشراء.
- ◆ مخاطر الرجوع في الوعد، نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء، في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد علما بأن معظم البنوك الإسلامية تأخذ بإلزامية الوعد.

<sup>1</sup> - - هاجر زراقي، مرجع سابق، ص 68-69.

<sup>2</sup> - الأخضر لقلبي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. دراسة ميدانية، محور الملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية، 2011، ص

◆ مخاطر القدرة على التسليم، ومخاطر السلع، ومخاطر عدم صلاحية السلعة.

### ➤ مخاطر الإستصناع:

ومن أهم مخاطر الإستصناع ما يلي:

- ◆ مخاطر النقل، فقد تتعرض السلع المصنعة للهلاك بسبب حادث مفاجئ أثناء نقلها، أو تتعرض للتلف بسبب سوء التخزين.
- ◆ تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الإستصناع.
- ◆ تأخر الصانع في تسليم البضاعة إذا كان البنك مستصنعا.
- ◆ تأخر المقاول أو المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعا.
- ◆ عدم قدرة على إجراء عقد استصناع موازي.
- ◆ تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع.
- ◆ مخاطر عدم السداد، بالإضافة إلى مخاطر المواصفات في السلع المطلوبة لاحتمالية عدم توفر بعض مفردات المستصنع، المواد التي تدخل في تصنيع السلعة.

### ➤ مخاطر التمويل بالسلم:

ومن أهم مخاطر التمويل بالسلم ما يلي:<sup>1</sup>

- ◆ عدم الالتزام العميل في الوقت أو الكمية بالمواصفات المتفق عليها في العقد.
- ◆ انخفاض جودة السلع المسلمة عما اتفق عليه.
- ◆ عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة.
- ◆ مخاطر انخفاض سعر السلعة بعد استلام البنك لها.
- ◆ مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعية، التي قد تؤدي إلى عدم قدرة العميل على تسليم السلعة.
- ◆ عدم وجود فرصة إجراء عقد سلم موازي.
- ◆ مخاطر الاحتفاظ بالسلعة عند تسليمها، قبل الوقت المتفق عليه، والبنك ملزم بالاستلام، هنا يتحمل البنك المخاطر المترتبة عن ذلك.
- ◆ مخاطر انخفاض قيمة العملة، أي ارتفاع أسعار السلع بحدوث التضخم، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يتبقى احتمالية الضرر لأحد العاقدين أو كليهما نتيجة حدوث تغير قيمة العملة الناتج عن التضخم.

<sup>1</sup> - محمد محمود الكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، من منظور المطلوبات والاستيفاء، مقررات بازل 1، 2، 3، دار الفكر والقانون، مصر، 2011، ص 25-27.

## ➤ التمويل مخاطر بصيغة القرض الحسن:

تتمثل في: <sup>1</sup>

- ◆ عجز العملاء عن السداد.
- ◆ ملاحظة المدين عن يسره على أن يرد القرض.
- ◆ التكلفة المالية والخسائر المختلفة المترتبة عن الدعاوي القضائية ضد المماطلين.
- ◆ مخاطر فقهية مثل قضايا المماطلة والإعسار.

## ➤ مخاطر التمويل بصيغة الإجارة (التمويل التأجيري):

هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر التي يمكن أن نجيزها كما يلي: 2

- ◆ مخاطر تسويقية تتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل البنك يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل البنك لجذب انتباه العملاء للتعاون مع البنك في هذا الشأن.
- ◆ مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.
- ◆ مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية، وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعا متزايدا في التقدم التكنولوجي والعلمي، إن الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفا من تعرض البنك لمخاطر كبيرة.

## ➤ مخاطر التمويل بصيغتي المزارعة والمساقاة:

تتمثل مصادر هذه المخاطر في: <sup>3</sup>

- ◆ أحداث غير عادية ولكنها متكررة: كالفيضانات والرياح والحشرات والأوبئة وهي أحداث يصعب بالتنبؤ بها وتحديد أوقاتها وحجم أضرارها، ويجب على البنك أن يقوم بدراسة الجدوى وتحديد أبعادها ومدى تأثيرها على ربحية المشروع وذلك حتى يضع لها الخطط والاستراتيجية اللازمة لمواجهتها إذا وقعت.
- ◆ أحداث غير عادية وغير متكررة: مثل الآفات والحرائق، وهي أخطار يمكن التنبؤ بها، وعلى مدير المشروع أن يتخذ الاحتياطات للتخفيف من آثارها عند وقوعها.

<sup>1</sup> - زايد مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص100.

<sup>2</sup> - مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 22-21 أكتوبر، 2009، ص06.

<sup>3</sup> - زايد مريم، مرجع سابق، ص100-101.

◆ وتوجد مخاطر أخرى ترتبط بشكل التنظيم الداخلي للمشروع، وكفاءة وخبرة العامل في إدارة وتنفيذ المشروع، ومدى وفائه بتعهداته نحو البنك.

### خامسا: طرق وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

لم تعد البنوك تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها، لأن مستقبل البنوك ونجاحها أصبح مرهون بمدى قدرة البنك على احتواء المخاطر التي يتعرض لها، خاصة بعد أزمة الائتمان سنة 2008، فمن أجل ضمان نجاح نظام إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يجب توفر مجموعة من المقومات التي تتلاءم مع طبيعة عملها، لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ثلاثة نقاط هي كما يلي:

### 01 - مفهوم إدارة المخاطر، أهدافها وأهميتها:

سيتم القاء الضوء في هذه النقطة على مفهوم إدارة المخاطر وأهدافها وأهميتها:

#### أ: مفهوم إدارة المخاطر:

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر نذكر منها:

- ❖ إدارة المخاطر هي: " كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وابقائها غير حدودها الدنيا".<sup>1</sup>
- ❖ وأيضا إدارة المخاطر هي: " التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية والتقليل من حجم الخسائر المتوقعة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة ممكنة".<sup>2</sup>

#### ب: أهداف إدارة المخاطر:

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى ما يلي:<sup>3</sup>

#### ❖ استقرار الأرباح أو المكاسب:

حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى، بالإضافة إلى ذلك خفض التباين في الدخل يساهم في تقليل الضرائب على الأرباح.

<sup>1</sup> - رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص42.

<sup>2</sup> - صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ط1، ص190.

<sup>3</sup> - إبراهيم رباح إبراهيم مدهون، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة دراسة تطبيقية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010-2011، ص370.

## ❖ استمرارية النمو:

عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم إدارة المخاطر، كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في البنك.

## ❖ تعظيم قيمة البنك:

تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

## ج: أهمية إدارة المخاطر

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي:<sup>1</sup>

- ❖ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها وتحديد خطة وسياسة العمل.
- ❖ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- ❖ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- ❖ المساعدة في اتخاذ قرار التسعير.
- ❖ تطور إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، ظل خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
- ❖ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل.

## 02 - مقومات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

سوف نتطرق في هذه النقطة إلى مقومات إدارة المخاطر التي تحكم عمل البنوك الإسلامية من خلال ما يلي:

### أ: وضوح محتوى إدارة المخاطر

يعتبر الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو السيطرة عليها وذلك من خلال:<sup>2</sup>

- ❖ التعرف على المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.
- ❖ قدرة البنوك الإسلامية على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- ❖ اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.

<sup>1</sup> - عبد الرؤوف أحمد علي مُجَد، إدارة المخاطر والأزمات، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، ط1، القاهرة، مصر، 2016، ص 370.

<sup>2</sup> - مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 07.

❖ مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير تتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

### ب: توظيف الكفاءات المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي

لضمان نجاح إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية نحتاج إلى توفر كفاءات تتميز بما يلي:

- ❖ الخلفية الشرعية برسالة البنوك الإسلامية.
- ❖ توفر الخبرة والمهارة في التعامل مع المخاطر المحيطة بالصناعة المالية الإسلامية واتخاذ القرار.
- ❖ مواكبة التطورات التي تتعلق بالصناعة المصرفية والسعي لتكييفها مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.

### ج: الوضع التنظيمي لإدارة المخاطر

فرض تطور النشاط المصرفي تحديد المستوى التنظيمي لإدارة المخاطر وتحديد مهامه حيث يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في أي بنك من الأعضاء التالية ذكرهم: مجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، الإدارة العليا في إدارة المخاطر، مدير المخاطر، مدير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

### د: وضع معايير لقياس المخاطر ورصدها

تحتاج إدارات البنوك للتحديد الواضح لأهداف وخطط إدارة المخاطر من خلال قيام النظم القادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها.

### هـ: استخدام نظم المعلومات والتقنيات الحديثة:

أصبحت نظم المعلومات ضرورة قصوى يجب أن تستخدمها البنوك الإسلامية لتجميع أكبر قدر من المعلومات الصادقة والأكيدة عن المخاطر التي تتعرض لها. إلى جانب الاستعانة بالأدوات التحليلية التي تساهم بفعالية في الوقوف على جميع أنواع المخاطر بالإضافة للنظم الآلية التي تعتمد على تقنيات مصرفية مستحدثة مثل الصراف الآلي، تحويل الأموال إلكترونياً بنظام السويفت... إلخ.<sup>1</sup>

### 03 - مراحل إدارة المخاطر واجراءات الحد منها في البنوك الإسلامية:

سوف نتطرق في هذه النقطة إلى مراحل واجراءات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وهذا من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> - كوثر الأبيجي، المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص75.



## أ: مراحل إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

إن حسن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يشمل المرور بأربع مراحل أساسية:<sup>1</sup>

- ❖ التعرف على المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.
- ❖ القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- ❖ اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.
- ❖ مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

## ب: إجراءات الحد من المخاطر في البنوك الإسلامية

إن إجراءات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يمكن إجمالها في عدد من النقاط كما يلي:<sup>2</sup>

- ❖ تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، وذلك من خلال تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات إدارة فعالة لاتخاذ القرارات واعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع طبيعة أنشطة المؤسسات.
- ❖ يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من وجود نظام رقابة كاف يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة.
- ❖ على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إتباع نظام معتمد لإعداد التقارير التي تقدم للسلطات الرقابية حيث يلزم أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وألا يتم الإفصاح عنها للجمهور.
- ❖ وفيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية القيام بتقديم الإفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها.
- ❖ إدارة المخاطر والحوكمة، حيث نجد تعاريف الحوكمة على أنها مجموعة المبادئ التي تحكم العلاقات بين الأطراف المعنية في المنطقة بغرض حماية المصالح الخاصة بكل طرف من جهة، والمصالح المشتركة بينهم من جهة أخرى، فهي تعتبر أداة فعالة أمام عمليات ترشيد إدارة مخاطر البنوك الإسلامية كونها تمنع الإصابة

<sup>1</sup> - خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 75.

<sup>2</sup> - حمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة. بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، سوريا، 2009-2010، ص 56.

بعدوى التعثر المصرفي، وعدم التهور في مخاطر غير شرعية، كما تعزز عملية تحقيق المقاصد الشرعية.

1

## المطلب الثالث: معايير الملاءة المالية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية

### الإسلامية

تشهد الساحة المصرفية عالميا تطورا هائلا في العمليات المصرفية الإسلامية، سواء على شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة أو تحويل مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية، أو في شكل تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية، أو في شكل فتح نوافذ إسلامية في مصارف تقليدية، الأمر الذي يدفع بالمفكرين الماليين الإسلاميين وأهل الاختصاص الى وضع مبادئ ارشادية للمتطلبات الاحترازية في مجال ضوابط إدارة المؤسسات المالية الإسلامية، ومن هذا المنطلق تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي قام بإصدار معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي يقوم على أساسها تسيير النشاط المصرفي الإسلامي.

### أولا: التعريف بمجلس الخدمات المالية الإسلامية

ستتم محاولة تسليط الضوء على مجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال النقاط التالية:

### 01 - نبذة موجزة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يقع مقره في كوالالمبور، افتتح رسميًا في 3 نوفمبر عام 2002، وبدأ عمله في 10 مارس عام 2003، ويعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه هيئة دولية واطعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين. وفي إطار تأدية مهمته، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالحيادية والشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها.

بناءً على ما سبق، فإن عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعد مكملًا لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين.

حتى ديسمبر 2021 يتكون أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية البالغ عددهم 187 عضوًا من 81 سلطة تنظيمية ورقابية، و10 منظمات حكومية دولية، و96 مؤسسة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية) تعمل في 57 دولة.

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة، حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد 07، 2016، ص 93.

الجدير بالذكر أن، ماليزيا البلد المستضيف لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، قد سنت قانوناً يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2002، ويعطي هذا القانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحصانات والامتيازات التي تمنح في العادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية.<sup>1</sup>

## 02 - أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

وتتمثل فيما يلي: \*

- ❖ العمل على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة أو ملائمة معايير دولية قائمة، متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ❖ تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية، والعمل على تطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية للمساعدة في تحديد، وقياس، وإدارة المخاطر، والإفصاح عنها، مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية المعنية، لاسيما حسابات الدخل والنفقات.
- ❖ التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية المختلفة، التي تضع حالياً معايير لاستقرار وتقوية الأنظمة النقدية والمالية الدولية، فضلاً عن التواصل والتعاون مع منظمات الدول الأعضاء.
- ❖ تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- ❖ العمل على تدريب وتنمية مهارة الموارد البشرية، فيما يتعلق بالرقابة الفعالة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية.
- ❖ إعداد الأبحاث، ونشر الدراسات، والاستطلاعات.
- ❖ تأسيس قاعدة بيانات للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية وخبراء صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

## 03 : المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

منذ إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تم إصدار أربعة وثلاثين معياراً، ومبدأً إرشادياً، وملاحظة فنية، خاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية. وقد غطت هذه الإصدارات المجالات الآتية:<sup>2</sup>

- ❖ إدارة المخاطر. (المعيار رقم 1)
- ❖ كفاية رأس المال. (المعيار رقم 2)
- ❖ الضبط المؤسسي. (المعيار رقم 3)
- ❖ الشفافية وانضباط السوق. (المعيار رقم 4)
- ❖ عملية المراجعة الإشرافية. (المعيار رقم 5)

<sup>1</sup> - موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org) ، 2023/03/19

\* المادة 4 - من مواد ميثاق مجلس الخدمات المالية الإسلامية

<sup>2</sup> - موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق، [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org) ، 2023/03/19

- ❖ الضبط المؤسسي لبرامج الاستثمار الجماعي. (المعيار رقم 6)
  - ❖ قضايا خاصة في كفاية رأس المال. (المعيار رقم 7)
  - ❖ المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي. (المعيار رقم 8)
  - ❖ سلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. (المعيار رقم 9)
  - ❖ المبادئ الإرشادية لنظام الضوابط الشرعية. (المعيار رقم 10)
  - ❖ معيار متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي. (المعيار رقم 11)
  - ❖ المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة. (المعيار رقم 12)
  - ❖ المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط. (المعيار رقم 13)
  - ❖ معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل (التأمين الإسلامي). (المعيار رقم 14)
  - ❖ المعيار المعدل لكفاية رأس المال. (المعيار رقم 15)
  - ❖ الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لعملية المراجعة الإشرافية. (المعيار رقم 16)
  - ❖ المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي) (المعيار رقم 17)
  - ❖ المبادئ الإرشادية لإعادة التكافل (إعادة التأمين الإسلامي) (المعيار رقم 18)
- الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتنفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها. (المبادئ الإرشادية رقم 1)
  - الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعايير كفاية رأس المال: معاملات المراجحة في السلع. (المبادئ الإرشادية رقم 2)
  - الإرشادات المتعلقة بممارسة دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار. (المبادئ الإرشادية رقم 3)
  - الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال. (المبادئ الإرشادية رقم 4)
  - الإرشادات المتعلقة بالاعتراف بالتصنيفات الصادرة عن مؤسسات تقييم ائتماني خارجية لشركات التكافل وإعادة التكافل. (المبادئ الإرشادية رقم 5)
  - التدابير الكمية لإدارة مخاطر السيولة (المبادئ الإرشادية رقم 6)
  - تطوير أسواق المال الإسلامية. (الملاحظة الفنية رقم 1)
  - اختبارات الضغط (الملاحظة الفنية رقم 2)
  - المبادئ الإرشادية الخاصة بمتطلبات الإفصاح لمنتجات سوق رأس المال الإسلامي (المعيار رقم 19)
  - العناصر الأساسية في عملية المراجعة الإشرافية لشركات التكافل وإعادة التكافل [قطاع التأمين الإسلامي] (المعيار رقم 20)
  - المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي [قطاع سوق رأس المال الإسلامي]. (المعيار رقم 21).
  - المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية [القطاع المصرفي]. (المعيار رقم 22)

- الشمول المالي والتمويل الإسلامي. (الملاحظة الفنية رقم 3)
- تسهيلات المسعف الأخير المتفقة مع أحكام الشريعة ومبادئها. (المبادئ الإرشادية رقم 7)
- المبادئ الإرشادية لحماية المستثمر في أسواق رأس المال الإسلامي. (المعيار رقم 24)
- الإفصاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية وانضباط السوق لشركات التكافل/إعادة التكافل. (المعيار رقم 25).

علمًا أن المعايير التي يعلها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مطولة، تم تحديدها في وثيقة "إرشادات وإجراءات إعداد المعايير والمبادئ الإرشادية".

#### 04 – المعيار الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية المتعلق بكفاية رأس المال:

أ: أصدر مجلس الخدمات الإسلامي (IFSB) في عام 2005 معيار كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية والذي عرف فيما بعد (بالمعيار الثاني لمجلس الخدمات المالية الإسلامية)، وقد تناول هذا المعيار الهيكل والمكونات الخاصة بالمنتجات والخدمات التي تتفق مع أحكام الشريعة والتي تقدمها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، كما قدم إرشادات تفصيلية بشأن حساب متطلبات كفاية رأس المال لهذه المؤسسات، حيث استخدم الطريقة المعيارية فيما يتعلق بمخاطر الائتمان كما اعتمد على طريقة المؤشر الأساسي في تناول مخاطر التشغيل.<sup>1</sup>

ب: أصدر مجلس الخدمات الإسلامي (IFSB) عددًا من المنشورات التكميلية للمعيار الثاني 2 IFSB في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إما من أجل شمول منتجات وخدمات إضافية أو من أجل تقديم المزيد من الإرشادات حول كيفية تطبيق الأوجه المتعددة للمعايير الحالية ل: IFSB وتتضمن هذه المنشورات ما يلي:

❖ صدور "إرشادات الاعتراف والتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عن مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية" (IFSB) عن الصادر في مارس 2008، وتمثلت هذه الإرشادات في إظهار المعايير التي يوصي بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأخذها بعين الاعتبار من قبل السلطات الإشرافية الوطنية والمتماشية مع أحكام الشريعة الإسلامية عندما تقرر تصنيفات الائتمان الخارجية التي يجوز استخدامها تصنيفاتها لحساب نسب الإسلامية كفاية رأس المال طبقًا لمعيار كفاية رأس المال الذي أصدره مجلس الخدمات المالية في 2005.<sup>2</sup>

❖ صدور المعيار رقم (7) عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) "متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية" في كانون الثاني (يناير) 2009.

<sup>1</sup> – زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 كمدخل عملي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية. مجلة دفاتر اقتصادية، لمجلد 7، العدد 2016، ص 234..

<sup>2</sup> – زايدي مريم، المرجع نفسه، ص 234.

❖ صدور إرشادات إدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال مراجعة في السلع "رأس المال" معاملات المراجعة في السلع عن جلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) " في كانون أول (ديسمبر) 2010.

❖ صدور " إرشادات" تحديد عامل ألفا في نسبة كفاية رأس المال للمؤسسات المالية التي صدور "عن IFSB في مارس 2011. <sup>1</sup> فهذه الإرشادات جاءت لتوفير منهجية لتقدير قيمة عامل ألفا حيث يتم استخدامه في معادلة تقدير السلطة الإشرافية لحساب رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كذا تبيان كيفية قياس المخاطر التجارية المنقولة، وهذه هي المخاطر الإضافية التي يمكن أن يتحملها مساهمو المؤسسات المالية الإسلامية من أجل تخفيف العوائد المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار في مقابل التغيرات في عوائد الموجودة وتعتمد هذه الإرشادات في تعريف المحاسبة وممارسات الصناعة، كما تشير في الإطار الاساسي لإدارة المخاطر وكذلك العوائد التي تكون مشتركة بين أصحاب الحسابات الاستثمارية ومساهمي المؤسسات المالية الإسلامية.

❖ صدور المعيار الخامس عشر عن جلس الخدمات المالية الإسلامية لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2013. <sup>2</sup>

## 05 : الحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب المعيار

يتم احتساب الحد الأدنى لرأس المال من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية باستخدام الإطار العام الذي اعتمده لجنة بازل 2 والذي يقوم بربط رأس المال الرقابي بالأصول المرجحة بأوزان مخاطر التمويل ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق كما في المعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال النظامي}}{\text{إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 08$$

ووجب حسب معادلة هذا المعيار التعرف على العناصر التالية:

أ: رأس المال النظامي (المؤهل): عناصر رأس المال المؤهل حسب هذا المعيار هي نفسها أرس المال الصادر سنة 1999، عن هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> - مرجع نفسه، ص 234.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص 235 - 236.

ب: قياس المخاطر: حدد مجلس الخدمات المالية الإسلامية المخاطر الثلاثة التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، واقترح لكل نوع من المخاطر الطريقة المناسبة لقياسها.<sup>1</sup> وهي كالآتي:

### ❖ مخاطر الائتمان:

وهي الخسائر التي تلحق بالبنك والناشئة عن إخفاق المتعاملين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الاستحقاق، أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، وتنشأ مخاطر الائتمان عن الذمم المدينة في عقود بيع المراجحة، ومخاطر الأطراف المتعامل معها في عقود بيع السلم والاستصناع، والاجراءات المستحقة في عقود الاجارة، وعدم تحصيل العوائد في عقود المشاركة في الربح والخسارة (المشاركة - المضاربة) والاسهم والصكوك المحتفظ بها لغير المتاجرة، (التداول في السجل المصرفي)، ومخاطر الائتمان الناتجة عن عجز المتعامل عن السداد قد تجر معها مخاطر السيولة، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة البنوك الاسلامية فرض غرامات تأخير عن المبالغ المستحقة الغير مدفوعة.

### ❖ مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات، والاوراق المالية وأسعار العملات، فتزايدت حدتها حالياً لحدوث الأزمات المالية وانتقالها من اقتصاد إلى آخر، يكون وقع هذه المخاطر على البنوك كبير نظر لعدم قدرتها على مراجعة اسعار العقود في البيع مهما كان موضعه كذلك عدم شرعية المتاجر في العملات بأسعار مؤجلة.<sup>2</sup>

### ❖ مخاطر التشغيل:

وهي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات الداخلية، أو العنصر البشري، أو الأنظمة، الناجمة عن الأحداث الخارجية، وتشمل على البشر على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

<sup>1</sup> - مونه يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر-دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي 2013-2008، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014- 2015، ص 59.

<sup>2</sup> - رقية بوحيزر، مولود لعرابة، مرجع سابق. ص 11.

## ثانيا : موقع البنوك الإسلامية من مقررات بازل 3

### 01 - موقع البنوك الإسلامية من الأزمة المالية العالمية:

أثبتت أحداث الأزمة المالية العالمية ونتائجها أن البنوك الإسلامية كانت أقل تأثراً بالأزمة من البنوك التقليدية باعتبار أن البنوك الإسلامية تقوم بأنشطتها وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية.

#### أ: أسباب الأزمة من المنطق الاقتصادي الإسلامي:

لو كان الاقتصاد الإسلامي هو السائد في العالم لما حدثت الأزمة المالية للاعتبارات و الأسباب التي يمكن أن نوضحها من منظور الشريعة الإسلامية كالآتي:<sup>1</sup>

#### ❖ التعامل بالفائدة والإفراط في تطبيقها:

في حالة الكساد الاقتصادي يعجز المقرض عن سداد القرض وفائدته فيكون الخلل والإعسار المالي، وهذا محرم شرعاً فقد قال الله تعالى: «يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ». سورة البقرة - الآية 279، و قال الرسول صلى الله عليه و سلم: "كل قرض جر نفعا فهو ربا"-رواه أحمد.

#### ❖ التعامل بنظام التجارة في الديون:

حيث يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء وهذا التعامل وهمي وشكلي في المعاملات الاقتصادية، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التجارة بالديون (عن بيع الدين بالدين).

#### ❖ التعامل بنظام المشتقات المالية:

التي تمارسها البورصات ومنها على سبيل المثال: الشراء بالهامش، والمستقبليات والاختيارات والتوريق وهذه النظم جميعاً منهي عنها شرعاً لأنها تقوم على المقامرات أي الميسر فقال الله عنه: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحُمُرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ". سورة المائدة - الآية 90.

#### ❖ التخلي عن نظام الغطاء الذهب بالذهب والفضة بالفضة:

واستبداله بالدولار وبالعملات الورقية وهذا أحدث تضخماً من خلال نظام خلق النقود قال الله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْءُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ". سورة البقرة - الآية 188.

<sup>1</sup> - حسين حسن شحاتة، الأزمة المالية وآثارها و الدروس و العبر المستفادة منها. سلسلة البحوث و الدراسات الاقتصادي الإسلامي، ص9-11، الموقع الإلكتروني www.darelmashora.com، 2023/03/19



## ❖ الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية والمالية:

منها: (الغرر، الجهالة، التدليس، الكذب الإشاعات، الجشع، الاحتكار، التكتلات والرشوة). وهذا كله مخالف للآداب والأخلاق الإسلامية.

## ب: ضوابط وقواعد الاقتصاد الإسلامي التي أنقذت البنوك الإسلامية من الأزمة

يقوم النظام المالي والاقتصادي وكذلك المؤسسات المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمان والاستقرار وتقليل المخاطر فيه، ومنها: 1

- ❖ الأمانة والمصداقية والشفافية والتعاون والأخلاق وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية كالمعاملات المالية والاقتصادية التي أساسها الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والظلم.
- ❖ يعتمد النظام المالي والاقتصاد الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات وتحقيق المنافع المشروعة الغنم بالغرر.
- ❖ تحريم كافة المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة.
- ❖ تحريم كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل خصم الأوراق التجارية المؤجلة السداد وتحريم جدولة الديون.
- ❖ تحريم نظام الفائدة الربوي على القروض وإحلال نظام التمويل والاستثمار القائم على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرر.
- ❖ يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهريّة.

## 02 - موقع البنوك الإسلامية من مقررات بازل 3:

بينما تستمر الأزمة المالية في إلقاء ظلالها السلبية على مختلف البنوك المحلية والعالمية وكبدتها خسائر فادحة، أظهرت البنوك الإسلامية صموداً ملموساً وبدا تأثيرها هذه الأزمة طفيفاً مع احتفاظها بأصولها وسيولتها على نحو لافت، وقال مصرفيون أن ما ساعدها في ذلك نظام مصرفي عادل يبتعد عن المعاملات الوهمية وتضخمات الديون والمقامرة الأمر الذي جعلها تبرز كبديل للنظام المالي الحالي يستحق الدراسة.

تستعد البنوك الإسلامية للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي وتأثيرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المستجد فإننا نرى أن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل 03 غير ضرورية للبنوك الإسلامية وذلك للاعتبارات التالية:

<sup>1</sup> - عبد الرحمن معزوي، الأزمة المالية العالمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، التذكرة، مجلد 3، عدد 13، ص 99-100.

**01:** البنوك الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسباً مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحيانا إلى 18% بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها وإجمالي الحد الأدنى لاتفاقية بازل هو 10.5%، يعني أن النسبة التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية أكبر من النسبة المفروضة.

**02:** كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من البنوك الدولية بينما البنوك الإسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.

**03:** اعتمدت معايير بازل 03 اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن البنوك الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعا.

**04:** لقد أثبتت الأزمة العالمية الأخيرة مدى هشاشة رؤوس أموال البنوك بعد أن ضخت الحكومات المليارات إلى بعض البنوك الكبرى، وذلك لعدم تمكن هذه البنوك من استخدام رؤوس أموالها لامتنعاص الخسائر، بسبب أن تركيبها هي أقرب إلى الديون منها إلى المساهمات النقدية الفعلية، بعد أن ابتدعت تلك البنوك أنواعاً من الأدوات المالية وأدخلتها ضمن أموالها الخاصة. والبنوك الإسلامية بعيدة عن هذا لأنها لا تعتمد على أدوات الدين في دعم رؤوس أموالها، وإنما على مساهمات فعلية من المساهمين أو ودائع الاستثمار، وكلها أموال لا تتصف بصفة الديون وإنما تشارك في الربح والخسارة، وهو المشكل الذي حاولت بازل 3 أن تعالجه بتنقية تركيبة رؤوس الأموال لدى البنوك. 1

**05:** الودائع قد تصبح مصدرا للمتاعب، فنظرا لحرمة مدفوعات الفائدة وفقا لمبادئ الشريعة تستقطب البنوك الإسلامية الودائع في الغالب عن طريق حسابات استثمار بنظام تقاسم الربح ويعتبر هذا النوع بوجه عام أقل استقرارا من الودائع التقليدية. 2

### ثالثا: انعكاسات اتفقيه بازل 3 على المصارف الإسلامية

أكدت وكالة ستاندارد بورز أن مقترحات بازل 3 حول الاشراف على المصارف يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للمصارف الإسلامية، وأن تشعل فتيل تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها وجاء في تقرير آخر أن بازل 03 يمكن أن تقوي بصورة حادة من سوق القروض بين المصارف الإسلامية. 3

<sup>1</sup> - سليمان ناصر، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزاي والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ص 27.

<sup>2</sup> - عواصم - رويتز، مصاعب كبيرة تواجه البنوك الإسلامية مع تطبيق بازل. موقع الكتروني: [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)، 2023/03/20.

<sup>3</sup> - محمد محمود الكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية. المنصورة، مصر، 2012، ص 304.

كما يمكن أن يؤدي تطبيق بازل 03 إلى مزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المصارف الإسلامية وفي وقت يتسم بالافتقار إلى فئات الموجودات السائلة وذات المخاطر المتدنية التي يمكن استخدامها من قبل هذه المصارف بهدف إدارة السيولة فيها، وحقيقة الأمر أن بازل 03 تسعى إلى فرض مزيد من القيود على المصارف للحد من المضاربات في الأسواق، ولتوفير احتياطات أكبر في المصارف لتقليل المخاطر عليها.

وهذا بدوره سينعكس على المؤسسات المالية الإسلامية فقد تكون هناك فعلا تدفقات مالية أكبر على المؤسسات المالية الإسلامية ولكن في نفس الوقت فإن النظام المالي العالمي ومعايير بازل منذ أن أنشئت لا تراعي طبيعة المالية الإسلامية، وطريقة عملها، فوجود مزيد من القيود إذا لم يكن مؤثرا بشكل أكبر في المؤسسات المالية الإسلامية، ستجد له الأثر نفسه سيكون في المالية التقليدية، وإن كانت الأثار غير مباشرة تختلف أو ربما تكون إيجابية.

وبناء عليه لابد أن يطرح هذا على وجه الخصوص أمام مختلف الجهات المعنية ليتم وضع تصورا يخدم طبيعتها والأدوات المالية التي تسعى إلى تقديمها خصوصا أن أدوات مالية مثل المشاركة يصعب بتطبيقها على المؤسسات المالية الإسلامية في ظل وجود هذه التشريعات مع العلم أن تقييم المخاطر في عقود المشاركة إذا ما كانت على مشروع واحد قد تكون عالية جدا لكن في وضع المصارف فإنها ستقدم التمويل لمشاريع كثيرة، فإنه لابد من الاستفادة من النظرية التي يقوم عليها التأمين إذ أن انخفاض مستوى المخاطر في التأمين ناتج عن اشتراك كثير من الناس، ولو كان التأمين لشخص واحد فقط لكانت المخاطر عالية جدا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - صلاح بن فهد الشلهوب، اتفاقية بازل 3 .. التي تدعم المؤسسات المالية الإسلامية. جريدة اقتصادية، 2010، العدد 6088، الموقع الإلكتروني : [http://www.aieqt.com/section\\_opinion.html](http://www.aieqt.com/section_opinion.html)، 2023/03/20.

## خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل التعرف على الصناعة المصرفية وما هي مبادئ الإدارة التي تقوم عليها وكيفية الرقابة عليها التي عرفت تطورا كبيرا خلال ربع القرن الماضي، ولقد لعبت دورا رائدا لجنة بازل للرقابة المصرفية في وضع قوانين لكثير من هذه التطورات، فجاءت اتفاقية بازل 1 في البداية، حيث نظر إلى هذا الإصلاح على أنه معيارا للسلامة المالية المصرفية، وأصبح تحديد الجدارة الائتمانية عنصرا هاما للدول ولمصارفها مرتبط بالتوافق مع شروطه، وبعدها حدثت على الساحة تطورات هامة سواء في الصعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية بالإضافة إلى تعدد الأزمات المالية مما استوجب إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، فكان لبد من الإعداد لتعديلها بإصدار اتفاقية جديدة مناسبة من أجل إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر حتى يتم تحقيق سلامة واستقرار القطاع المصرفي في مجموعة فظهرت بازل 2 حيث أعادت النظر في مستلزمات رأس المال المصارف بإعادة مفهوم المخاطرة إلى السوق، بل تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام، ونظرا للأزمات التي تعرضت لها المصارف في الآونة الأخير خلال الأعوام السالفة أثبتت عدم جدارة مقررات لجنة بازل 2 في مواجهتها لها، لذا كان لابد من إعادة النظر في القواعد والقوانين الدولية المتعلقة بعمل المصارف وهذا ما حدث في سبتمبر 2010، الذي تم فيه اقتراح إطار جديد والذي سمي ببازل 3 والذي شكل نقلة نوعية في رأس المال وفي معايير السيولة بعدما تم الاتفاق عليه في وقت قياسي نسبيا، ومع ذلك فإن ضغط السوق وضغط المنافس يقودان بالفعل إلى تغيير كبير في مجموعة من المؤسسات المالية، حيث يتعين على هذه المؤسسات ومنها المصارف الإسلامية ضمان الانخراط في بازل 3 في أقرب وقت ممكن، حتى تستطيع التأقلم مع الوضع التنافسي القائم في مرحلة ما بعد الأزمة.

كما إنه قد تم تناول في هذا الفصل أهم الجوانب الأساسية المتعلقة بالمصارف الإسلامية، وتبين لنا أنها تقوم بتوظيف الأموال وفق طرق إسلامية مشروعة التي تعتمد فيها على الصيغ استثمارية إسلامية متعددة مثل (مشاركات - مضاربات - مرابحات - تجارة....)، إلا أن هذه المصارف تواجه مشكلات خاصة في كيفية تطبيق اتفاقيات بازل والتي ترجع بصورة أساسية لكون هذه الأخيرة جاءت بما يتلاءم وطبيعة العمل المصرفي التقليدي وصممت خصيصا له ونصوصها مستمدة من مبادئ عمله، بينما آليات عمل المصارف الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع المصارف الإسلامية، وهذا ما دفع بمختلف الهيئات المختصة بتطوير العمل المصرفي الإسلامي، وعلى رأسهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية لبذل جهود كبيرة لأجل إيجاد وتحديد معيار قائم على اتفاقية بازل 3 يمكن من خلاله تحديد وقياس الملاءة المالية في المصارف الإسلامية وفي نفس الوقت يكون متوافقا مع طبيعة هذه الأخيرة، حتى يتم تعزيز كفاءة وفعالية النظام الرقابي فيها، وبالتالي زيادة الثقة والمصدقية في عملها تدعيما لمسيرتها ودورها في المجتمع، فكان بذلك المعيار الخامس عشر لكفاية رأس المال في المصارف الإسلامية المستمد من اتفاقية بازل 3.

---

# الفصل الثاني:

متطلبات الملاءة المالية  
في مجموعة البركة المصرفية

## تمهيد:

تعد مجموعة البركة المصرفية عينة مهمة في بيئة البنوك الاسلامية من أجل الدراسة باعتبارها من أوسعها انتشارا وأقدمها ظهورا، وتهدف من دراستنا هذه إلقاء الضوء على نشاطها المصرفي، والتعرف على ما تواجهه من تحديات وما توصلت إليه من إنجازات تثبت بها كيانها، وترسخ وجودها بين باقي نظيراتها من البنوك الاسلامية. ومن هنا بغية التطرق لتقديم مجموعة البركة المصرفية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

❖ المبحث الأول: التعريف بالمجموعة وأهم مؤشرات المالية.

❖ المبحث الثاني: ادارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية.

❖ المبحث الثالث: الملاءة المالية في مجموعة البركة المصرفية.

## المبحث الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتها المالية.

ستتم محاولة التطرق إلى مفاهيم عامة حول مجموعة البركة المصرفية من خلال النقاط التالية:

### المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية.

وسيتم التطرق فيه إلى التعريف بالمجموعة وذلك من خلال تقديمها ونشأتها وانتشارها الجغرافي والهيكل التنظيمي لها.

#### أولاً: تقديم مجموعة البركة المصرفية:

تعتبر مجموعة البركة المصرفية متخصصة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية أحد رواد الصناعة المالية المصرفية في العالم لكونها تتميز بمبادرات التطوير في كافة مجالات المعاملات المالية الإسلامية وخاصة في مجال تطوير الأدوات المالية الخاضعة للشريعة الإسلامية، ولديها شبكة واسعة من الفروع على مستوى العالم، تقدم الخدمات بشكل احترافي وكفاءة عالية، وذلك من خلال ما تعتقد بأن النظام المصرفي يجب أن يكون له دور أساسي في المجتمع، وهذا باستخدام موارده بمسؤولية وحكمة والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، من أجل توطيد العلاقات الوثيقة مع العملاء بواسطة الشراكة متكافئة التي تدل على الاستقامة المالية فيها والتي تساهم في التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام، فهي تعمل على قدم وساق للتكيف مع العصر الرقمي والتأقلم مع سلوك العملاء المتغير بسرعة لتلبية احتياجاتهم في بيئة ديناميكية وصعبة حتى ينعم عملاءها فيها براحة البال والطمأنينة، وذلك من خلال ادارة مصالحهم المالية وفقاً للمعايير الاخلاقية للمالية التشاركية. لذلك ستتم محاولة تقديم هذه المجموعة المصرفية بوضوح من خلال التالي:

#### ثانياً: نشأة مجموعة البركة المصرفية.

لقد نبعت فكرة تأسيس مجموعة البركة المصرفية من الحاجة الملحة لوجود مجموعة مصرفية إسلامية دولية تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية للدول العربية والمسلمين في جميع أنحاء العالم، حيث تأسست مجموعة دلة البركة القابضة الدولية في عام 1969م، ونمت لتصبح أكبر مجموعة متعددة الأنشطة التجارية في المملكة العربية السعودية، مقرها البحرين، وهي تملك العديد من الشركات أغلبها في القطاعين المالي والتجاري، ساهمت مع رجل الأعمال الدكتور صالح عبد الله كامل في تأسيس مجموعة البركة المصرفية عام 2005 م تتداول أسهمها في كل من بورصتي دبي والبحرين، وتعتبر من البنوك الإسلامية الرائدة عالمياً، وتقدم مجموعة البركة خدمات عديدة منها التجزئة المصرفية والتجارية والاستثمارية وخدمات الخزائنة، وتخضع كافة الخدمات التي تقدمها المجموعة لقواعد الشريعة الإسلامية، ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة 1.2 مليار دولار أمريكي، أما عن رأس المال المدفوع 444 مليون دولار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مجموعة البركة المصرفية، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/04/28

### ثالثا: الانتشار الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية.

إن للمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثّل في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير حوالي 600 فرع. وللمجموعة حاليا تواجد في كلّ من الأردن، مصر، تونس، البحرين، السودان، تركيا، جنوب أفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان، سورية، المغرب وألمانيا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا.<sup>1</sup>

#### جدول رقم (04) : الانتشار الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية

اسم البنك	سنة التأسيس
البنك الإسلامي الأردني	1978
بنك البركة مصر	1980
بنك البركة تونس	1983
بنك البركة السودان	1984
بنك البركة الإسلامي - البحرين	1984
بنك البركة التركي للمشاركات	1985
بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا	1989
بنك البركة الجزائر	1991
بنك البركة لبنان	1991
مجموعة البركة	2002
بنك البركة سورية	2009
بنك البركة (باكستان) المحدود	2010
بنك البركة ليبيا (مكتب تمثيلي)	2011
بنك التمويل والإئتمان	2017
ألمانيا	2018
العراق	2019

المصدر: مجموعة البركة المصرفية، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/04/29

<sup>1</sup> . مجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق، [tps://www.albaraka.com/arht](https://www.albaraka.com/arht) . 2023/04/29



## رابعاً: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية.

وفيها يقوم رئيس مجلس الإدارة بترأس المجموعة، الرئيس التنفيذي وهو من يرأس الإدارة التنفيذية للمجموعة والتي تسهر على تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، بالإضافة إلى نائبه ورؤساء الدوائر، (وفيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين). كما تمتلك إدارة المجموعة هيئة الرقابة الشرعية. والشكل الموالي يوضح ذلك.

وإن وظيفة القيادة المؤسسية في مجموعة البركة المصرفية هي إلهام قوة العمل لديها وذلك من أجل مواكبة البيئة المتغيرة ديناميكياً وتلبية احتياجات عملائها في عصر تتراكم فيه المعرفة، تتكون قيادتها من أفراد يتمتعون بخبرة عالية وبصيرة نافذة، يعملون جميعاً ومعاً من أجل تنمية المجتمعات. وهي تؤمن بقوة علاقاتها وبصفتها شريك حقيقي، كما أنه ينصب تركيزها على ضمان بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائها وشركائها التجاريين، وإيجاد حلول تلي الاحتياجات الخاصة لهم. يمكن الوثوق بها للتواصل بطريقة صادقة ومباشرة ومتساوية. وهي تتكون من:

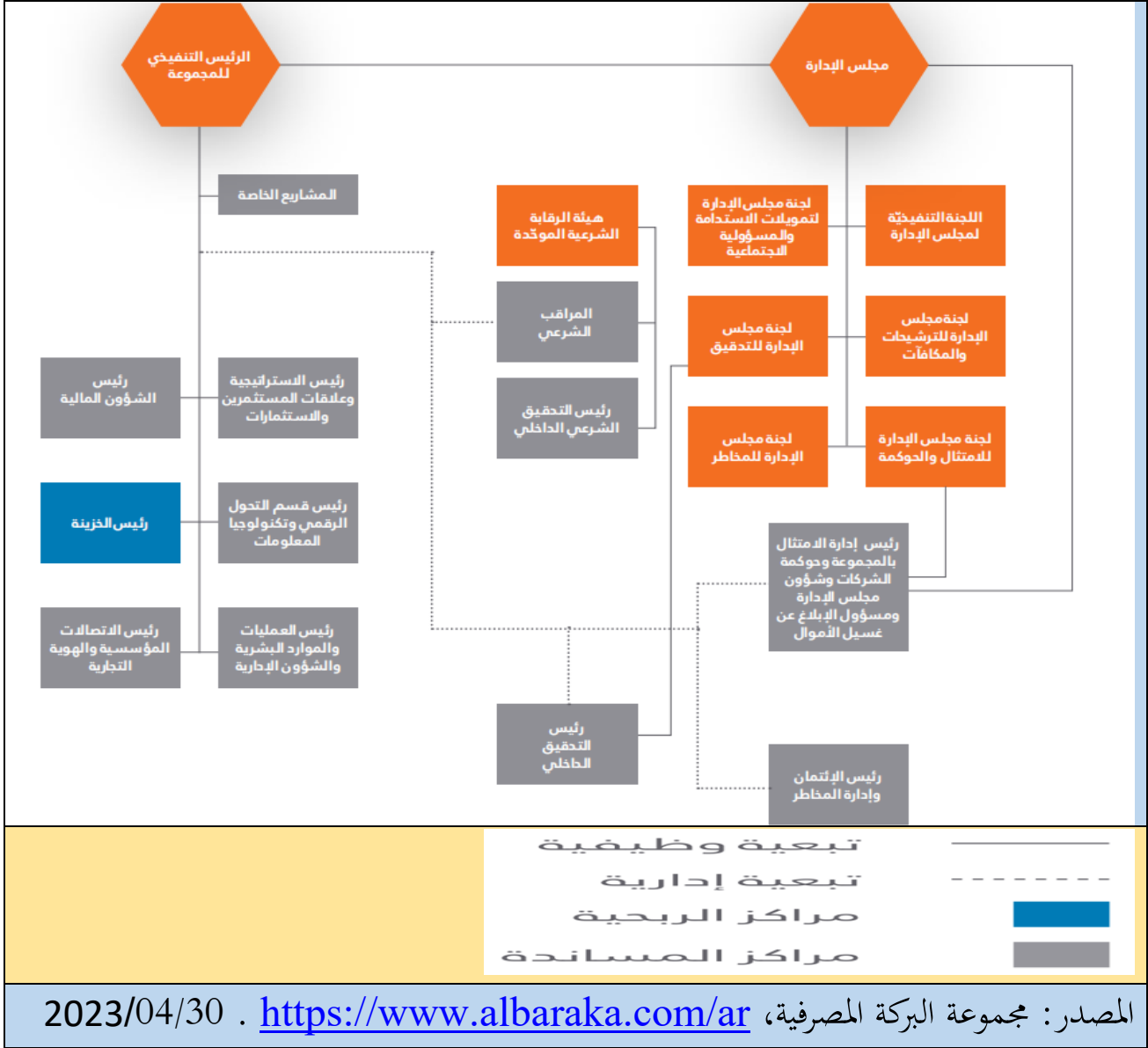
01 - مجلس إدارة المجموعة.

02 - هيئة الرقابة الشرعية.

03 - الإدارة التنفيذية.

كما أنه لها عدة مراكز تتميز بالتبعية الوظيفية أو التبعية الإدارية وهي موضحة في الشكل رقم(04).

## الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية



### المطلب الثاني: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية:

وسيتم التفرغ فيه إلى المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2013 إلى غاية 2022 ودراستها وتحليلها من خلال ما يلي:

#### أولاً: تطور حجم الأصول لمجموعة البركة المصرفية:

لقد عرفت مجموعة البركة تطوراً ملحوظاً في زيادة حجم قيمة الأصول لديها في سنة 2022 مقارنة بسنة 2013، بحيث كانت هذه الأخرى في سنة 2013 تقدر بـ: 20.97 مليون دولار أمريكي وبحلول سنة 2022 صارت قيمتها تقدر بـ: 25 مليون دولار أمريكي أي أنها حققت نسبة نمو تقدر بـ: 16.12 %، وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (05) والشكلان رقم (05) و(06) .

الجدول رقم (05) : تطور حجم الأصول في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022

يون دولار امريكي

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
25	28.18	28.25	26.3	23.8	23	23.4	24.6	23.46	20.97

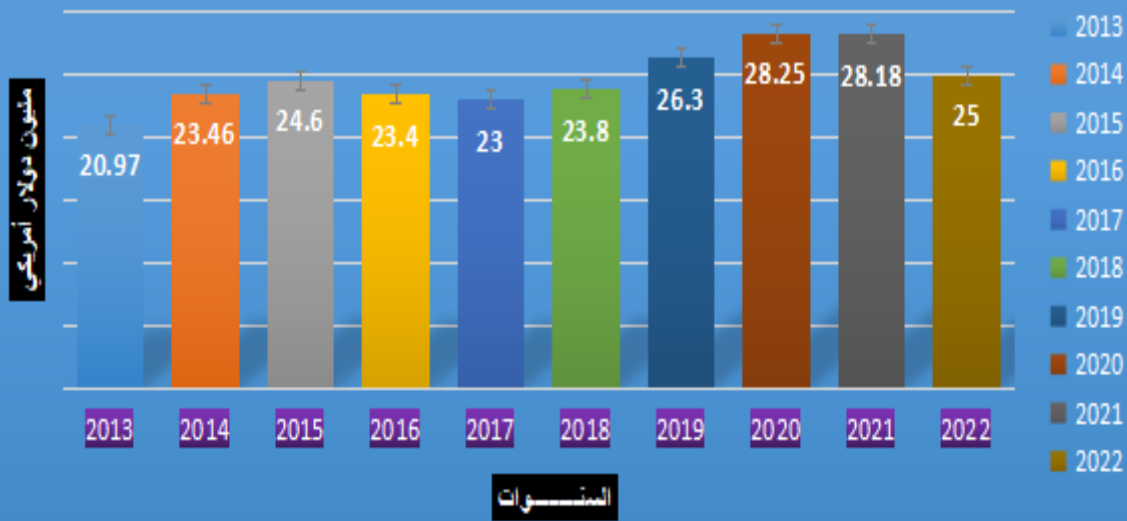
المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2013 - 2022،

2023/04/30 . <https://www.albaraka.com/ar>

من خلال الجدول رقم (05) والشكلان رقم (05) ورقم (06) نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015 تم تحقيق زيادة في حجم قيمة الأصول لدى مجموعة البركة المصرفية بنسبة تقدر ب: 05.12 % وذلك راجع إلى التزام المجموعة المستمر بالنمو والتوسع الجغرافي ، غير أن في الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 نلاحظ نقصان في حجم قيمة الاصول بنسبة تقدر ب: 06.50 %، وذلك راجع إلى حذر المجموعة من وضعية الأسواق الصعبة التي تأثرت بارتفاع قيمة الدولار، لكن بعد سنة 2017 إلى غاية سنة 2020 شهد حجم قيمة الأصول زيادة بنسبة تقدر ب: 18.85 %.

الشكل رقم (05) : تطور حجم الاصول في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022

تطور حجم قيمة الاصول لدى مجموعة البركة المصرفية



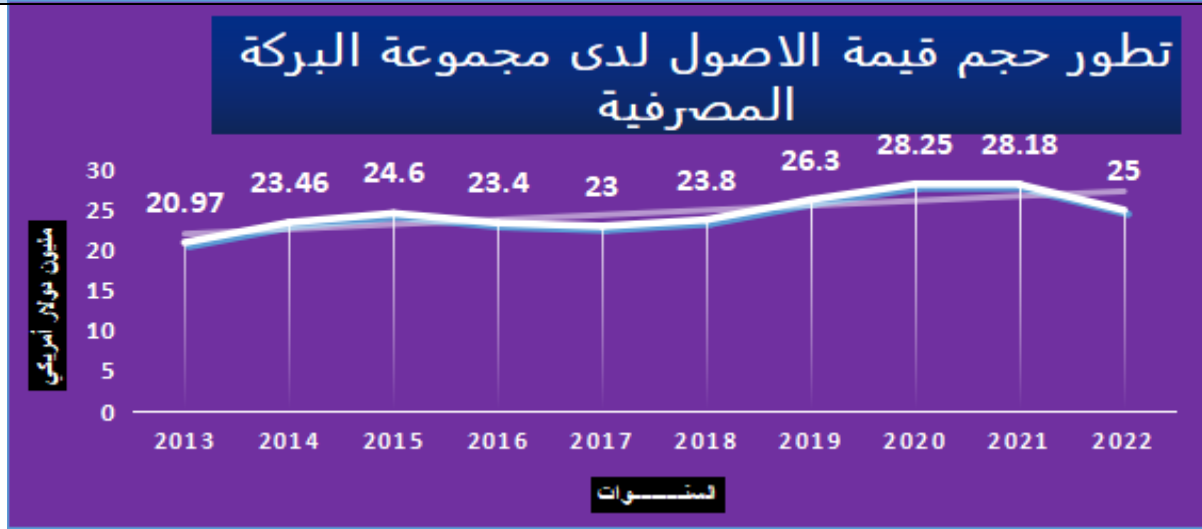
المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2013 - 2022،

2023/04/30 . <https://www.albaraka.com/ar>

وهذا لكون المجموعة سعت إلى المحافظة على برامجها التوسعية بانتظام وقد أدى ذلك إلى النمو المستمر في الأصول والإيرادات، وبعدها نلاحظ انخفاض في قيمة حجم الاصول لدى المجموعة بنسبة 11.50% وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية 2022 وذلك راجع إلى تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) التي مست جميع مجالات الحياة، في النشاطات الاقتصادية والسياسية والمالية لذلك تم اتخاذ إجراءات سريعة لحماية قاعدة العملاء من خلال دعم الشركات والمؤسسات التجارية، وتعزيز جودة الأصول بتكوين مخصصات إضافية، وضمنان مستويات سيولة قوية والتزام صارم بنظام المخاطر الائتمانية.

لكن على العموم نلاحظ أن حجم قيمة الاصول لدى المجموعة في سنة 2022 بلغ 25 مليون دولار أمريكي بحيث حقق زيادة معتبرة مقارنة بسنة 2013 التي كان فيها حجم قيمة الأصول 20.97 مليون دولار أمريكي وقدرت هذه الزيادة بقيمة 4.03 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 16.12%.

الشكل رقم (06) : المنحنى البياني لتطور حجم الاصول في مجموعة البركة خلال الفترة:  
2022 – 2013



المصدر : من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2022 – 2013،

<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/04/30

وذلك راجع الى فتح فروع أخرى لها وتقديم منتجات مصرفية جديدة في إطار إدارة سليمة للمخاطر وثقافة الحوكمة اللذان باتا يحققان لها عائد مستمر على كافة أصعدة، على الرغم من التيارات القوية المعاكسة الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية، وتمكنت المجموعة من تحقيق نتائج ممتازة.

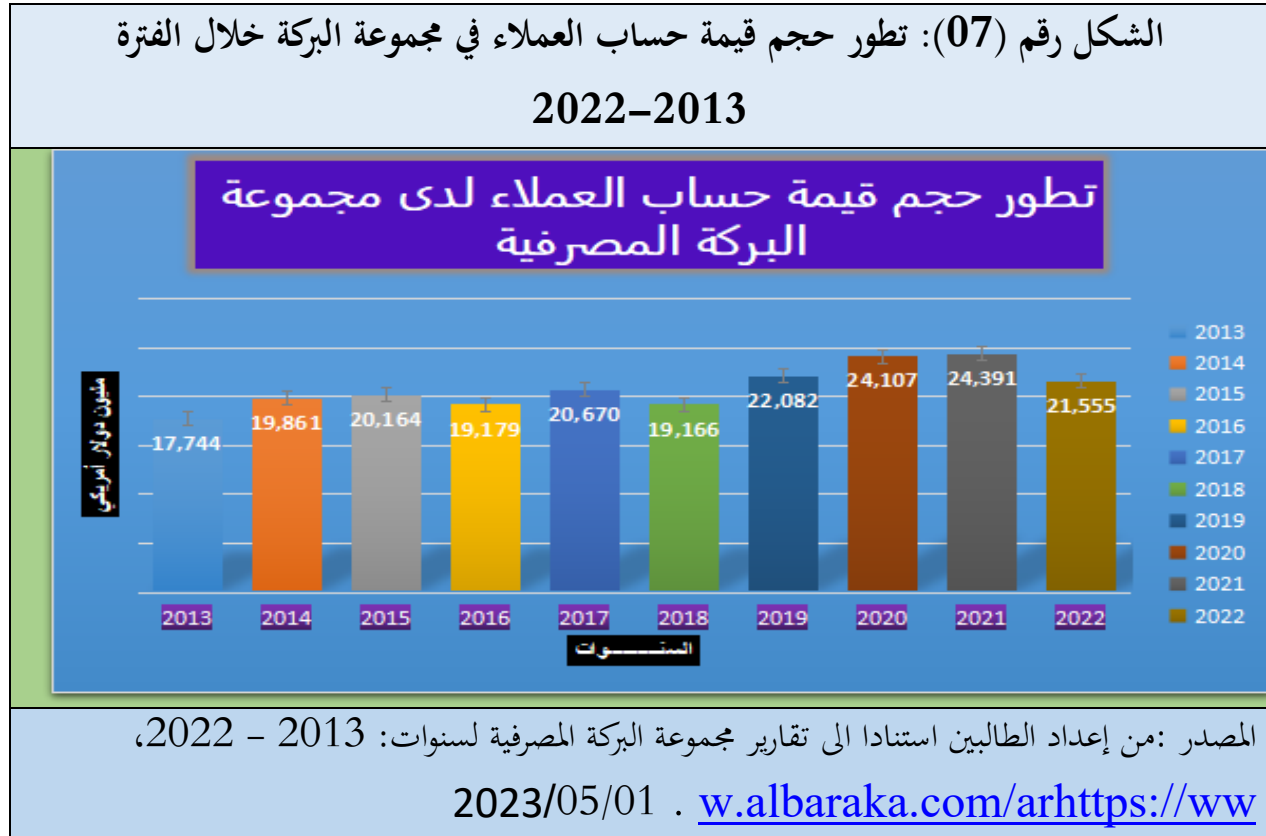
## ثانيا: تطور قيمة حجم حساب العملاء لمجموعة البركة المصرفية.

لقد عرفت مجموعة البركة تطورا ملحوظا في زيادة حجم قيمة حساب العملاء لديها في سنة 2022 مقارنة بسنة 2013، بحيث كانت هذه الاخير في سنة 2013 تقدر بـ: 17.744 مليون دولار أمريكي وبحلول سنة 2022 صارت قيمتها تقدر بـ: 21.555 مليون دولار أمريكي أي أنها حققت نسبة نمو تقدر بـ: 17.68 %، وهذا ما يوضحه لنا الجدول والشكلان التاليان:

الجدول رقم (06) : تطور حساب العملاء في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022										
وحدة مليون دولار أمريكي										
لسنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
حساب العملاء	17,744	19,861	20,164	19,179	20,670	19,166	22,082	24,107	24,391	21,555

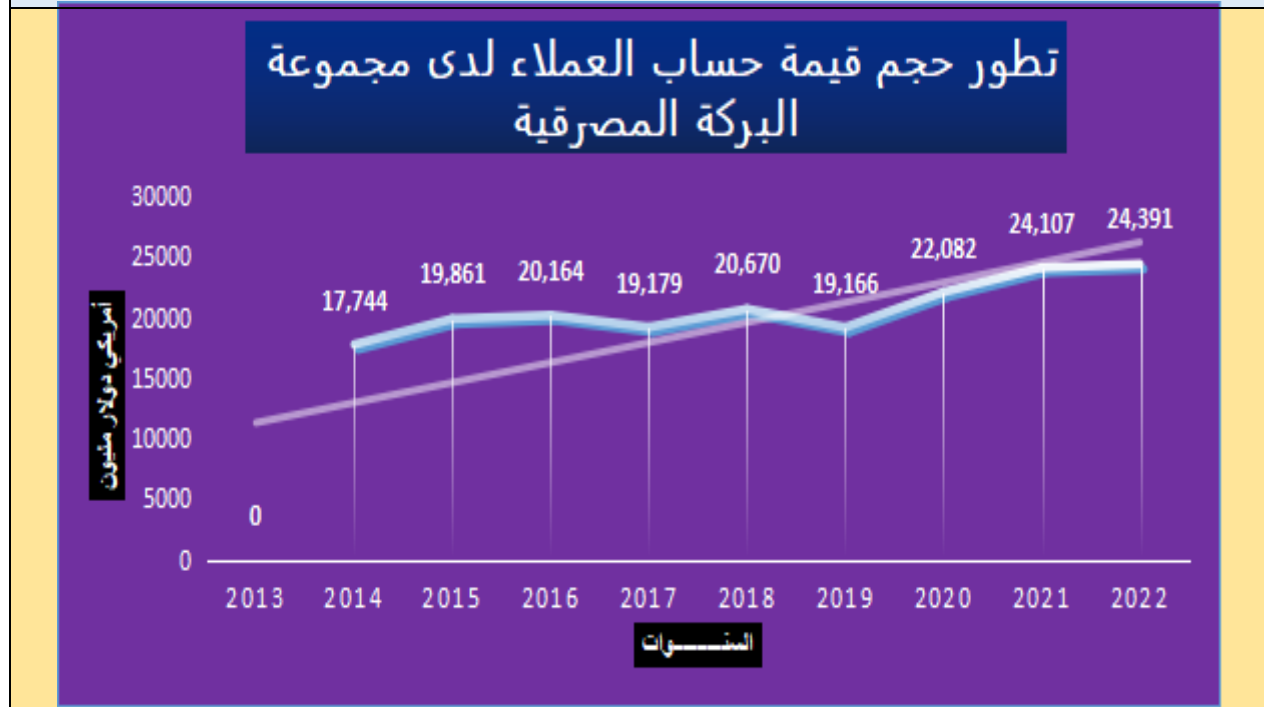
المصدر : من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2013 - 2022،  
[a.com/arhttps://www.albarak](https://www.albarak.a.com) . 2023/05/01

من خلال الجدول رقم (06) والشكلان رقم (08) ورقم (09) نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015 تم تحقيق زيادة في حجم قيمة حساب العملاء لدى مجموعة البركة المصرفية بنسبة تقدر بـ: 04.88 % وذلك راجع إلى التزام المجموعة المستمر بالنمو والتوسع الجغرافي.



وبعدھا نلاحظ انخفاض في قيمة حجم حساب العملاء لدى المجموعة بنسبة 11.62 % وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية سنة 2022 وذلك راجع إلى تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) التي مست جميع مجالات الحياة، في النشاطات الاقتصادية والسياسية والمالية لذلك تم اتخاذ إجراءات سريعة لدعم الشركات والمؤسسات التجارية، وتعزيز جودة الأصول بتكوين مخصصات إضافية، وضمان مستويات سيولة قوية والتزام صارم بنظام المخاطر الائتمانية.

الشكل رقم (08): المنحنى البياني لتطور حجم الاصول في مجموعة البركة خلال الفترة 2022 - 2013



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2022 - 2013،

<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/01

لكن على العموم نلاحظ أن حجم قيمة حساب العملاء لدى المجموعة في سنة 2022 بلغ 21.555 مليون دولار أمريكي بحيث حقق زيادة معتبرة مقارنة بسنة 2013 التي كان فيها حجم قيمة حساب العملاء 17.744 مليون دولار أمريكي وقدرت هذه الزيادة بقيمة 3.811 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 17.68 %، وذلك راجع الى فتح فروع أخرى لها وتقديم منتجات مصرفية جديدة ساهم في زيادة العملاء، كل ذلك لالتزام المجموعة بإطار إدارة سليمة للمخاطر وثقافة الحوكمة اللذان باتا يحققان لها عائد مستمر على كافة أصعدة، على الرغم من التيارات القوية المعاكسة الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية، إلا أن المجموعة تمكنت من كسب ثقة العملاء بها.

### ثالثاً: تطور قيمة وحجم إجمالي التمويلات والاستثمارات لمجموعة البركة المصرفية:

لقد عرفت مجموعة البركة تطوراً ملحوظاً في زيادة حجم قيمة إجمالي التمويلات والاستثمارات لديها في سنة 2022 مقارنة بسنة 2013، بحيث كانت هذه الأخير في سنة 2013 تقدر بـ: 15.355 مليون دولار أمريكي وبحلول سنة 2022 صارت قيمتها تقدر بـ: 19.403 مليون دولار أمريكي أي أنها حققت نسبة نمو تقدر بـ: 20.68 %، وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (07) والشكلان (09) و(10):

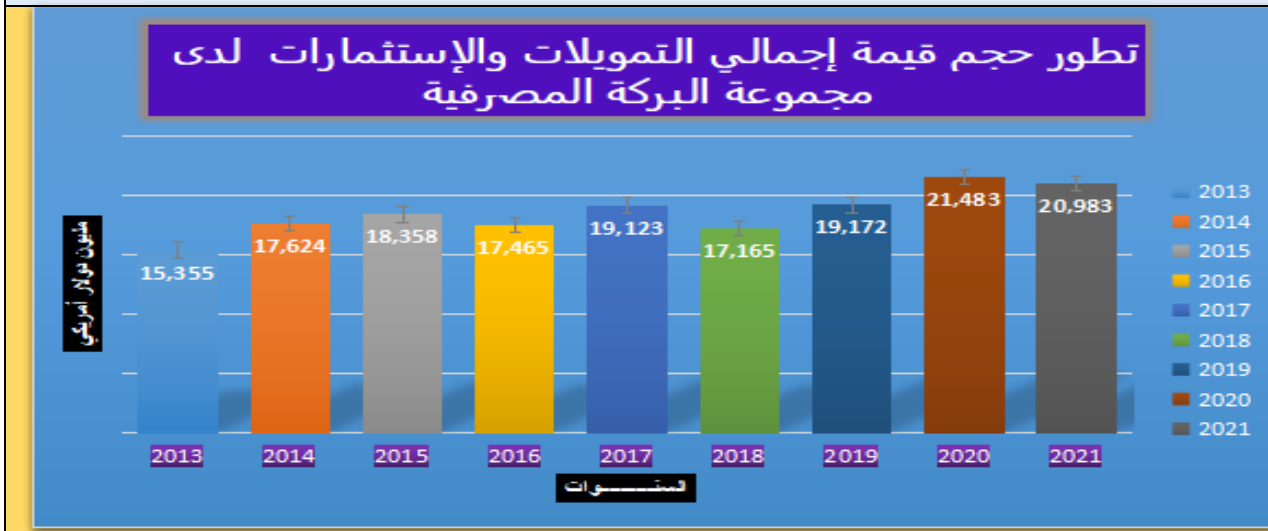
#### الجدول رقم (07): تطور إجمالي التمويلات والاستثمارات في مجموعة البركة خلال الفترة 2022 - 2013

لوحة مليون دولار										
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي التمويلات والاستثمارات	15,355	17,624	18,358	17,465	19,123	17,165	19,172	21,483	20,983	19,403

المصدر: من إعداد الطالبين استناداً إلى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات 2013 - 2022،  
2023/05/02. <https://www.albaraka.com/ar>

من خلال الجدول رقم (07) والشكلان رقم (09) ورقم (10) نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015 تم تحقيق زيادة في حجم قيمة إجمالي التمويلات والاستثمارات لدى مجموعة البركة المصرفية بنسبة تقدر بـ: 16.35 % وذلك راجع إلى التزام المجموعة المستمر بالنمو والتوسع الجغرافي ، غير أن في الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2016 نلاحظ نقصان في حجم قيمة إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة تقدر بـ: 04.86 %، وذلك راجع إلى حذر المجموعة من وضعية الأسواق الصعبة التي تأثرت بارتفاع قيمة الدولار. لكن بعد سنة 2016 إلى غاية سنة 2017 شهد حجم قيمة إجمالي التمويلات والاستثمارات زيادة بنسبة تقدر بـ: 18.85 %، وهذا راجع إلى لتعزيز الخدمات المصرفية متعددة القنوات للأفراد في بلدان التي تعمل فيها وحدات المجموعة، غير أنه لوحظ خلال الفترة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2018 تراجع في قيمة إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة تقدر بـ: 10.23 %، وهذا بسبب انخفاض قيمة العملة في أربعة بلدان تعمل فيها وحدات المجموعة، وخلال الفترة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2020 عرف إجمالي التمويلات والاستثمارات زيادة بنسبة تقدر بـ: 20.09 %، وهذا لكون المجموعة سعت إلى المحافظة على برامجها التوسعية بانتظام وقد أدى ذلك إلى النمو المستمر في إجمالي التمويلات والاستثمارات والإيرادات.

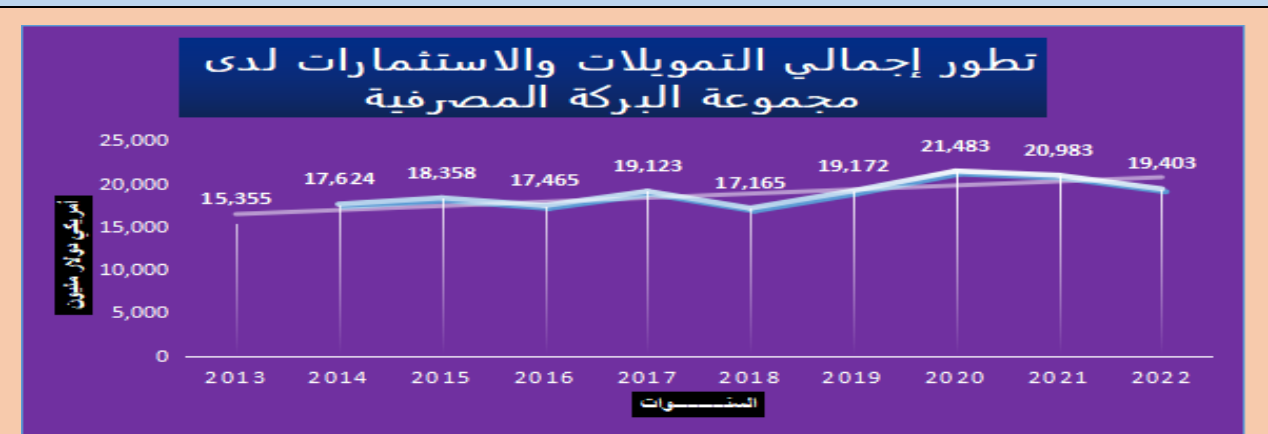
الشكل رقم (09): تطور إجمالي التمويلات والاستثمارات في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022



المصدر : من إعداد الطالبين استنادا إلى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات 2013 - 2022،  
[www.albaraka.com/ar](https://www.albaraka.com/ar) . 2023/05/02

كما أنه يمكن ملاحظة انخفاض في قيمة حجم إجمالي التمويلات والاستثمارات لدى المجموعة بنسبة 09.68 % وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية 2022 وذلك راجع إلى تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) التي مست جميع مجالات الحياة، في النشاطات الاقتصادية والسياسية والمالية لذلك تم اتخاذ إجراءات سريعة لضمان مستويات سيولة قوية والتزام صارم بنظام المخاطر الائتمانية.

الشكل رقم (10): المنحنى البياني لتطور إجمالي التمويلات والاستثمارات في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022



المصدر : من إعداد الطالبين استنادا إلى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2013 - 2022،  
<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/02



لكن على العموم نلاحظ أن حجم قيمة حساب إجمالي التمويلات والاستثمارات لدى المجموعة في سنة 2022 بلغ 20.983 مليون دولار أمريكي بحيث حقق زيادة معتبرة مقارنة بسنة 2013 التي كان فيها حجم قيمة حساب العملاء 15.355 مليون دولار أمريكي وقدرت هذه الزيادة بقيمة 5.628 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 26.82%. وذلك راجع الى فتح فروع أخرى لها وتقديم منتجات مصرفية جديدة في إطار إدارة سليمة للمخاطر وثقافة الحوكمة اللذان باتا يحققان لها عائد مستمر على كافة أصعدة، على الرغم من التيارات القوية المعاكسة الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية، وتمكنت المجموعة من تحقيق نتائج ممتازة.

#### رابعاً: تطور قيمة حجم الدخل الصافي لمجموعة البركة المصرفية.

لقد عرفت مجموعة البركة تدهور ملحوظا في حجم قيمة الدخل الصافي لديها في سنة 2022 مقارنة بسنة 2013.

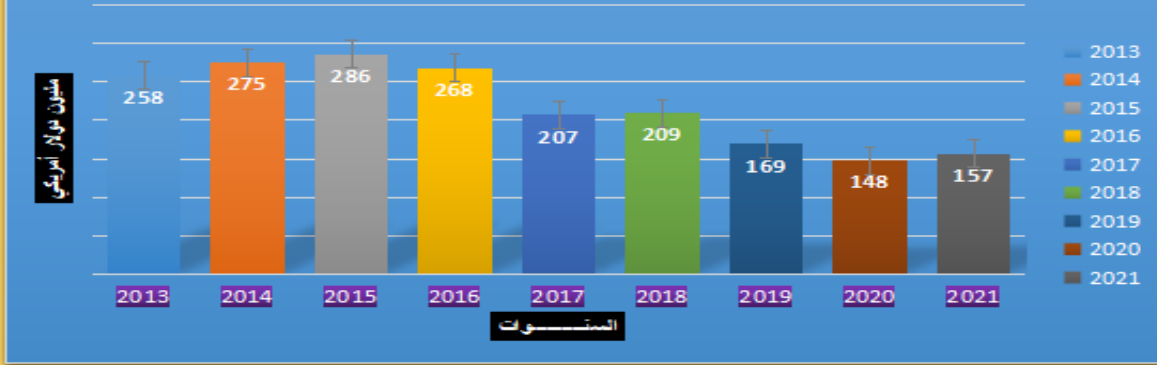
الجدول رقم (08) : تطور الدخل الصافي في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022										
لوحة مليون دولار										
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي التمويلات والاستثمارات	258	275	286	268	207	209	169	148	157	239

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2013 - 2022،  
<https://www.ibaraka.com/ar> . 2023/05/03

بحيث كانت هذا الاخير في سنة 2013 تقدر بـ: 258 مليون دولار أمريكي وبحلول سنة 2022 صارت قيمتها تقدر بـ: 239 مليون دولار أمريكي أي أنها حققت نسبة انخفاض تقدر بـ: 07.63%، وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (08) والشكلان (11) و(12)، فمن خلال الجدول رقم (08) والشكلان رقم (11) ورقم (12) نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2015 تم تحقيق زيادة في حجم قيمة الدخل الصافي لدى مجموعة البركة المصرفية بنسبة تقدر بـ: 09.79% وذلك راجع إلى التزام المجموعة المستمر بالنمو والتوسع الجغرافي، غير أن في الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 نلاحظ نقصان في حجم قيمة إجمالي الدخل الصافي بنسبة تقدر بـ: 27.62%، وذلك راجع إلى حذر المجموعة من وضعية الأسواق الصعبة التي تأثرت بارتفاع قيمة الدولار.

الشكل رقم (11): تطور حجم الدخل الصافي في مجموعة البركة خلال الفترة  
2022 - 2013

تطور حجم قيمة الدخل الصافي لدى مجموعة  
البركة المصرفية

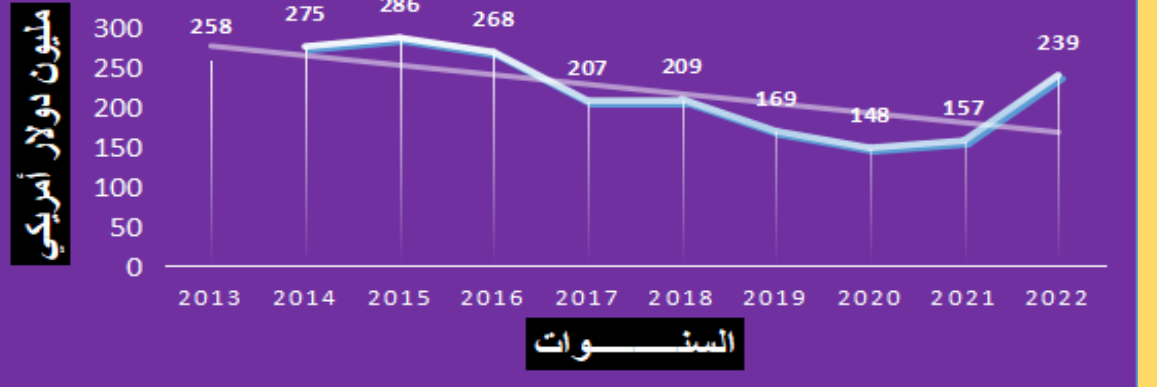


المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: 2022 - 2013،  
2023/05/04 . <https://www.albaraka.com/ar>

لكن بعد سنة 2017 إلى غاية سنة 2018 شهد حجم قيمة الدخل الصافي زيادة بنسبة تقدر ب: 00.95 %، وهذا راجع إلى زيادة إيرادات الأصول التي تم الاستثمار فيها، ونلاحظ في الفترة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2020 تراجع في قيمة الدخل الصافي بنسبة 29.18 % ، وذلك بسبب التغيرات السلبية في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الشكل رقم (12): المنحنى البياني لتطور الدخل الصافي في مجموعة البركة خلال الفترة  
2022 - 2013

تطور حجم الدخل الصافي لدى مجموعة البركة  
المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنوات 2022 - 2013،  
2023/05/04 . <https://www.albaraka.com/a>

---

كما نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من السنة 2020 إلى سنة 2021 قيمة الدخل الصافي تشهد زيادة بنسبة تقدر بـ : 05.73 %، وذلك راجع إلى عودة الإيرادات إلى الوضع الطبيعي مع إعادة التمويل، ويمكن أيضا ملاحظة انخفاض في قيمة حجم الدخل الصافي لدى المجموعة بنسبة 12.42 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2022، وذلك راجع إلى تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) التي مست جميع مجالات الحياة، في النشاطات الاقتصادية والسياسية والمالية. لكن على العموم نلاحظ أن حجم قيمة الدخل الصافي لدى المجموعة في سنة 2022 بلغ 239 مليون دولار أمريكي بحيث حقق تفهقر معتبر مقارنة بسنة 2013 التي كان فيها حجم قيمة الدخل الصافي 258 مليون دولار أمريكي وقدر هذا الانخفاض بقيمة 19 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 07.36 %. وذلك راجع إلى التيارات القوية المعاكسة الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية غير المواتية التي مرة بها المجموعة.

## المبحث الثاني: إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية.

تسعى المجموعة جاهدت إلى تعزيز وغرس أفضل ممارسات إدارة المخاطر في جميع أنحاء الشركات التابعة للمجموعة من خلال ضمان التنفيذ المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تشمل تحديد المخاطر وتقييمها وضوابط الحد منها ومتابعتها وإعداد تقارير بشأنها. لذا ستم محاولة التطرق إلى مفاهيم عامة حول ادارة المخاطر لمجموعة البركة المصرفية من خلال النقاط التالية:

### المطلب الأول: هيكل ادارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية:

وسيم التطرق فيه إلى هيكل إدارة المخاطر للمجموعة وذلك من خلال التعرف على كل من لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة متابعة المخاطر والامتثال والتدقيق لدى مجموعة البركة المصرفية.

### أولاً: إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية:

#### 01 - مهمة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية:

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية تتمثل في مسؤوليتها عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس هذه المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 3 بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي.<sup>1</sup>

#### 02 - أهداف إدارة المخاطر:

لدى إدارة مخاطر لمجموعة الأهداف التالية تسعى لتحقيقها هي:<sup>2</sup>

أ: ضمان تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة وشركاتها التابعة وتقييمها ومراقبتها ومتابعتها وإعداد التقارير بشأنها بشكل فعال.

ب: توحيد إدارة المخاطر على نطاق المجموعة لتمكين المجموعة من تحقيق عائد معدل للمخاطر على رأس المال.

ج: خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة باتباع نهج حكيم ومنضبط للمخاطرة على أساس سياسات وعلميات وحدود شاملة على نطاق المجموعة.

<sup>1</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مقدمة إدارة المخاطر . <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/05.

<sup>2</sup> - مجموعة البركة المصرفية، المرجع سابق، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/10.

د: الاستثمار في التقنيات والنظم الرئيسية لدعم وتعزيز فعالية وكفاءة إدارة المخاطر.

هـ: موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في المخاطر.

و: ضمان الفصل الصارم بين الواجبات من ضبط للوظائف والتسلسل الإداري بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسؤولين عن عملية مراجعة ومتابعة المخاطر التي تنطوي عليها الأعمال التجارية والعمليات.

ز: الحفاظ على سياسات واضحة ومحدثة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة من قبل كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة والتي تتضمن العمليات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية.

ح: ضمان الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات التنظيمية.

### ثانيا: لجان إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

وتتكون إدارة المخاطر من عدة اللجان أهم هذه اللجان هي:<sup>1</sup>

#### 01- لجنة المخاطر لدى مجموعة البركة المصرفية:

تجتمع اللجنة رسميا مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللجنة ويجوز ان تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس ادارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها، ويقوم مجلس الإدارة بتحديد لمخاطر بناء على توصيات اللجنة، وتكون اللجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر، إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات واجراءات ادارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والإدارة الفعالة للمخاطر بالإضافة الى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. وتقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف او الخلل في نظم المراقبة.<sup>2</sup>

#### 02 - لجنة التدقيق لدى مجموعة البركة المصرفية:

يحكم عمل اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب بعد موافقة اللجنة عليه واعتمده من طرف مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة رسميا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي

<sup>1</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق ، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/11

<sup>2</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مرجع نفسه ، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/15

اجتماعا واحدا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة، علاوة على ذلك يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات واي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تفصي او تقديم مشورة محددة.<sup>1</sup>

### **03 - لجنة الامتثال والحوكمة لدى مجموعة البركة المصرفية:**

وتسعى المجموعة من خلال هذا الإجراء لأن تكون احدى المؤسسات الرائدة في مجال الامتثال والحوكمة في الصناعة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالمصارف ذات الانتشار الجغرافي، وتعمل لجنة الامتثال والحوكمة جنبا إلى جنب مع لجان المجلس الأخرى لتعزيز أنظمة الضبط والمراقبة.

تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناء على طلب الرئيس، يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود اطر عمل فعالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة الى نشر ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة بما في ذلك ضمان تطبيق اجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة.

تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعف لتتم معالجتها ان وجدت، نظرا لتواجد المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.<sup>2</sup>

### **المطلب الثاني: إجراءات إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية.**

وسيتم التطرق فيه إلى إجراءات إدارة المخاطر للمجموعة وذلك من خلال التعرف على كل إدارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة وإدارة مخاطر السوق لدى مجموعة البركة المصرفية.

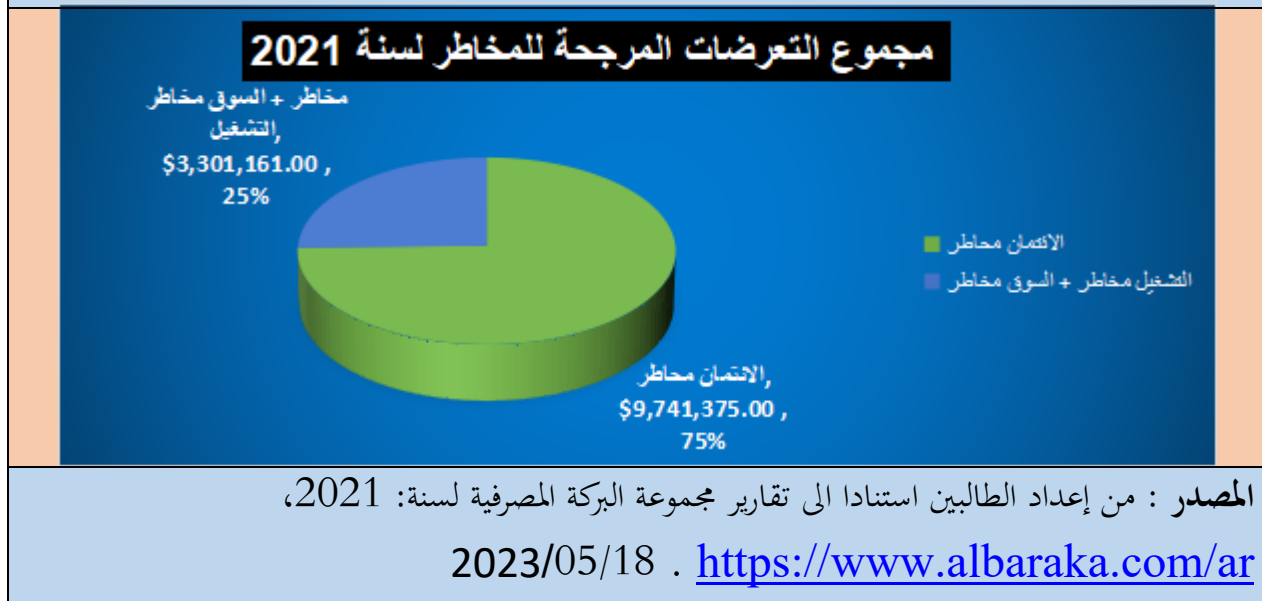
<sup>1</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/16

<sup>2</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مرجع نفسه، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/17

## أولاً: مخاطر الائتمان في مجموعة البركة المصرفية.

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المراجعة والإجارة وعمليات تمويل راس المال العامل في صيغ السلم أو استصناع أو المضاربة أو المشاركة.

### الشكل رقم (11): نسبة مخاطر الائتمان في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021



ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة الى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

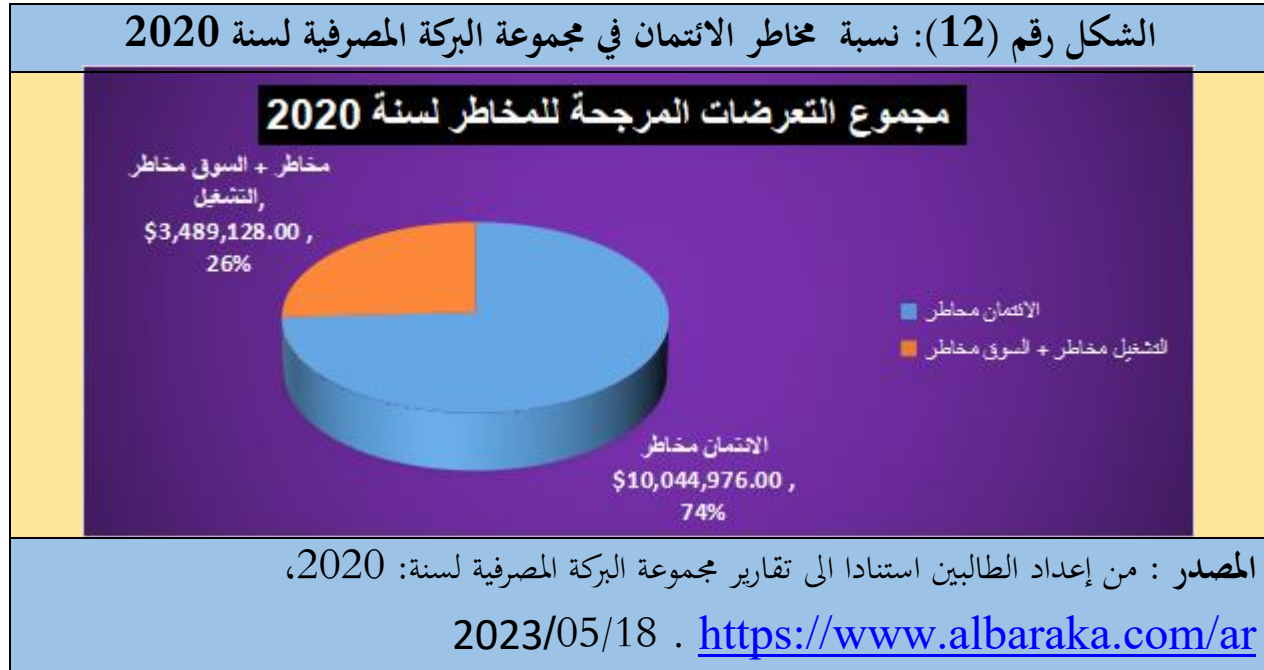
وتتحقق اجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:

**01:** بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية القدرة على السداد.

**02:** الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيها، والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً. خلال العام 2017، قامت المجموعة ووحداتها بالاستعدادات اللازمة واكتسبت نظام تصنيف ائتماني وأنظمة أخرى بينما تم تحديث سياسات وإجراءات الائتمان بعد إدخال المعيار المحاسبي 30 FAS من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 2018.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/18

الشكلان (11) و(12) يظهران نسبة مخاطر الائتمان مقارنة بمجموع التعرضات المرجحة للمخاطر لدى مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021 وسنة 2020.



نلاحظ أن نسبة مخاطر الائتمان تمثل 75% إجمالي التعرضات المرجحة للمخاطر لسنة 2021، بينما نلاحظ أن نسبة مخاطر الائتمان تمثل 74% إجمالي التعرضات المرجحة للمخاطر لسنة 2020 لدى مجموعة البركة المصرفية.

#### ثانيا : المخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية:

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

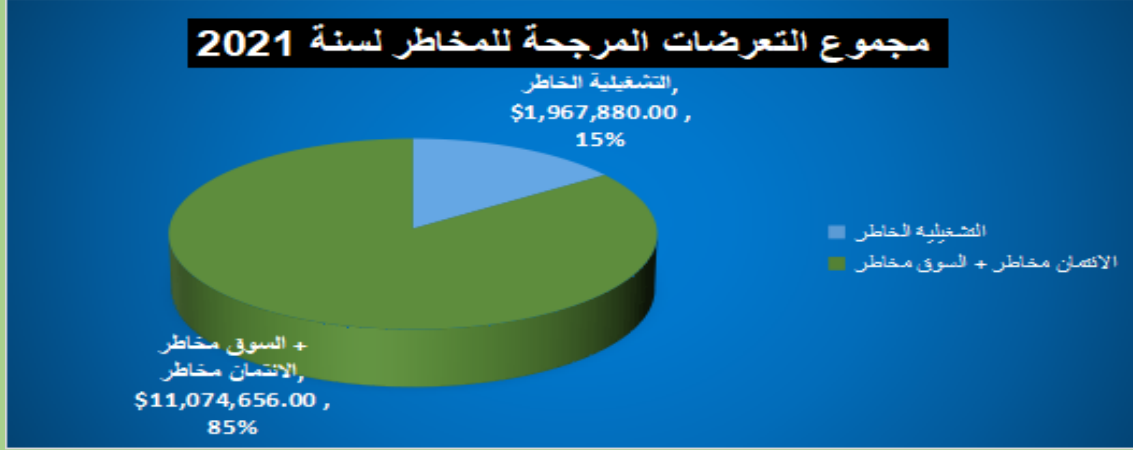
تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسئولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة



للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

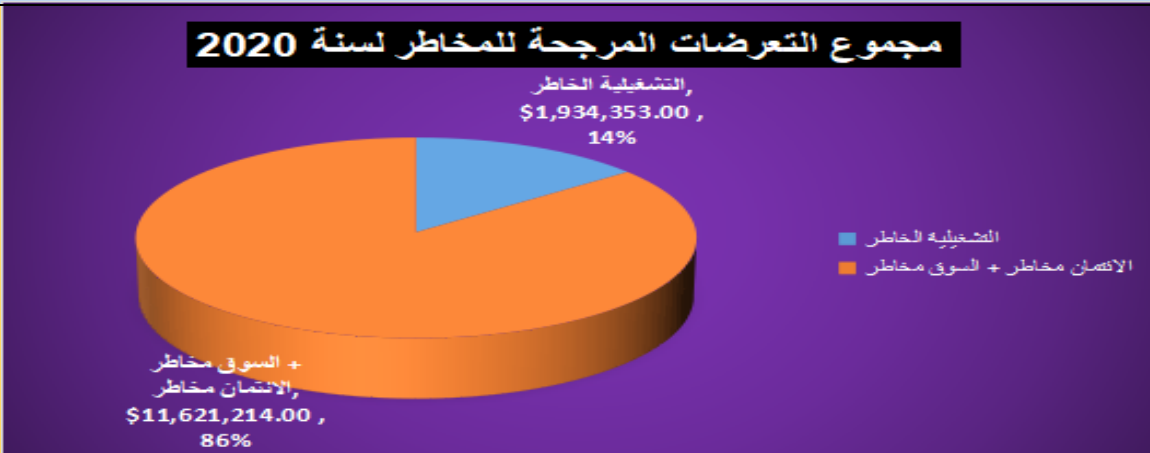
### الشكل رقم (13) : نسبة المخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021



المصدر : من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية،  
2023/05/19 . <https://www.albaraka.com/ar>

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيد والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنياً على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

### الشكل رقم (14) : نسبة المخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2020



المصدر : من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية،  
2023/05/19 . <https://www.albaraka.com/ar>

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.<sup>1</sup>

الشكلان (13) و(14) يظهران نسبة المخاطر التشغيلية مقارنة بمجموع التعرضات المرجحة للمخاطر لدى مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021 وسنة 2020: نلاحظ أن نسبة مخاطر التشغيل تمثل 14 % إجمالي التعرضات المرجحة للمخاطر لسنة 2020، بينما نلاحظ أن نسبة المخاطر التشغيلية تمثل 15 % إجمالي التعرضات المرجحة للمخاطر لسنة 2021، لدى مجموعة البركة المصرفية.

### ثالثاً : مخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية.

مخاطر السوق هي الخسارة التي يمكن أن تتحملها مجموعة البركة المصرفية نتيجة تحركات معاكسة لأسعار السوق، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

### 01 - مخاطر سعر الفائدة في مجموعة البركة المصرفية:

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض مسؤولة عن القيام بمراجعة المتعرضات الائتمانية لعملاء البنك المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على طلبات الأطراف ذات بدفع أي عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنّها الصلة أو المرتبطة بالمجموعة وكذلك تعريف أقصى حجم من مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل التسهيلات المجازة للعميل الواحد على أساس كل حالة على لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.<sup>2</sup>

### 02 - مخاطر سعر الصرف في مجموعة البركة المصرفية:

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إنّ المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أنّ قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد

<sup>1</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/19

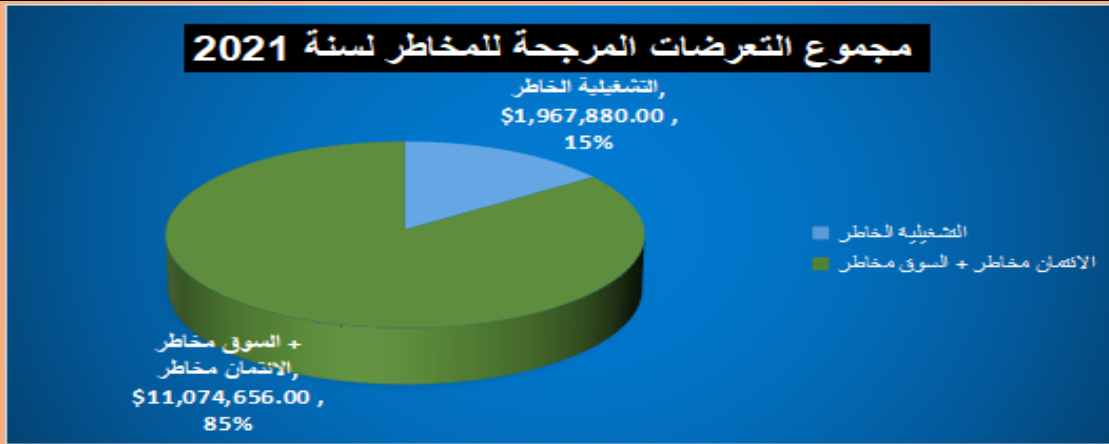
<sup>2</sup> - مجموعة البركة المصرفية، مرجع سابق، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/20

تذبذب أو تهبط بسبب تغيّرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.<sup>1</sup>

### 03 - مخاطر أسعار الأسهم في مجموعة البركة المصرفية:

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجةً للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

#### الشكل رقم (15): نسبة المخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021



المصدر : من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021،

[s://www.albaraka.com/arhttp](http://www.albaraka.com/arhttp) . 2023/05/22

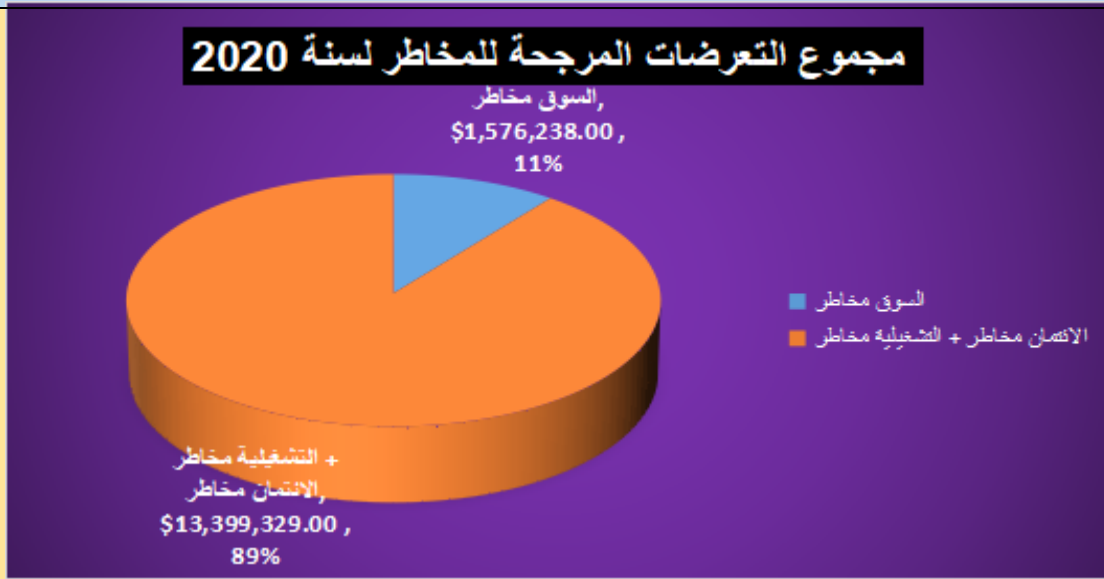
إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفقاً لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.<sup>2</sup>

الشكلان (15) و(16) يظهران نسبة مخاطر الائتمان مقارنة بمجموع التعرضات المرجحة للمخاطر لدى مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021 وسنة 2020:

<sup>1</sup> - مجموعة البركة المصرفية، المرجع نفسه، <https://www.albaraka.com/arh> . 2023/05/21

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، مجموعة البركة المصرفية، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/05

الشكل رقم (16): نسبة المخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2020



المصدر : من إعداد الطالبين استنادا الى تقارير مجموعة البركة المصرفية لسنة 2020،

2023/05/23 . <https://www.albaraka.com/ar>

نلاحظ أن نسبة مخاطر السوق تمثل 15 % إجمالي التعرضات المرجحة للمخاطر لسنة 2021، بينما لاحظ أن نسبة مخاطر السوق تمثل 11 % إجمالي التعرضات المرجحة للمخاطر لسنة 2020 لدى مجموعة البركة المصرفية.

### المبحث الثالث : الملاءة المالية في مجموعة البركة المصرفية:

سيتم تناول في هذا المبحث الملاءة المالية لمجموعة البركة المصرفية من خلال النقاط التالية:

#### المطلب الأول : هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية:

تقوم مجموعة البركة المصرفية بإدارة هيكل رأس مالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها، من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية، يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأس مالها المدفوع، بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والاحتياطات.

#### جدول رقم (09): هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة:

2017 - 2013

الف دولار أمريكي

هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية لسنوات					البيان
2017	2016	2015	2014	2013	
2.200.395.00	1.760.951.00	1.834.958,00	1.923.383.00	1.148.001.00	رأس مال الفئة 1
145.334,00	637.910.00	158.966.00	261.763.00	139.306.00	رأس مال الفئة 2
<b>2.345.730.00</b>	<b>1.901.137.00</b>	<b>1.993.924,00</b>	<b>2.194.146,00</b>	<b>1.980.307.00</b>	مجموع رأس المال
<b>13,582,691.00</b>	<b>12.324.575.00</b>	<b>13,703,949.00</b>	<b>13,704,847.00</b>	<b>12,009,141.00</b>	الموجودات المرجحة بارزان المخاطر
17.27%	15,42%	14.55%	16.01%	16.49%	نسبة مجموع رأس المال
16.20%	16.29%	13.39%	14.10%	15.33%	نسبة رأس المال الفئة 1

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،

2023/05/24 . <https://www.albaraka.com/ar>

ومن الناحية التنظيمية، فإن البلغ الجوهري لرأس المال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس مال الفئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة، ولتقييم متطلبات الملائمة لرأس مالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة المحددة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق، وحساب ملائمة رأس مالها، وتتبع المجموعة النهج المقبول والمعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، وتقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة

رأس المال، تسعى المجموعة جاهدت إلى الحفاظ على رأس مال اوفر ومعقولة، وهو الذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي الملائمة لرأس المال كحد أدنى مقبول لدى ملاءمة رأس المال<sup>1</sup> وهذا ما يوضحه الجدولين رقم (09) ورقم (10).

جدول رقم (10): هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة: 2022 - 2018					
الف دولار أمريكي					
هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية لسنوات					السان
2022	2021	2020	2019	2018	
-	1.338.901,63	1.915.401.00	1.832.036.00	1.881.697.00	رأس مال الفئة 1
-	701.454,11	225.023.00	273.253.00	213.036.00	رأس مال الفئة 2
-	2.040.355,47	2.140.424,00	2.105.289.00	2.095.582.00	مجموع رأس المال
-	13,042,536.00	13,555,567.00	12,420,588.00	12,363,320.00	الموجودات المرجحة باور زان المخاطر
% -	15.62%	% 15.79	% 16.95	% 16.95	نسبة مجموع رأس المال
% -	13.56%	% 14.13	% 14.75	% 15.22	نسبة رأس المال الفئة 1

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،  
<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/25

نلاحظ من الجدولان أعلاه أن نسبة مجموع رأس المال ورأس مال فئة 1 متقاربة نوعا ما، وهذا لكون رأس مال فئة 1 يمثل المبلغ الجوهري لمجموعة البركة المصرفية. لذلك على مجموعة البركة المصرفية الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاوله أعمالها، وذلك من أجل تأمين الاحتفاظ برأس مال كافي في كل الأوقات، وهذا من أجل مواجهة المخاطر لتحقيق الغاية المتمثلة في تعظيم العائد لدى المساهمين.

### المطلب الثاني: حجم التعرض للمخاطر في مجموعة البركة المصرفية.

لمجموعة البركة المصرفية استراتيجية في الإفصاح عن حجم المخاطر التي تتعرض لها، ومن خلال هذا المطلب سيتم تتبع عملية الإفصاح عن حجم المخاطر في المجموعة من خلال ما يلي:

(1)-التقرير مجموعة البركة المصرفية لسنة 2020، ص 22.

أولاً: حجم التعرض للمخاطر الائتمانية في مجموعة البركة المصرفية:

## 01 - الإفصاح عن حجم المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها مجموعة البركة المصرفية:

تبدأ عملية الإفصاح عن مخاطر الائتمان لدى مجموعة البركة المصرفية من تحديد مفهومها الذي يدل على عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي يتولد عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية، وتشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مراجحات) مدينة، وذمم سلم مدينة وذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية التملك.<sup>1</sup>

## 02 - التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان المقدرة من طرف مجموعة البركة المصرفية:

الجدولان رقم (11) و(12) يظهران التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان لدى مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من سنة 2013 الغاية سنة 2022.

جدول رقم (11): التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان خلال الفترة: 2013 - 2017					
ألف دولار أمريكي					
التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان لسنوات					السان
2017	2016	2015	2014	2013	
4,102,938.00	3,883,925.00	789,697.00	670,208.00	-	أرصدة لدى البنوك المركزية
602,517.00	585,491.00			-	أرصدة لدى البنوك الأخرى
12,001,050.00	11,423,448.00	11,959,052.00	11,999,547.00	-	ذمم مدينة
2,377,654.00	1,582,396.00	1,558,593.00	1,549,786.00	-	التمويلات بالمضاربة والمشاركة
2,888,334.00	2,629,131.00	2,760,872.00	2,257,023.00	-	استثمارات
232,972.00	240,119.00	195,054.00	211,285.00	-	موجودات أخرى
<b>22,205,465.00</b>	<b>20,344,510.00</b>	<b>17,263,263.00</b>	<b>16,687,849.00</b>	-	مجموع الموجودات
4,725,010.00	4,598,241.00	4,621,929.00	5,221,185.00	-	اتباطات والتزامات محتملة
<b>26,930,475.00</b>	<b>24,942,751.00</b>	<b>21,885,192.00</b>	<b>21,909,034.00</b>	-	المجموع الكلي

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،  
<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/26

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية ، 2022، ص116.

## جدول رقم (12): التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان خلال الفترة: 2018 - 2022

ألف دولار أمريكي

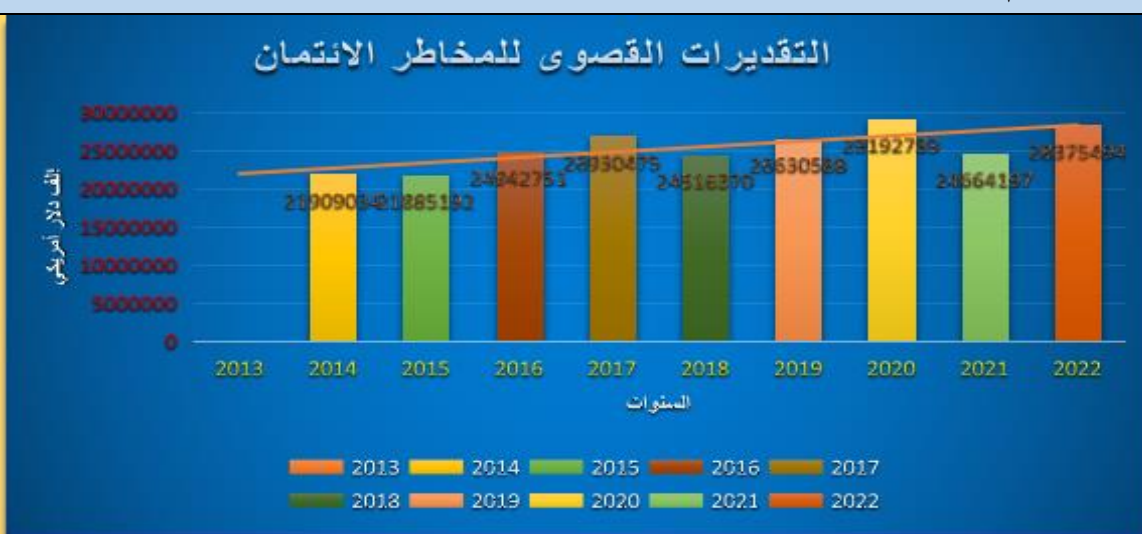
التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان لسنوات					البيان
2022	2021	2020	2019	2018	
4,441,912.00	3,331,927.00	4,027,943.00	3,956,830.00	3,408,489.00	أرصدة لدى البنوك المركزية
570,938.00	530,747.00	497,408.00	707,214.00	878,930.00	أرصدة لدى البنوك الأخرى
10,975,647.00	10,437,573.00	11,945,993.00	10,894,937.00	10,303,868.00	ذمم مدينة
3,493,107.00	1,497,324.00	2,854,658.00	3,228,615.00	2,718,906.00	التمويلات بالمضاربة والمشاركة
4,495,469.00	5,234,714.00	5,097,189.00	3,872,538.00	3,067,008.00	استثمارات
297,189.00	340,031.00	426,712.00	236,564.00	148,433.00	موجودات أخرى
<b>24,274,262.00</b>	<b>21,372,316.00</b>	<b>24,849,903.00</b>	<b>22,896,698.00</b>	<b>20,525,634.00</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
4,101,232.00	3,291,881.00	4,342,886.00	3,733,890.00	3,990,736.00	ارتباطات والتزامات محتملة
<b>28,375,494.00</b>	<b>24,664,197.00</b>	<b>29,192,789.00</b>	<b>26,630,588.00</b>	<b>24,516,370.00</b>	<b>المجموع الكلي</b>

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،

<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/27

من خلال الشكل رقم (17) الجدولين رقم (11) و (12) يتبني لنا أن التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان في مجموعة البركة المصرفية متذبذبة وغير مستقرة بحيث نجد أعلى التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان كانت سنة 2020 وقدرت بـ 29,192,789.00 ألف دولار أمريكي.

## الشكل رقم (17): التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان خلال الفترة: 2013 - 2022



المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات من 2013 إلى 2022،

<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/27



بينما كانت أدنى التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان سنة 2015 وقدرت بـ: 21,885,192.00 ألف دولار أمريكي، وعلى العموم يمكن القول إن سبب ارتفاع التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان يرجع إلى تنوع صيغ الاستثمار والتمويل ومدى التوسع فيها، بينما يعود سبب الانخفاض إلى الإدارة الجيدة لمنح الائتمان، فبلغ متوسط التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان 25.449.654,44 ألف دولار أمريكي.

### ثانيا: حجم التعرض للمخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية.

#### 01: الإفصاح عن حجم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المجموعة:

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءا هاما لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة والتي تتشكل بسبب عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو الأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، ومن المقترح أن يتم عملها سنويا - عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة - من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي، وبالإضافة إلى ذلك يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة والمتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي، وإن إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية تتضمن الإرشادات التالية:

أ: ما مدى قبول المجموعة للمخاطر التشغيلية.

ب: كيفية إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة.

ج: تقييم المخاطر والرقابة.

د: التدقيق الداخلي.

هـ: المخاطر التشغيلية وبازل 2.

و: المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

بحيث سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2022، ص 123.

02 - التقديرات القصوى والدنيا للمخاطر التشغيلية المقدرة من طرف مجموعة البركة المصرفية:  
الجدول رقم (13) و(14) يظهران التقديرات القصوى لمخاطر التشغيلية لدى مجموعة  
البركة المصرفية خلال الفترة من سنة 2013 الغاية سنة 2022.

جدول رقم (13): التقديرات القصوى لمخاطر التشغيلية خلال الفترة: 2013 - 2017					
الف دولار أمريكي					
تقديرات التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية لسنوات					السان
2017	2016	2015	2014	2013	
12,801,671.00	12,463,640.00	11,777,493.00	11,278,400.00	10,496,838.00	مؤشرات المخاطر التشغيلية
%15	%15	%15	%15	%15	الجزء المؤهل لغرض الحساب
1,920,251.00	1,869,546.00	1,766,624.00	1,691,760.00	1,574,526.00	إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،  
<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/28

جدول رقم (14): التقديرات القصوى لمخاطر التشغيلية خلال الفترة: 2018 - 2022					
الف دولار أمريكي					
تقديرات التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية لسنوات					السان
2022	2021	2020	2019	2018	
-	13,119,200.00	1,656,538.00	12,307,942.00	12,752,779.00	مؤشرات المخاطر التشغيلية
%15	%15	%15	%15	%15	الجزء المؤهل لغرض الحساب
-	1,967,880.00	1,467,075,50	1,846,191.00	1,912,917.00	إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،  
<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/28

من خلال الشكل (18) والجدولين رقم (13) و (14) يتبين لنا أن التقديرات لاجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية متذبذبة وغير مستقرة بحيث نجد أعلى التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان كانت سنة 2021 وقدرت بـ: 1,967,880.00 ألف دولار أمريكي، بينما كانت أدنى التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان سنة 2020 .

الشكل رقم (18): التقديرات إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية خلال الفترة:  
2022 - 2013



المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات من 2013 إلى 2022،  
<https://www.alba.raka.com/ar> . 2023/05/28

وعلى العموم يمكن أن يكون سبب ذلك هو أنه ليس لدى المجموعة أية التزامات محتملة من الناحية القانونية والجزئية، بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ، وذلك راجع للإرشادات التي تتضمنها المجموعة في الأقسام التالية: مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة، تقييم المخاطر والرقابة، التدقيق الداخلي، المخاطر التشغيلية وبازل 2، المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال، ولقد بلغ متوسط التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان 25.449.654,44 ألف دولار أمريكي.

**ثالثا: حجم التعرض للمخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية.**

**01 - الإفصاح عن حجم مخاطر السوق التي تتعرض لها مجموعة البركة:**

تنطلق عملية الإفصاح عن مخاطر السوق التي تنتج من التقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية، ووفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة

المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.<sup>1</sup>

## 02 - التقديرات القصوى والدنيا لمخاطر السوق المقدرة من طرف مجموعة البركة المصرفية:

الجدول رقم (15) و(16) يظهران التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان لدى مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة من سنة 2013 الغاية سنة 2022

جدول رقم (15): التقديرات القصوى لمخاطر السوق خلال الفترة: 2013 - 2017					
الف دولار أمريكي					
التقديرات القصوى والدنيا لمخاطر السوق لسنوات					السان
2017	2016	2015	2014	2013	
1,515,425.00	1,335,850.00	1,230,738.00	1,199,247.00	1,107,128.00	التقديرات القصوى
1,438,175.00	1.170.473,00	1.078.373,00	981,668.00	871,496.00	التقديرات الدنيا
<b>1.476.800.00</b>	<b>1.253.161,50</b>	<b>1.154.550,00</b>	<b>1.090.457,50</b>	<b>989.312.00</b>	متوسط التقديرات

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،  
<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/29

جدول رقم (16): التقديرات القصوى لمخاطر السوق خلال الفترة: 2018 - 2022					
الف دولار أمريكي					
التقديرات القصوى والدنيا لمخاطر السوق لسنوات					السان
2022	2021	2020	2019	2018	
-	1,979,488.00	1,656,538.00	1,846,191.00	1,440,575.00	التقديرات القصوى
-	1,249,725.00	1,277,613.00	1,205,825.00	1,151,875.00	التقديرات الدنيا
-	<b>1.614.606,50</b>	<b>1.467.075,50</b>	<b>1.526.008.00</b>	<b>1.296.225.00</b>	متوسط التقديرات

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2017،  
<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/29

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2022، مرجع سابق، ص 120.

من خلال الجدولين رقم (15) و (16) والشكل رقم (19) يتبني لنا أن متوسط التقديرات لمخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية متذبذبة وغير مستقرة بحيث نجد أعلى متوسط التقديرات لمخاطر السوق كانت سنة 2021 وقدرت بـ: 1.614.606,50 ألف دولار أمريكي، بينما كانت أدنى التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان سنة 2013 وقدرت بـ: 989.312.00 ألف دولار أمريكي.

### الشكل رقم (19): التقديرات القصوى لمخاطر السوق خلال الفترة: 2013 - 2022



المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات من 2013 إلى 2022، <https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/29

وعلى العموم يمكن القول إن سبب تذبذب متوسط التقديرات لمخاطر السوق يرجع إلى عدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الاسهم خاصة مع تنوع صيغ الاستثمار والتمويل ومدى التوسع فيها، ولقد بلغ متوسط التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان 1.301.959.00 ألف دولار امريكي.

### المطلب الثالث: تطور كفاية رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية:

تتجلى الأهداف الاساسية لإدارة رأس مال مجموعة البركة المصرفية في ضمان امتثال هذه المجموعة لمتطلبات رأس المال التي فرضت عليها خارجيا وبأن تكون المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأس مال مرتفعة من أجل مساندة أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين، ويتم الإفصاح عنها وفق ما سيتم التفصيل فيه في هذا المطلب.

**أولاً: تطور حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية.**

يتكون رأس مال مجموعة البركة المصرفية من فئتين (شريحتين)، حيث تضم الفئة 1 رأس مال الاساسي المتمثل في الاسهم العادية ورأس المال الإضافي، أما الفئة 2 تمثل رأس المال المساند، والجدول رقم (17) يوضح لنا تطور رأس مال المجموعة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2022:

جدول رقم (17): تطور حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة: 2022 - 2013			
الف دولار أمريكي			
تطور حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية			
السنوات	رأس مال الفئة 1	رأس مال الفئة 2	مجموع رأس المال
2013	1.148.001.00	139.306.00	1.980.307,00
2014	1.923.383.00	261.763.00	2.194.146,00
2015	1.834.958,00	158.966.00	1.993.924,00
2016	1.760.951.00	140.186.00	1.901.137.00
2017	2.200.395.00	145.334.00	2.345.730.00
2018	1.881.697.00	313.885.00	2.095.582.00
2019	1.832.036.00	273.253.00	2.105.289.00
2020	1.915.401.00	225.023.00	2.140.424,00
2021	1.338.901.00	701.454,11	2.040.355,47
2022	-	-	-

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2022،  
2023/05/30 . [w.albaraka.com/arhttps://ww](https://www.albaraka.com/ar)

من خلال الجدول رقم (17) والشكل رقم (20) نلاحظ أن حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية متذبذب وغير مستقر، فنجد أن أقل قيمة له كانت سنة 2013 حيث بلغت:

1.980.307,00 ألف أمريكي لترتفع في سنة 2014 حققت مجموعة البركة المصرفية زيادة في مجموع رأس مالها بـ: 213.839.00 ألف دولار أمريكي وهذا راجع في الأساس إلى التوسع في إجمالي التمويلات والاستثمارات و نمو قاعدة حسابات العملاء، ثم نجد أنه يخفض في سنة 2016 بقيمة: 293.009.00 ألف دولار أمريكي وهذا راجع إلى انخفاض قيمة العملات المحلية للعديد من الشركات التابعة للمجموعة مقابل الدولار الأمريكي، لكن يرتفع من جديد في سنة 2017 حيث بلغ أعلى مستوى له بقيمة 2.345.730,00 ألف دولار أمريكي وهذا راجع إلى نمو قيمة إجمالي الأصول و زيادة عدد الفروع وتنويع المنتجات الذي زاد من إقبال الزبائن.

الشكل رقم (20): تطور حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة:  
2022 - 2013



المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2022،

2023/05/30 . [araka.com/arhttps://www.alb](https://www.alb-araka.com)

لكن على العموم نجد ان حجم رأس مال المجموعة حقق تطورا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2013 بقيمة 60.048.00 ألف دولار أمريكي أي بنسبة 29.43% وذلك برغم التحديات الجيوسياسية فلقد تجلت قوة المجموعة بشكل أساسي من خلال ارتفاع الدخل الذي حققته الوحدات التابعة للمجموعة مما ساهم في التخفيف - وبشكل طبيعي - من المخاطر. كما استكملت المجموعة جهودها في ضبط التكاليف، حيث بلغت نحو 522 مليون في سنة 2022.

ثانيا: تطور نسبة كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية:

جدول رقم (18): تطور نسبة كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال  
الفترة: 2013 – 2022

الف دولار أمريكي

تطور نسبة كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية			
السنوات	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	نسبة كفاية رأس مال الفئة 1	نسبة كفاية مجموع رأس المال
2013	12,009,141.00	16.49%	15.33%
2014	13,704,847.00	16.01%	14.10%
2015	13,703,949.00	14.55%	13.39%
2016	12,324,575.00	15.49%	14.35%
2017	13,582,691.00	17.27%	16.20%
2018	12,363,320.00	16.95%	15.22%
2019	12,420,588.00	16.95%	14.75%
2020	13,555,567.00	15.79%	14.13%
2021	13,062,455.00	15.62%	10.25%
2022	::	::	::

المصدر : من اعداد الطالبين استنادا إلى تقرير مجموعة البركة المصرفية لسنوات: من 2013 إلى 2022،

<https://www.albaraka.com/ar> . 2023/05/31

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن معدل نسبة كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية هو متذبذب بين ارتفاع وانخفاض، فنجد أن أعلى قيمة أخذها كانت في سنة 2017 بينما أقل قيمة كانت في سنة 2021، غير أنه في كل الأحوال كانت هذه النسبة أعلى بكثير من المعدل الذي حدد في كل من اتفاقية بازل 01، وبازل 02 والمقدر في حدود 08%، وبازل 03 الصادرة بعد الازمة المالية العالمية



---

سنة 2008 والمقدر في حدود 10.5 % ، كما أن معدل نسبة كفاية رأس المال هو أعلى من معدل الحد الأدنى الذي أقره البنك المركزي البحريني والمقدر في حدود 12.50 % .

وإن الاستجابة مجموعة البركة المصرفية لمتطلبات الملاءة المالية وفقا لبال 01 و بازل 02 و بازل 03 بالإضافة إلى تطبيقها لمعايري المحاسبة الإسلامية في إعداد ومعالجة قوائمها المالية، وللمعيار الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية المتعلق بكفاية رأس المال، اثبتت أنها لها القدرة على الحفاظ على نسبة عالية من ملاءة في منء عن المخاطر ولها القدرة الكافية على مواجهتها، وهذا بفضل الرقابة الشرعية والحوكمة الجيدة في ضبط الائتمان البنكي واستعمالها لصيغ تمويلي وتعتمد على المشاركة على أساس قاعدة الغنم بالغرم والضمان بالخراج وهذا يؤكد ويفسر أن مجموعة البركة هي بنوك استثمارية وليست ودائعية.

## خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل التعرف على مجموعة البركة المصرفية لكونها من اهم المصارف الاسلامية، كما أنها بالأهمية الكبرى في مجال الصيرفة الاسلامية في الوطن العربي بالإضافة إلى تطبيقها لمعايير المحاسبة الاسلامية في إعدادها للقوائم المالية ومعالجتها، وعليه يمكن استخلاص النقاط التالية من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل وهي:

01: إن مجموعة البركة المصرفية هي عبارة عن مجموعة من الوحدات البنكية تعمل ضمن إطار الشريعة الإسلامية، وهي تتوزع جغرافيا على 20 دولة وهي تدير أكثر من 211 فرع.

02: تم التعرف على الدور الذي تلعبه مجموعة البركة المصرفية في تطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة مخاطر ها المالية.

03: كما تم التعرف على مدى التزام مجموعة البركة المصرفية بالمبادئ والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر المعتمدة عالميا.

04: وتم التعرف أيضا على مدى أهمية إدارة المخاطر في عملية صنع القرار داخل مجموعة البركة المصرفية، ومكانة رئيس إدارة المخاطر ومدى مسؤوليته في صياغة ومتابعة سياسات المجموعة المتبعة لمواجهة كافة جوانب المخاطر.

05: تم التوصل إلى أن مجموعة البركة المصرفية تتعرض لعدة مخاطر، وأن أهم هذه المخاطر التي تواجهها هذه الاخير هي مخاطر الائتمان فهي تشكل النسبة الكبر من مجمل المخاطر.

06: كما تم التوصل إلى أن مجموعة البركة المصرفية تمكنت من تحقيق النجاح في التحكم في إدارتها المالية وهذا عكس مدى كفاءتها في ادارتها لمخاطر ها المالية.

---

خاتمة

## الخاتمة:

لقد تناولت دراستنا لهذا الموضوع متطلبات الملاءة المالية في المصارف الإسلامية وفق لمقررات بازل ثلاثة مع دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، فتم التوصل إلى أن عملية الإفصاح عن المخاطر المالية هو جزء لا يتجزأ من العمل المحاسبي ويعتبر من المؤشرات المهمة التي بواسطتها يتم الحكم على مدى سلامة الوضع المالي لأي بنك أو مصرف، وهذا يتجلى من خلال عدم التغاضي عن أي خطأ والوضوح في التقرير المالية، وهذا راجع لكون أن أي معلومات غير كافية تحدث فجوة وقصور يتسبب في عرقلة نجاح هذه المؤسسات ويضعف قدرتها على مواجهة المخاطر.

تعد المصارف الإسلامية بصفة عامة ومجموعة البركة المصرفية تخضع لأحكام وضوابط تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذه الخصوصية مكنتها من أن تنفرد عن نظيرتها من البنوك التقليدية بخصوصيات تميزها عنها، غير أن نشاطها ضمن مجال العمل المصرفي العالمي دفعها إلى تبني معايير المحاسبة العالمية كأساس في أعداد قوائمها المالية، مما نتج عنه الانحراف عن بعض الاسس المتعلقة بعرض القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح، خاصة وان هذه المعايير لا تتوافق مع خصوصية المعاملات المالية الإسلامية.

ونظرا لهذه الخصوصية التي تتمتع بها المصارف الإسلامية، ومن أجل توحيد ممارستها المحاسبية، تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتتخصص بوضع معايير محاسبية أهم مصدرها هي أحكام الشريعة الإسلامية، مع أخذ المعايير العالمية كمستند يتم الرجوع إليه، ولقد تبين من خلال هذه الدراسة أن مجموعة البركة المصرفية حظية عندها هذه المعايير بالقبول.

لذا على ضوء ما تم عرضه يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة على النحو الآتي:

### أولاً: اختبار صحة الفرضيات:

❖ **الفرضية الأولى:** وكان محتواها إن طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تختلف عن طبيعة عمل البنوك التقليدية لا يمنعها من تطبيق معايير الرقابة الدولية التي جاءت بها اتفاقية بازل 3. وقد أثبت صحة هذه الفرضية من خلال هذه الدراسة.

❖ **الفرضية الثانية:** وقد جاء فيها أن المصارف الإسلامية لتزال بعيدة عن الالتزام بكل ما جاءت به اتفاقية بازل 03، تم إثبات عدم صحة هذه الفرضية من خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة التي أظهرت مدى تمكن المصارف الإسلامية من تحقيق متطلبات الملاءة المالية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل المختلفة.

❖ **الفرضية الثالثة:** والتي جاء فيها وجود اختلاف في طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية عن تلك التي تتعرض لها البنوك التقليدية، لقد وجد أن المصارف الإسلامية تواجه نوعين من المخاطر، الأولى تشارك فيها مع نظيراتها من البنوك التقليدية لكونها وسائط مالية مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، أما الثانية فهي مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية كالمخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي وهذا ينفي صحة الفرضية.

#### **ثانيا: نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي:

**01:** تعتبر المصارف الإسلامية البديل عن البنوك التقليدية، وهذا لكونها لا تتعامل بالفائدة الربوية أخذا أو عطاءا.

**02:** إن عمل المصارف الإسلامية تحكمه مجموعة من الاحكام والضوابط التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية أكسبها ميزة تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية، وهذا انعكس بدوره على طبيعة ونوعية المخاطر التي تتعرض لها.

**03:** تتعرض المصارف الإسلامية لعدد من المخاطر لا تقل خطورة عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية، مع مخاطر إضافية تختص بها وهي تتعلق بصيغ التمويل الإسلامي.

**04:** يسعى مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى إصدار معايير ارشادية بهدف توحيد القوائم المالية وضبط إدارة المخاطر ودعم الصناعة المالية الإسلامية.

**05:** أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية في ديسمبر 2013 من أجل التكيف مع متطلبات مقررات بازل 3، وقد تضمن هذا المعيار المعدل مكونات رأس المال، ونسبة الرفع المالية، والهوامش الإضافية.

**06:** جاءت المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتتكيف مع مقررات لجنة بازل المختلفة أخذت بعين الاعتبار في ذلك الطبيعة الخاصة بالمصارف الإسلامية.

**07:** مجموعة البركة الإسلامية تطبق المعيار المعدل بتاريخ ديسمبر 2013 الذي أصدره مجلس الخدمات المالية الإسلامية الموجه للمؤسسات المالية الإسلامية.

**08:** تتمتع القوائم المالية الصادرة عن مجموعة البركة المصرفية بالوصف الموجز والواضح لسياسات المحاسبية المهمة التي تنتهجها في إعداد قوائمها المالية ونشرها.

### ثالثاً: مقترحات الدراسة:

اعتماداً على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن اقتراح ما يلي:

**01:** من الضروري التزام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بما نصت عليه معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

**02:** تكثيف وزيادة الاهتمام بالإفصاح في البنوك الإسلامية نظراً لدويه الفعال في تنشيط العمل المصرفي وتهيئة البيئة الاستثمارية له.

**03:** حتى تتمكن مجموعة البركة المصرفية من اعتماد التصنيف الداخلي لقياس كل من المخاطر الائتمانية، ومخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق، عليها تطوير الأنظمة المعتمدة في قياس المخاطر.

**04:** إعطاء أهمية للملاءة المالية في المصارف الإسلامية حتى تتمكن من كسب ثقة المتعاملين باعتبارها مصارف تتميز بالمتانة المالية وتساعد على تجنب الأزمات المصرفية.

### رابعاً: آفاق الدراسة:

إن الدراسة الحالية تناولت الملاءة المالية وكيفية الإفصاح عن المخاطر في إطار المعايير المحاسبية، حيث تم التوصل إلى أهمية الإفصاح المحاسبي عن المخاطر معتمدين في ذلك على دراسة مجموعة البركة المصرفية، وإن النتائج التي تم التوصل إليها تفسح المجال للإجابة عن الكثير من التساؤلات التي هي بحاجة إلى الدراسة والتحليل، تعطي الفرصة لمواصلة البحث في جوانب عديدة التي تكون نقطة بداية جديدة للبحث والدراسة في هذا المجال نذكر منها:

**01:** محددات الإفصاح المالية في القوائم المالية داخل المصارف الإسلامية.

**02:** مدى تأثير جودة التقارير المالية في المصارف الإسلامية بنوعية الإفصاح عن المخاطر المالية.

**03:** مكانة التوفيق بين المعايير المحاسبية العالمية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وأثرها على القوائم المالية في المصارف الإسلامية.

---

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب السنة.

ثالثاً: الكتب.

- 1- محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة الظاهرة .... الأسباب - العلاج. ط 1، إتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
- 2- عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007.
- 3- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 4- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. ط 1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.
- 5- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان. الأردن، ط 1، 2012.
- 6- دريد كمال أبو شبيب، إدارة البنوك المعاصرة. دار المسيرة للنشر، الأردن، 3201.
- 7- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2013.
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 9- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، السلامة المصرفية والاستقرار الاقتصادي. دار السداد، الخرطوم، 2007.
- 10- صلاح الدين حسن السيسى، قضايا اقتصادية معاصرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
- 11- مُجَّد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل من منظور المطالبات والاستيفاء مقررات بازل 1 و2 و3. دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011.
- 12- خيرة مسعودي، العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر تقييم الماضي ومتطلبات النجاح، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، الجزائر، 2022.
- 13- خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية. الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- 14- أحمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2008.



- 15- شهاب أحمد سعيد العزيمي، إدارة البنوك. دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.
- 16- جلال وفاء البدري مُجَدِّين، البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008.
- 17- مُجَدِّ سالم وهيه، كامل حسن كلاكش، المصارف الإسلامية - نظرة تحليلية في التحديات التطبيقية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2017.
- 18- محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية. إيتراك، مصر، ط2، 9951.
- 19- حربى مُجَدِّ عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية - مدخل الحديث، دار وائل للنشر، الاردن، 2010.
- 20- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها. عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008.
- 21- فادي مُجَدِّ الرفاعي، المصارف الإسلامية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
- 22- محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية. إيتراك، مصر، ط2، 1995.
- 23- مكى علي سعيد، تمويل المشروعات في ظل الإسلام "دراسة مقارنة". دار الفكر العربي، 1979.
- 24- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1991، ط1.
- 25- فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ذو القطاع الخاص. دار المسيرة، عمان، الأردن، 1999، ط1.
- 26- عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004.
- 27- حسين الشيخ، التكيف الفقهي والقانوني للاعتمادات المستندية ومقارنة بين الشريعة والقانون، ط1، 2007.
- 28- - وائل عربيات، المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية. دار الثقافة، ط1، 2009.
- 29- علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي. دار الثقافة، الدوحة، ط7، 2002.
- 30- شوقي أحمد دنيا، الجمالة والاستصناع. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط3، 2003.
- 31- صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية. اليازوري، عمان، 2008، ص69.
- 32- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. دار النفائس، ط2، 2007.
- 33- أميرة عبد اللطيف مشهود، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

- 34- إبراهيم بن صالح العمر، النقود الائتمانية دورها وآثارها في الاقتصاد الإسلامي. دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1993.
- 35- محمود حسين الوادي، حسين مُجَّد سمحان، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009.
- 36- مُجَّد مكاوي، أسس التمويل الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة. القاهرة، المكتبة العصرية، 2009.
- 37- المرشد الفقهية الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة شرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية. الطبعة الأولى.
- 38- أميرة عبد اللطيف مشهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط، 1991.
- 39- عبد الرزاق رحيم حدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998.
- 40- مُجَّد محمود العجلوني، المصارف الإسلامية، أحكامها ومبادئها. دار المسيرة، 2008.
- 41- أبا مُجَّد عبد الله بن قدامه، المغني. الجزء الخامس.
- 42- كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، دار الخلدونية، ط1، 2007.
- 43- راييس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية. ايتزال للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- 44- حسين مُجَّد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
- 45- محمود عبد الكريم إرشيد، لشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، ط2، الأردن، 2007.
- 46- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- 47- فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية. دار هومة، الجزائر، 2007.
- 48- ابن منظور، لسان العرب، تعليق علي شيري، ط1، ج 4، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.
- 49- عبد الله سلامة، الخطر والتأمين. الأصول العلمية والعملية، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1980.

- 50- شوقي بو رقبة، زراقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية. دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
- 51- حمزة عبد الكريم مُجَّد حماد، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية. دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- 52- مُجَّد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومأزق بازل، من منظور المطلوبات والاستيفاء، مقررات بازل 1، 2، 3، دار الفكر والقانون، مصر، 2011.
- 53- رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.

### ثانيا: الرسائل والأطروحات الأكاديمية.

- 1- الخالدي أمين، كفاية رأس المال وأثرها على استثمارات البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2005-2006.
- 2- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2015.
- 3- منار حنينة، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.
- 4- قارون أحمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل. أطروحة مقدمة لنيل شهادة (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013.
- 5- إلياس عبد الله سليمان أبو هيجاء، تطوير آليات المشاركة في المصارف الإسلامية، دراسة حالة الاردن. جامعة اليرموك، الأردن، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، 2006-2007.
- 6- مُجَّد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية. جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 1979.
- 7- هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2011-2012.
- 8- جميل أحمد، الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية . دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 1995-1996.
- 9- موسى عمر مبروك أبو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل 02. أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الدقي، مصر، 2008.

10- زايدى مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

11- إبراهيم رباح إبراهيم مدهون، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة دراسة تطبيقية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010-2011.

12- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009.

13- حمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة. بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، سوريا، 2009-2010.

14- مونه يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر- دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي-2008-2013، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

### ثالثا: بحوث ومقالات المجلات:

1- محمد علي عبود، حسن محمد اسماعيل، مخاطر الائتمان وأثارها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، 2018.

2- رقية بوحضر، ومولود لعراية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 02. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 2010، عدد 03.

3- مجلة اتحاد المصارف العربية، بازل 2 فرصة أم تحد؟ العدد 279، فبراير 2004.

4- بريس عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 03 ودورها في تحقيقي مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي في المصرف العالمي. مجلة الاقتصاد والمالية، 2015، المجلد رقم 01، العدد 01.

5- زبير عياش، اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 3، ماي 2013.

6- منذر قحف، مفهوم التمويل الإسلامي. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2 جدة، السعودية، 2004، تحليل بحثي رقم 13، ط. 3.

7- زهير بن دعاس، عويسي امين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، 2018.

- 8- سعود العنزي ومحمود السرطاوي، صكوك المراجعة. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، المجلد 8، العدد 1، 2012.
- 9- حسين الحاج، أدوات المصرف الإسلامي. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 48، 2004.
- 10- محمود عباد، إيداد صدقي الخصاونة، أثر التأجير التمويلي في ربحية البنوك التجارية والإسلامية في الأردن. المجلة العربية للإدارة، مجلد 36، عدد 1، 2019.
- 11- مُجَّد هاشم كما يلي، تحليل شرعي لبعض مسائل الإجارة التمويلية الإسلامية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 22، العدد 01، 2009.
- 12- ليسري، عبد الرحمن، وسائل التمويل الإسلامي مقترحات نحو مزيد من التطور والفاعلية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 271، 2003.
- 13- مُجَّد إبراهيم السحيباني، الغبن الفاحش والغبن اليسر تحليل اقتصادي. مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 18، العدد 2.
- 14- : زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 كمدخل عملي لتطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية. مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 7، العدد ، 2016.
- 15- سليمان ناصر البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية.. 2012.
- 16- صلاح بن فهد الشلهوب، اتفاقية بازل 3. هل تدعم المؤسسات المالية الإسلامية. جريدة اقتصادية، العدد 608، 2010.

#### رابعاً: أبحاث المؤتمرات والندوات.

- 1- حسين سعيد، علي أبو العز، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق. المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية، الأردن، 2014.
- 2- ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 2005.
- 3- عبد القادر شاشي، معايير بازل للرقابة البنكية، اتفاقية بازل 2. ملتقى الخدمات المالية وإدارة البنوك الإسلامية، جامعة سطيف، 20-18 أفريل 2010.

- 4- طيب لحيلج، كفاية رأس المال البنكي على ضوء توصيات لجنة بازل. الملتقى الوطني حول الاصلاح البنكي في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، جويلية 2005.
- 5- رقية بوحيزر، مولود لعراية، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات لجنة بازل. الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، 06-07 أفريل 2009.
- 7- محمد عبد العزيز حسين زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- 8- محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والمحاسبي لعقد السلم. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث، 2004.
- 9- مصطفى أحمد الزرقاء، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط. 1.
- 10- رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية. دراسة شرعية لعدد منها، سلسلة أبحاث مركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، دون سنة النشر.
- 11- نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في المصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- 12- محمد البلتاجي، تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، طرابلس، 2010.
- 13- غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن 21-22 أفريل، 2008.
- 14- الأخضر لقليطي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. دراسة ميدانية، محور الملتقى أسس وقواعد النظرية المالية الإسلامية.. 2011.
- 15- - مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 22-21 أكتوبر، 2009.

### خامسا: التقارير والقرارات.

- 1- عبد الفتاح أحمد، الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل. اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1993.

- 2- خليل الشماع، مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1990.
- 3- عدنان الهندي، الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل. اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1993.
- 4- سمير مُجَّد الشاهد وآخرون، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية. بيروت، 2001.
- 5- طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، (ترجمة: عثمان بابكر احمد)، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2003.
- 6- حبيب ليان فريد، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطوير. اتحاد شركات الاستثمار، 2019.
- 7- عبد الفتاح دياب حسن، إدارة التمويل في مشاريع الاعمال. سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية.
- 8- براهيم الكاسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2013..
- 9- مُجَّد عبد العزيز حسين زيد، التطبيق المعاصر لعقد السلم. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- 10- مُجَّد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والمحاسبي لعقد السلم. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث، 2004.
- 11- مصطفى محمود مُجَّد عبد العال عبد السلام، آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً). مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 2009.
- 12- علي أبو الفتاح أحمد شتا، المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتملك في المصارف الإسلامية من المنظور الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2003.
- 13- أحمد مُجَّد محمود نصار، فقه الإجارة الموصوفة في الذمة وتطبيقاتها في المنتجات المالية الإسلامية لتحويل الخدمات. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31ماي-3 جوان 2009.
- 14- كوثر الأبيجي، المخاطر المناوئة للفكر والقطاع المصرفي الإسلامي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي والدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، محور إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007.

## سادسا: مواقع الانترنت

- 1 - موقع لجنة بازل للرقابة المصرفية، <https://www.bis.org/bcbs/charter>.
- 2 - موقع مجلة اتحاد المصارف العربية، <https://uabonline.org/ar>.
- 3 - موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org).
- 4- حسين حسن شحاتة، الأزمة المالية وآثارها والدروس والعبر المستفادة منها. سلسلة البحوث والدراسات الاقتصادية الإسلامي، الموقع الالكتروني.. [www.darelmashora.com](http://www.darelmashora.com).
- 5- عواصم - رويترز، مصاعب كبيرة تواجه البنوك الإسلامية مع تطبيق بازل. موقع الكتروني: [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net).
- 6 :- الموقع الكتروني : [http://www.aleqt.com/section\\_opinion.html](http://www.aleqt.com/section_opinion.html)

## ثامن: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- ERIC Lamarque, Gestion bancaire. PEARSON Education France, Paris, 2002.
- 2- Antoine Sardi, BALE II, Afges Edition, Paris, 2004.
- 3- Pascal Dumontier, Denis Dupré, Pilotage Bancaire : Les le2, revue banque édition, normes IAS et La réglementation Ba ,Paris, 2005.
- 4- the oxford illustrated dictionary oxford university press - London .
- 5 -webster's third new internatinal dictionary, gcameriam company, u.s.a.1961
- 6 -knight, frank h. risk, uncertainty and profit, new yorkhampr and raw 1921



# الفهارس

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
36	مخطط يبين لأهداف البنوك الإسلامية	01
38	أسس العمل المصرفي الإسلامي	02
40	خصائص البنوك الإسلامية	03
93	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية:	04
95	تطور حجم الاصول في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	05
95	المنحنى البياني لتطور حجم الاصول في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	06
97	تطور حجم قيمة حساب العملاء في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	07
98	المنحنى البياني لتطور حجم الاصول في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	08
99	تطور إجمالي التمويلات والإستثمارات في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	09
100	المنحنى البياني لتطور إجمالي التمويلات والإستثمارات في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	10
107	نسبة مخاطر الائتمان في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021	11
107	نسبة مخاطر الائتمان في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2022	12
109	نسبة المخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021	13
109	نسبة المخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2022	14
111	نسبة المخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021	15
112	نسبة المخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية لسنة 2021	16
118	التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان خلال الفترة: 2013 - 2022	17

120	التقديرات إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية خلال الفترة: 2013 - 2022	18
123	التقديرات القصوى لمخاطر السوق خلال الفترة: 2013 - 2022	19
125	تطور حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة: 2013 - 2022	20

## 02 - فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	اوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل	01
15	الجدول رقم (02) أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول خارج الميزانية	02
25	اوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب اتفاقية بازل	03
92	لاتتشار الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية	04
94	تطور حجم الأصول في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	05
96	تطور حساب العملاء في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	06
98	تطور إجمالي التمويلات والاستثمارات في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	07
100	تطور الدخل الصافي في مجموعة البركة خلال الفترة 2013 - 2022	08
114	هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة: 2013 - 2017	09
115	هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة: 2018 - 2022	10
116	التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان خلال الفترة: 2013 - 2017	11
117	التقديرات القصوى لمخاطر الائتمان خلال الفترة: 2018 - 2022	12
119	التقديرات القصوى لمخاطر التشغيلية خلال الفترة: 2013 - 2017	13
120	التقديرات القصوى لمخاطر التشغيلية خلال الفترة: 2018 - 2022	14
122	التقديرات القصوى لمخاطر السوق خلال الفترة: 2013 - 2017	15
122	التقديرات القصوى لمخاطر السوق خلال الفترة: 2018 - 2022	16
124	تطور حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة: 2013 - 2022	17
126	تطور نسبة كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة: 2018 - 2022	18

## ثانيا: فهرس الموضوعات.

العنوان..... رقم الصفحة

مقدمة..... ز

### الفصل الأول:

#### متطلبات الملاءة المالية وفق لمقررات بازل 03

تمهيد..... 11

المبحث الأول: معايير الملاءة المالية وفقا لمقررات لجنة بازل 03..... 12

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول لجنة بازل..... 12

أولا: الملاءة المالية والحاجة إليها في ضوء مقررات بازل 03 لكفاية رأس المال..... 12

ثانيا: مدخل لتعريف بلجنة بازل..... 16

المطلب الثاني: اتفاقية بازل 02 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية..... 25

أولا: منهج مقررات بازل 2 لكفاية رأس المال..... 26

ثانيا: أهمية إطار بازل 02 في تحقيق السلامة المصرفية..... 32

المطلب الثالث: اتفاقية بازل 03 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية..... 36

أولا: نشأة اتفاقية بازل 3..... 37

ثانيا: مرتكبات اتفاقية بازل 3..... 37

ثالثا: مراحل التحول إلى النظام الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل 3)..... 39

رابعا: انعكاسات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي..... 40

المبحث الثاني: معايير الملاءة المالية في المصارف الإسلامية..... 41

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المصارف الإسلامية..... 41

أولا: ماهية البنوك الإسلامية..... 41

ثانيا: أهداف البنوك الإسلامية..... 42

43.....	ثالثا: أسس العمل المصرفي الإسلامي.....
49.....	المطلب الثاني: المخاطر المتعلقة بصيغ وأساليب التمويل في المصارف الإسلامية.....
49.....	أولا: التمويل في المصارف الإسلامية.....
51.....	ثانيا: أنواع التمويل الإسلامي من حيث الأجل.....
65.....	ثالثا: صيغ التمويل الإسلامي.....
73.....	رابعا: طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية:.....
81.....	خامسا: طرق وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.....
85.....	المطلب الثالث: معايير الملاءة المالية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.....
85.....	أولا: التعريف بمجلس الخدمات المالية الإسلامية.....
91.....	ثانيا: موقع البنوك الإسلامية من مقررات بازل 3.....
94.....	ثالثا: انعكاسات اتفقيه بازل 3 على المصارف الإسلامية.....
96.....	خلاصة الفصل الاول.....

## الفصل الثاني:

### متطلبات الملاءة المالية

### في مجموعة البركة المصرفية

97.....	تمهيد.....
98.....	المبحث الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية وأهم مؤشراتهما المالية.....
98.....	المطلب الأول: التعريف بمجموعة البركة المصرفية.....
98.....	أولا: تقديم مجموعة البركة المصرفية.....
98.....	ثانيا: نشأة مجموعة البركة المصرفية.....
99.....	ثالثا: الانتشار الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية.....
100.....	رابعا: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية.....
102.....	المطلب الثاني: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية.....
102.....	أولا: تطور حجم الأصول لمجموعة البركة المصرفية.....

104.....	ثانيا: تطور قيمة حجم حساب العملاء لمجموعة البركة المصرفية
107.....	ثالثا: تطور قيمة حجم إجمالي التمويلات والاستثمارات لمجموعة البركة المصرفية
109.....	رابعا: تطور قيمة حجم الدخل الصافي لمجموعة البركة المصرفية

## المبحث الثاني: إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية

112.....	المطلب الأول: هيكل ادارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية
112.....	أولا: أدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية
113.....	ثانيا - لجان إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية
115.....	المطلب الثاني: إجراءات إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية
115.....	أولا: المخاطر الائتمان في مجموعة البركة المصرفية
116.....	ثانيا: المخاطر التشغيلية في مجموعة البركة المصرفية
119.....	ثالثا: مخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية

## المبحث الثالث: الملاءة المالية في مجموعة البركة المصرفية

123.....	المطلب الأول: هيكل رأس المال لدى مجموعة البركة المصرفية
123.....	المطلب الثاني: حجم التعرض للمخاطر في مجموعة البركة المصرفية
123.....	أولا: حجم التعرض للمخاطر الائتمانية في مجموعة البركة المصرفية
129.....	ثالثا: حجم التعرض للمخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية
119.....	ثالثا: مخاطر السوق في مجموعة البركة المصرفية
131.....	المطلب الثالث: تطور كفاية راس المال لدى مجموعة البركة المصرفية
131.....	أولا: تطور حجم رأس المال في مجموعة البركة المصرفية
134.....	ثانيا: تطور نسبة كفاية رأس المال في مجموعة البركة المصرفية
135.....	خلاصة الفصل الثاني

## الخاتمة

---

---

142..... قائمة المصادر والمراجع

152..... فهرس الأشكال.

153..... فهرس الجداول





## متطلبات الملاءة المالية في المصارف الإسلامية وفقا لمقررات

### بازل 3 - دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية

تعتبر المخاطر بجميع أنواعها (مخاطر الائتمان - المخاطر التشغيلية - مخاطر السوق) أحد الإفرازات الطبيعية للنشاط المصرفي، سواء كان هذا الأخير التقليدي أو الإسلامي، والتي هي تحدد وجوده واستمراره، خاصة وأن الائتمان هو الركيزة الأساسية في عمل المصرفي، ولهذا فقد عملت لجنة بازل على إصدار اتفاقية جديدة مناسبة من أجل إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر حتى يتم تحقيق سلامة واستقرار القطاع المصرفي في مجموعة فظهرت بازل 3 حيث أعادت النظر في مستلزمات رأس المال المصارف بإعادة مفهوم المخاطرة إلى السوق، بل تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام، إلا أن المصارف الإسلامية تواجه مشكلات خاصة في كيفية تطبيق اتفاقيات بازل والتي ترجع بصورة أساسية لكون هذه الأخيرة جاءت بما يتلاءم وطبيعة العمل المصرفي التقليدي وصممت خصيصا له ونصوصها مستمدة من مبادئ عمله، بينما آليات عمل المصارف الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع المصارف الإسلامية، وهذا ما دفع بمختلف الهيئات المختصة بتطوير العمل المصرفي الإسلامي، وعلى رأسهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية لبذل جهود كبيرة لأجل إيجاد وتحديد معيار قائم على اتفاقية بازل 3 يمكن من خلاله تحديد وقياس الملاءة المالية في المصارف الإسلامية وفي نفس الوقت يكون متوافقا مع طبيعة هذه الأخيرة باعتبار أنه تحكمها مجموعة من القيود والضوابط الشرعية، لذا فإن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية أخذت طبيعة متميزة .

وتأتي هذه الدراسة لتحاول مناقشة هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- 01: التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.
- 02: التعرف على مصادر المخاطر في المصارف الإسلامية.
- 03: التعرف على أساليب تحليل المخاطر وأساليب التحوط منها.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

---

**01:** تعتبر المصارف الإسلامية البديل عن البنوك التقليدية، وهذا لكونها لا تتعامل بالفائدة الربوية أخذاً أو عطاءً.

**02:** إن عمل المصارف الإسلامية تحكمه مجموعة من الاحكام والضوابط التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية أكسبها ميزة تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية، وهذا انعكس بدوره على طبيعة ونوعية المخاطر التي تتعرض لها.

**03:** يسعى مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى إصدار معايير ارشادية بهدف توحيد القوائم المالية وضبط إدارة المخاطر ودعم الصناعة المالية الإسلامية.

### الكلمات المفتاحية:

المخاطر، الملاءة المالية، المصارف الإسلامية، البنوك التقليدية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لجنة بازل.

### Study summary:

## **Financial solvency requirements in Islamic banks according to the decisions Basel 3 – Case Study of Al Baraka Banking Group**

Risks of all kinds (credit risks – operational risks – market risks) are considered one of the natural secretions of banking activity, Whether the latter is traditional or Islamic, which threatens its existence and continuity, especially since credit is the main pillar in the banking business, For this reason, the Basel Committee worked on issuing an appropriate new agreement in order to reconsider risk management methods in order to achieve the safety and stability of

---

the banking sector in a group, so Basel III appeared, as it reconsidered the capital requirements of banks by returning the concept of risk to the market, Rather, it included an integrated system for risk management in the banking sector in general. However, Islamic banks face special problems in how to implement the Basel Accords, which are mainly due to the fact that the latter came in a way that is consistent with the nature of traditional banking work and was designed specifically for it and its texts are derived from the principles of its work. Islamic banks are derived from Islamic law in a way that makes the provisions of this agreement not compatible with Islamic banks, This prompted the various bodies concerned with the development of Islamic banking, led by the Islamic Financial Services Board, to exert great efforts in order to find and define a standard based on the Basel III agreement through which it is possible to determine and measure the financial solvency of Islamic banks and at the same time be compatible. A with the nature of the latter as being It is governed by a set of legal restrictions and controls, so risk management in Islamic banks has taken a distinct nature.

This study attempts to discuss this topic through the following points:

- 01: Identify the risks to which Islamic banks are exposed.
- 02: Identify the sources of risk in Islamic banks.
- 03: Learn about risk analysis methods and hedging methods.

The study concluded a set of results, the most important of which are:

---

01: Islamic banks are considered an alternative to conventional banks, and this is because they do not deal with usurious interest, giving or receiving.

02: The work of Islamic banks is governed by a set of provisions and controls that are compatible with Islamic law, which gave them a unique advantage over their traditional counterparts, and this was reflected in turn on the nature and type of risks to which they are exposed.

03: The Islamic Financial Services Board seeks to issue guiding standards with the aim of standardizing financial statements, controlling risk management, and supporting the Islamic financial industry.

**Key Word:**

Risks, financial solvency, Islamic banks, conventional banks, Islamic Financial Services Board, Basel Committee.